

جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية
الفرع: التاريخ
تخصص: تاريخ الوطن العربي المعاصر

رقم: أدخل رقم تسلسل المذكرة

إعداد الطالب:
مروة ورجاق

يوم://

السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية
1798 – 1971 م

لجنة المناقشة:

شهرزاد شلبي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
وافية نفطي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
صادق بوطارفة	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية:2018 - 2019

شكر و تقدير

إن من أبسط آيات الوفاء والاعتراف بالجميل أن أتوجه بالشكر والثناء إلى الأستاذة المشرفة وافية نفطي بخالص الشكر على صبرها معي في متابعة خطوات إنجاز هذا الموضوع منذ أن كان مجرد فكرة إلى أن أصبح بحثا علميا نرجوا من المولى عز وجل أن نكون قد وفقنا فيه ولو بالنذر القليل.

ومن باب الإحساس بالجميل والشعور بالعرفان نتوجه كذلك بالشكر والتقدير إلى كل أستاذ ساهم معنا ولو بنصيحة في إعداد هذه المذكرة أعانهم الله، ونخص بالذكر الأستاذ الصادق بوطارفة وأساتذة من العراق الشقيق الذين لم يبخلوا علي بعطائاتهم العلمية والأكاديمية جزاهم الله كل خير.

مقدمة

تتمتع شبه الجزيرة العربية بموقعها الإستراتيجي الذي جعلها محل أنظار العديد من القوى الأوربية بوجه عام وبريطانيا بوجه خاص منذ أواخر القرن الثامن عشر، فقد عملت هذه الأخيرة جاهدة من أجل الإنفراد بالمنطقة لوقوعها على الطريق التجاري الذي يربط الهند بأوربا، فرسمت إستراتيجيتها التوسعية من خلال الدور الفعال الذي لعبته شركة الهند الشرقية، والتي كانت أهدافها تجارية إلا أنّها لم تلبث أن تطورت وأخذت تكتسب طابعا سياسيا بعيد المدى، بعد بروز حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م كمنافس قوي في المنطقة، إذ أخذت تكرس جهودها العسكرية والسياسية لتعزيز نفوذها وبسط سيادتها لتأمين مصالحها في شبه الجزيرة العربية، وذلك بعقد سلسلة من المعاهدات والإتفاقيات التي كَبَلتْ بها حكام ومشايخ المنطقة، متخذة ذرائع مختلفة منها القضاء على القرصنة، ومحاربة تجارة الرقيق، وتأمين الملاحة ونشر السلام في المنطقة.

وفي مستهل القرن العشرين وجهت بريطانيا أنظارها نحو الصراع الهاشمي السعودي على الحجاز من أجل إيجاد حليف لها في المنطقة لخدمة مشاريعها الإستعمارية، فعملت على خلق كيان جديد المتمثل في الدولة السعودية.

وبعد أن وفِقَتْ بريطانيا في بسط سيادتها أصبحت تتدخل في شؤون المنطقة وتسيرهم وفق مخططاتها خاصة في النزاعات الحدودية بين دول شبه الجزيرة العربية، حيث كان لها دور فعال في عملية رسم الحدود الجغرافية والسياسية في المنطقة، وأشهر من ساهم في عملية تقسيم الحدود هو **برسي كوكس** مفوض حكومة الهند البريطانية في الخليج. حيث لعب دور جوهري في رسم حدود السعودية واليمن والكويت وقطر وعمان ومشيخات شبه الجزيرة العربية.

ونتيجة لتحولات السياسية التي عرفتها بريطانيا في النصف الثاني من القرن العشرين، مما أدى بها إلى تغير سياستها نحو دول شبه الجزيرة العربية وإنسحابها منها، وقبل الإنسحاب عملت على قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

وفي هذا الإطار يأتي موضوع دراستي الموسومة بـ:"**السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية 1798-1971م**"

وتكمن أهمية موضوع الدراسة في معرفة أساليب ومخططات السياسة البريطانية تجاه دول شبه الجزيرة العربية وكيفية رسم حدود المنطقة وخلق كيانات جديدة.

أسباب إختيار الموضوع:

1- الرغبة في التركيز على موضوعات ذات طابع سياسي وإستراتيجي.

2- إيضاح الأساليب والوسائل التي إعتمدت عليها السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية.

3- الرغبة في معرفة الدور الفعال الذي لعبته بريطانيا في رسم الحدود الجغرافية لشبه الجزيرة العربية.

4- تسليط الضوء على السياسة التي إنتهجتها بريطانيا في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

5- الرغبة في معرفة أبرز إنعكاسات السياسة البريطانية على أوضاع شبه الجزيرة العربية.

إشكالية الموضوع:

تتجسد إشكالية موضوع الدراسة في محاولة تسليط الضوء على طبيعة السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية من 1798 إلى غاية 1971م وكيف ساهمت في خلق كيانات سياسية جديدة وعليه نطرح الإشكالية التالية: كيف ساهمت بريطانيا في رسم الخارطة السياسية لشبه الجزيرة العربية 1798- 1971م؟

وتندرج تحتها عدة أسئلة فرعية:

1- فيما تمثلت السياسة التي إنتهجتها بريطانيا لبسط نفوذها على دول شبه الجزيرة العربية ؟

2- كيف كان موقف بريطانيا من القوى الإستعمارية والإقليمية المنافسة لها في المنطقة؟

3- ماهي أهم ملاح السياسية البريطانيا تجاه مشيخات شبه الحزيرة العربية؟

3- ماهو الدور الذي لعبته بريطانيا فيما يخص النزاع الهاشمي السعودي في الحجاز وماهو موقفها من هذا النزاع؟

4- كيف ساهمت بريطانيا في بروز الدولة السعودية ؟

5- ماهي أبرز التطورات الجيوسياسية التي شهدتها منطقة شبه الجزيرة العربية ؟

المناهج المتبعة في الدراسة:

أما عن المناهج التي اعتمدت عليها في دراسة فهي:

1- المنهج التاريخي نظراً لما تستدعيه دراسة الموضوع إضافة إلى وصف تسلسل الأحداث الكرونولوجية لسياسة بريطانيا في شبه الجزيرة العربية من 1798-1971م، وحاولت الإعتماد كذلك على المنهج التحليلي في جمع بعض المادة العلمية من الوثائق البريطانية حول شبه الجزيرة العربية ورسائل الوكلاء والمقيمين السياسيين في بلدان شبه الجزيرة العربية تمت دراستها لتحليل بعض الأحداث التاريخية والسياسية للموضوع.

2- المنهج الوصفي حيث إعتمدت عليه في وصف علاقة بريطانيا بحكام ومشايخ شبه الجزيرة العربية.

خطة الموضوع:

قَسمتُ هذه الدراسة إلى مقدمة وثلاث فصول ثم خاتمة بالإضافة إلى الملاحق وقائمة المصادر والمراجع.

تناولت في الفصل الأول المعنون بالتغلغل البريطاني في شبه الجزيرة العربية 1798-1900م حيث وقفت فيه على السياسة التي إتبعتها بريطانيا من أجل بسط نفوذها ومقاومتها للقوى الإقليمية والأوربية في المنطقة، تحدثت في المبحث الأول على المجال الجغرافي لشبه الجزيرة العربية وحدودها الجغرافية التي لم تكن واضحة المعالم. في حين تناولت في المبحث الثاني التواجد البريطاني في شبه الجزيرة العربية والسياسة التي طبقتها مع حكام ومشايخ المنطقة من خلال إبرامها العديد من المعاهدات والإتفاقيات التي أدخلت دول شبه الجزيرة العربية تحت حمايتها، أما عن المبحث الثالث فقد تعرضت فيه إلى التنافس البريطاني الأوربي في شبه الجزيرة العربية حيث تناولنا التنافس بين القوى الإستعمارية فرنسا وروسيا مع بريطانيا على التواجد في المنطقة، وفي المبحث الرابع عالجت فيه التنافس البريطاني العثماني في شبه الجزيرة العربية ومحاولة العثمانيين بسط نفوذهم في المنطقة ودور بريطانيا في إفشال تلك المحاولات.

الفصل الثاني الذي كان عنوانه دور بريطانيا في النزاع الهاشمي السعودي على الحجاز 1900-1932م حيث عالجنا فيه الدور المحوري الذي لعبته بريطانيا في هذا الصراع ومساهمتها في بروز كيان جديد المتمثل في الدولة السعودية. وقفت في المبحث الأول على جذور النزاع الهاشمي السعودي على الحجاز، وعلى الخلفيات التاريخية لهذا الصراع في الحجاز. في المبحث الثاني تناولت المراسلات البريطانية مع أطراف النزاع، حيث درست محددات السياسة البريطانية تجاه آل سعود والهاشميين، وعن المبحث الثالث فهو تحت عنوان دور بريطانيا في قيام الدولة السعودية 1915-1932م عالجت فيه وقوف بريطانيا إلى جانب لآل سعود في النزاع الرشيدي والنزاع الهاشمي ومساهمتها في رسم حدود شبه الجزيرة العربية وخلق كيان جديد.

الفصل الثالث فقد درسنا النزاعات الحدودية في شبه الجزيرة العربية ومحاولة بريطانبا لتسوية هذا النزاع من أجل بسط سيطرتها على المنطقة حيث تطرقت في المبحث الأول للإتفاقية الأنجلو-عثمانية 1913-1914م أين برزت مسألة الخلاف بين الدولة العثمانية وبريطانيا من أجل تحديد مناطق النفوذ في المنطقة وهي تعد أول محاولة لرسم الحدود في شبه الجزيرة العربية أما عن المبحث الثاني فقد تناولنا مسألة الحدود بين نجد والعراق والكويت ودور بريطانيا في تسوية هذا النزاع الحدودي وبروز برسي كوكس كوسيط في عملية رسم الحدود، أما عن المبحث الثالث فقد تمثل في دور بريطانيا في رسم حدود الدولة السعودية وقد توقفت حول مسألة رسم الحدود السعودية، ومن أبرزه النزاع السعودي البريطاني حول مشيخات الساحل العماني فيما يتعلق بواحة البريمي، أما عن المبحث الرابع المعنون دور بريطانيا في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة فقد تطرقت إلى الإنسحاب البريطاني من المنطقة وقيام إتحاد بين إمارات الساحل العماني والتي أصبح يطلق عليها فيما بعد بدولة الإمارات العربية المتحدة سنة 1971م.

مصادر ومراجع الدراسة:

لقد إستعنت بمجوعة من المصادر والمراجع التي تخدم موضوع الدراسة ومن أبرزها:

أرنولدت ويلسون وهو حاكم سياسي بالعراق: تاريخ الخليج حيث إستفدنا منه حول التواجد البريطاني في سلطنة عمان.

حافظ وهبة مستشار الملك عبد العزيز آل سعود: جزيرة العرب في القرن العشرين الذي تطرقت فيه على الخلفيات التاريخية لنزاع الهاشمي السعودي على الحجاز.

ومجموعة من المراجع نذكر منها:

نجدة فتحي صفوة: برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل 1915-1923. حيث استفدنا منه في الدور الذي لعبه برسي كوكس من أجل التقارب مع آل سعود ودوره في رسم حدود شبه الجزيرة العربية.

جمال زكريا قاسم: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر حيث يعتير من أهم المراجع التي إعتمدت عليها لأنه تم التطرق لسياسة البريطانية مع دول شبه الجزيرة العربية بشكل مفصل.

محمد حسن العيدروس: الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية حيث إستفدنا منه فيما يخص الدور الذي لعبته بريطانيا في عملية رسم حدود دول شبه الجزيرة العربية، والذي خدم موضوعي بشكل ممتاز.

وتجدر الإشارة أن جل المصادر والمراجع التي تحصلت عليها كانت عن طريق المكتبات الإلكترونية ووسيلة تيليجرام Telegram، خاصة قناة المسماة بتاريخ.

الصعوبات:

موضوع الدراسة واسع حيث يغطي منطقة شاسعة. وقد شملت السياسة البريطانية جميع دول المنطقة؛ لذا صعب عليا الإلمام بجميع جوانب السياسة البريطانية في المنطقة.

إلى جانب صعوبة دراسة موضوع الحدود في شبه الجزيرة العربية حيث تعد من أصعب الدراسات التي تم الطرق إليها وهذا راجع إلى قلة المصادر المتمثلة في الوثائق.

الفصل الأول: التغلغل البريطاني في شبه الجزيرة العربية 1798-1900م

أولا: المجال الجغرافي لشبه الجزيرة العربية.

ثانيا: التواجد البريطاني في شبه الجزيرة العربية.

ثالثا: التنافس البريطاني الأوروبي في شبه الجزيرة العربية.

رابعا: التنافس البريطاني العثماني في شبه الجزيرة العربية.

أولا: المجال الجغرافي لشبه الجزيرة العربية

1- حدودها: تقع شبه الجزيرة العربية في الطرف الجنوبي الغربي لقارة آسيا[1]. أما فيما يخص حدودها فقد تباينت الآراء حولها، فيرى الجغرافيون اليونان أنّ حدودها الشمالية تمتد من الفُرات إضافة إلى قسم كبير من العراق هذا فيما يخص رأي اكسنفون Xénopho أما عن بطليموس Ptolémée [2] وديدور Diodore ، وسترابون Strabon فذكروا أن حدودها الشمالية تبدأ تقريبا من مدينة الرقة[3].

كما إختلف الجغرافيون العرب في تحديد جغرافية شبه الجزيرة العربية، حيث يذكر الهمداني: « هي التي تقطع أربع أقاليم، من عمران الشمال إلى الخامس، فجنوبيها اليمن وشماليها الشام وغربيها شرم أَيْلَةُ[4] وما تلته من السواحل إلى القُلْزُم وفُسْطَاط الحجاز وأرض نجد والعروض » [5]. وفيما جاء عن أبو الفداء أن حدود الجزيرة من جهة الغرب بحر القُلْزُم (البحر الأحمر)، ومن أطراف الحجاز العقبة، ومن العقبة تمتد إلى أطراف الشام. أما شمالا فأجزاء من الشام إلى بَالِسِ من جهة الفرات إلى الرَّحَبَة وعانَةُ[6] وهي في وسط الجهة الشمالية ثم يمتد من عَانَة إلى الكوفة على الفرات. أما شرقها حدود الكوفة مُمتدا مع الفرات إلى البصرة وهي في وسط الجهة الشرقية، ومن البصرة يمتد إلى ساحل الخليج العربي إلى البحرين متجاوزا إلى عُمان. ومن الجنوب بحر العرب من وراء عُمان إلى سواحل مُهْرَة في اليمن حيث يستدير

1- أيوب صبري باشا: **مرآة جزيرة العرب**، ترجمة أحمد فؤاد متولي، تعليق الصفصافي أحمد الموسى، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1999، ص 128.

2- وُلد في مصر، وهو من أعظم الشخصيات الجغرافية، إذ يعتبر حلقة وصل بين الجغرافيا القديمة والحديثة. ينظر: عيسى إبراهيم، **الفكر الجغرافي والكشوف الجغرافية**، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000، ص 42.

3- عمر رضا كحالة: **جغرافية شبه جزيرة العرب**، ط2، راجعه أحمد علي، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، 1964، ص6.

4- تقع على طريق مكة من مصر، وهي أول حد الحجاز. ينظر: محمد بن عبد المنعم الحميري (ت 717هـ/ 1314م) : **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975، ص 70.

5- الحسن بن أحمد بن يعقوب الهمداني (ت 334هـ/ 945م): **صفة جزيرة العرب**، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، مكتبة الرشاد، صنعاء، 1990، ص 39.

6- هي مدينة تقع في وسط الفرات، وهي قرب مدينة الَحْدِيثَة وهِيْتَ. ينظر: محمد بن عبد المنعم الحميري: **المصدر السابق**، ص 405.

إلى عَدَنْ وهي وسط الجهة الجنوبية، ومن عَدَنْ يمتد على سواحل اليمن إلى آخر اليمن من جهة الحجاز إلى أول حد الجهة الغربية(1).

وعن بكر بن عبد الله أبو زيد فيقول يحدها غربا، بحر القُلْزَم، ويحدها جنوبا بحر العرب (بحر اليمن)، وشرقا يحدها خليج البصرة وشمالا ساحل البحر الأحمر الشرقي الشمالي من مشارف الشام (الأردن حاليا)(2).

أما الأصمعي فقال إنّ جزيرة العرب إلى عدن أَبْيَنْ من أيلة إلى جُدَّة(3).

وأحسن ما قيل في تحديد شبه جزيرة العرب هو ما ذكره أبو المنذر هشام بن محمد بن سائب الكلبي بأن حدودها تبدأ بنهر ناحية قَنّسْرِين(4)، ثم على أطراف الجزيرة وسواد العراق من ناحية البصرة و الأيلة وإمتد إلى عَبَّادَانَ منعطفا عليها، فأتى على سَفْوَان وكَاظِمَة إلى القَطِيف والبحرين وقطر وعمان وحضرموت وناحية أبين وعدن، وإمتد إلى بلاد فُرَسَان ومضى إلى جُدَّة وخليج أيلة حتى بلغ مصر (5).

وتختلف حدود شبه جزيرة العرب حاليا إختلافا كبيرا، حيث أثبتت الدراسات المعاصرة بأن جغرافية شبه جزيرة العرب، تمتد بين البحر الأحمر غربا والخليج العربي شرقا، ومن مشارف تدمر شمالا حتى المحيط الهندي جنوبا(6).

أما حسين خلف الشيخ خزعل فيذكر أن الجزيرة العربية يحدها من الشمال فلسطين وقسما من سوريا، ويحدها من الشرق العراق وخليج البصرة وبعض من أجزاء المحيط الهندي، ويحدها

1- قيس حاتم هائي الجنابي: **تاريخ الشرق الأدنى القديم**، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص ص 275، 276.

2- بكر بن عبد الله أبو زيد: **خصائص جزيرة العرب**، ط3، أضواء البيان، الرياض، 1999، ص ص 15، 16.

3- عمر رضا كحالة : المرجع السابق، ص 7.

4- مدينة بالشام بينها وبين حلب مسافة من جهة حمص بقرب العواصم. ينظر: شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي (ت626هـ/ 1228م)، **معجم البلدان**، ج 4، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت، ص 458.

5- قيس حاتم هائي الجنابي: **المرجع السابق**، ص ص 278، 279.

6- فتحي محمد أبوعيانة: **دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994، ص 95.

من الغرب باب المندب والبحر الأحمر وقناة السويس وبعض الشام، ويحدها من الجنوب البحر العربي وخليج عدن[1].

وحسب مطلق البلوي فإن بعض الجغرافيين العرب قد وسع مفهوم شبه الجزيرة العربية فجعلها تشمل بلاد الشام والعراق وشبه جزيرة سِيناء في مصر، أما ما إستقر عليه معظم الجغرافيون فهو أن شبه الجزيرة العربية يحدها من الشمال بادية الشام الكبرى، ومن الغرب البحر الأحمر ومن الشرق بادية العراق والخليج العربي وبحر عمان ومن الجنوب المحيط الهندي[2].

2- أقسام شبه الجزيرة العربية:

يقسم الكُتاب الشرقيون شبه الجزيرة العربية إلى جزأين اليمن والحجاز، وبعضهم الآخر يقسمها إلى خمس مقاطعات كبيرة: اليمن والحجاز ونجد وتهامة واليمامة، وقد أدخلت البحرين كذلك، كما أن العروض تسمى كمقاطعة عربية لكن يبدو أنها واليَمَامَةُ نفسها، أما حضرموت وبلاد المهرة وعمان وأجزاء أخرى صغيرة فقد أعتبرها بعضهم مقاطعات مستقلة[3]. ويقسمها الجغرافيون العرب إلى خمسة أقسام كبرى هي: تهامة ونجد والحجاز والعروض واليمن.

1- تُهَامَةٌ: وتشمل المنطقة الساحلية الموازية لإمتداد البحر الأحمر من اليمن جنوبا إلى العقبة شمالا.

2- نَجَّد: هي الهضبة الوسطى، تقع بين بادية السَمَاوةُ في الشمال والْدَهنَاء في الجنوب وأطرافا العراق شرقا و الحجاز غربا[4].

3- الحجاز: يحدها من الجنوب بلاد عسير ومن الشرق صحراء نجد، ومن الشمال سورية ومن الغرب البحر الأحمر[1].

1- حسين خلف الشيخ خزعل: **تاريخ الكويت السياسي**، ج1، بيروت، 1962، ص 6.

2- مطلق البلوي: **العثمانيون في شمال الجزيرة العربية 1908_1923**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2007، ص 27.

3- جون لويس بيركهارت: **رحلات إلى شبه الجزيرة العربية**، ترجمة هتاف عبد الله، الإنتشار العربي، بيروت، 2005، ص 2.

4- محمد الخطيب: **المجتمع العربي القديم**، دار علاء الدين، دمشق، 2005، ص 15.

4- العروض: هو القسم الرابع من تقسيمات العرب لبلادهم، وتشمل اليمامة والبحرين وسلطنة عمان والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت وأغلبها سهول ساحلية وصحاري[2].

5- اليمن: تقع في الركن الجنوبي الغربي لشبه الجزيرة العربية، وهي منطقة واسعة تمتد حدودها من تُهَامَةُ إلى العُرُوض[3].

وهناك من يقسمها إلى عشرة أقسام هي الحجاز واليمن وعسير ونجد وحضرموت وعمان وقطر والبحرين والكويت وبادية الشام[4]، أما حاليا فتستحوذ المملكة العربية السعودية ثلاثة أرباعها تقريبا، وينقسم الربع الخالي إلى ستة دول وهي: الكويت والبحرين وقطر والإمارات وسلطنة عمان واليمن[5].

ثانيا: التواجد البريطاني في شبه الجزيرة العربية

شَّكل تأسيس شركة الهند الشرقية[6] بداية إهتمامات بريطانيا بالتجارة الشرقية، كما أنَّ حملة نابليون بونابرت على مصر سنة 1798م[7] ومحاولة مدّ نفوذ بلاده في المنطقة كانتا حافزا رئيسيًا في صياغة بريطانيا لسياستها وهي السيطرة على الجزيرة العربية بأطرافها

1- محمد همام فكري: **محمد صادق باشا الرحلات الحجازية**، بدر للنشر والتوزيع، بيروت، 1999، ص 202.

2- فخري خليل البخار: **تاريخ الحضارة العربية الإسلامية**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 65.

3- محمد الخطيب: المرجع السابق، ص 18.

4- أسعد داغر: **الثورة العربية الكبرى 1916**، ط2، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1991، ص 17.

5- فتحي محمد أبوعيانة: **المرجع السابق**، ص 95.

6- صدر قرار ملكي في 31 ديسمبر 1600م من ملكة بريطانيا إليزابيث بتأسيس شركة الهند الشرقية، ومنحتها إمتياز التجارة في الهند والشرق، وخرجت الشركة من لندن سنة 1601م، وتوغلت في المياه الشرقية حتى وصلت سومطرة، وقرروا بعد عودتهم إنشاء مركز لها في سورات، وحصلت الشركة على إتفاق مع السلطات المحلية في سورات سنة1612م، وصدر فرمان من السلطان جهانكيز يؤكد هذا الإتفاق وهكذا تأسست أول وكالة لشركة الهند الشرقية. ينظر: محمد مرسى عبد الله، **إمارات الساحل عمان و الدولة السعودية الأولى1793ـ1818**، ج 1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978، ص 145.

7- جاءت الحملة الفرنسية إلى مصر بقيادة الجنرال بونابرت سنة 1798م نتيجة لأطماع فرنسا في مصر، وكان يهدف كذلك إلى قطع الطريق على بريطانيا في الهند، وإقامة مستعمرات فرنسية في الشرق الأدنى، وإمبراطورية فرنسية مركزها مصر، إلا أن الحملة فشلت. ينظر: جلال يحي، **مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث**، دار المعارف، مصر، 1965، ص ص 86، 89.

الشرقية والغربية والجنوبية، من أجل تأمين مصالحها التجارية ثم الإستراتيجية والسياسية في المنطقة [1] مما أدى إلى تغلغل النفوذ البريطاني وذلك من خلال عقد معاهدات بين حكومة الهند وبعض الأمراء الحاكمين في البلاد الواقعة على الشواطئ الجنوبية والشرقية من شبه الجزيرة العربية[2].

وسوف نقوم بتحديد المناطق التي تمت التغلغل البريطاني فيها وهي:

1- سلطنة عمان:

بدأت بريطانيا تمهد لإحتلال مسقط عن طريق عقد المعاهدات والاتفاقيات مع حاكمها، وكانت أولى المعاهدات هي المعاهدة الموقعة في ثاني عشر من أكتوبر1798م (ينظر الملحق رقم 01 ص 82) بين سلطان بن سعيد إمام مسقط وعمان وبين ميراز مهدي علي خان بهادرو ممثل شركة الهند البريطانية[3]. وشكلت هذه المعاهدة الأساس لتحول حاكم عمان كأداة طَيِّعة للسياسة البريطانية[4]، فمن الناحية السياسية طالبت بريطانيا الحصول على إذن بفتح وكالة بريطانية في مسقط، وبالفعل إستطاع ميراز مهدي أن يحقق ذلك[5]بموجب البند السابع من الاتفاقية، سمح السلطان للبريطانيين بإقامة وكالة محصنة لهم في بندر عباس، تحميها قوات هندية[6].

وفي نهاية عام 1799م أوفدت حكومة الهند الكابتن جون مالكوم John Malcolm في أول مهمة سياسية إلى حكومة فارس، وزودته بتعليمات حول النقاط التي تتعلق بالمصالح

1- عبد الرؤف سنو: « **إتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي(1798_1916) فصول من الهيمنة والتفتيت** »، مجلة تاريخ العرب والعالم، الأعداد (1،2،3)، بيروت، 1998، ص 1.

2- جورج أنطونيوس: **يقظة العرب –تاريخ حركة العرب القومية–**، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، تقديم نبيه أمين فارس، ، دار العلم للملايين، بيروت، 1997، ص 200.

3- سليم طه التكريتي: **الصراع على الخليج العربي**، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1966، ص 61

4- فتحي عباس الجبوري وأحمد صالح الجبوري: **تاريخ الخليج العربي**، دار الفكر، عمان، 2010، ص 73.

5- ج. ج. لوريمر: **دليل الخليج –القسم التاريخي–**، ج1، ترجمة مكتبة أمير دولة قطر، قطر، 1914، ص 670.

6- عبد الرؤوف سنو: **المرجع السابق**، ص 9.

البريطانية في مسقط، وفي جانفي سنة 1800م تمكن مالكوم من مقابلة السلطان وبعد محادثات قصيرة ومحددة وتحت التهديدات[1]وقع السلطان على اتفاقية جديدة مع بريطانيا في الثامن عشر من جانفي سنة 1800م تمنحهم حق تأسيس وكالة سياسية لهم في مسقط[2]، وبناءا على هذه المعاهدة عُين الطبيب بوجل Bogel كممثل سياسي لبريطانيا في مسقط، فكان هذا الأخير أول مقيم بريطاني في منطقة الخليج العربي[3]. وأمعن سلطان مسقط لتهديدات بريطانيا ففتح البلاد لهم إلى درجة أن الجيش المسقطي كان يتألف بالدرجة الأولى من الجنود البريطانيين، وكان قائد هذا الجيش بريطاني بل إنّ وزيري المالية والخارجية في حكومة مسقط كانا من الموظفين البريطانيين[4].

وبعد وفاة بوجل خلفه الكابتن سيتون Seton حيث أرسى حجر النفوذ البريطاني في سلطنة عُمان، فبرغم من أن العلاقات لم تكن على مايرام عند وصوله إلا أنه نجح في أثناء السنوات الثماني التي أقامها في مسقط في التقريب بين سلطات الهند والسلطنة وكسب عطفها[5]. فقد عُهد إليه في عام 1803م إعادة إفتتاح الوكالة البريطانية في مسقط[6]، كما إستطاع المحافظة على النفوذ البريطاني خاصة بعد تزايد نشاط القواسم[7]، ومقاومتهم لنفوذ البريطاني في المنطقة.

1– أرنولدت ويلسون: **تاريخ الخليج**، ترجمة محمد أمين، ط4، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 2016، ص 179.

2– سليم طه تكريتي: **المرجع السابق**، ص 60.

3– إسماعيل أحمد ياغي: **العالم العربي في التاريخ الحديث والمعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض،1997، ص242.

4– سليم طه تكريتي: **المرجع السابق**، ص 60.

5– صلاح العقاد: **الإستعمار في الخليج العربي**، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، د ت، ص 51.

6– جمال زكريا قاسم: **الخليج العربي (الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول 1507_1840م)**، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت، ص 263.

7– جاء القواسم من مناطق تبتعد عن مركز مسقط ، وإستقروا في منطقة الصير في الساحل الشمالي لعمان، عند جلفار (رأس (رأس الخيمة)، وأصبحوا يشكلون قوة بحرية في أواسط القرن الثامن عشر، بعد أن سيطروا على جزء كبير من ساحل عمان كانوا يتلقون الدعم من فارس في بداياتهم ، وأبرز أعمالهم التجارة وممارسة القرصنة البحرية. ينظر: أحمد زكريا الشلق، **العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516–1916**، مصر العربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص 115.

ويتمثل الصراع البريطاني والقواسم في ثلاث حروب دارت بينهما في الفترة الممتدة مابين عامي(1805–1819م)، ولا تكمن أهمية هذه المجابهات في كونها صدامات عسكرية فحسب بل أيضا في نتائجها السياسية؛ حيث وضعت أساس الهيمنة البريطانية التي قامت على تعميق الإنقسام والتفكك بين القوى القبلية[1]. ولتعزيز هيمنتها قامت بريطانيا بشن حملات على القواسم من أجل تصفيتهم لأنهم كانوا يمثلون تهديد لمصالحها الإستراتيجية في المنطقة.

الحملة الأولى 1805م: دخلت بريطانيا في الصراع مع القواسم بهدف مساعدة بندر بن سيف سلطان عمان على إسترجاع جزيرتي كَشّم وهُرمُز وميناء بندر عباس التي تمت السيطرة عليهم من طرف القواسم[2]، إضافة إلى إزدياد عمليات القواسم ضد السفن البريطانية، حيث حاولوا الإستيلاء على السفينتين شانون وتريمير، وسفينة شركة الهند الشرقية مورننجتون، لذلك صممت بريطانيا على محاربة القواسم والقضاء عليهم[3].

وبادرت بومباي بأن عهدت إلى الكابتن دافيد سيتون Steon مهمة تنظيم تلك الحملة، وجاء في التعليمات التي زُودَ بها سيتون بإعتباره قائد الحملة أن يبحث وسائل التعاون مع سلطان مسقط من أجل القضاء على القواسم، وفي 28 ماي 1805م توجه إلى الساحل الشرقي للخليج وتم الهجوم على القواسم ونجح في إسترداد بندر عباس وهرمز وبناء على تعليمات الحكومة البريطانية وافق أن يمنحهم هدنة[4].

وفي السادس من فيفري عام 1806م تم التوقيع على اتفاقية تعرف باسم قولنامة بين عبد الله بن كروش نيابة عن سلطان بن صقر بن راشد و دافيد سيتون، وبمقتضى هذه المعاهدة تم تهدئة الموقف نسبيا بين بريطانيا والقواسم[5]، حيث تعهد القواسم بإعادة السفن البريطانية التي

1– عبد الرؤوف سنو : **المرجع السابق**، ص 11.

2– صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 75.

3– محمد عدنان مراد وشهيرة مراد: **صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية**، تقديم شاكر الفحام، دار دمشق، دمشق، 1984، ص 280.

4– جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الإمارات العربية في عصر التوسع 1507–1840**، المجلد الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 263.

5– ميخين فيكتور ليونوفيتش : **حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر**، ترجمة سمير نجم الدين سطاس، مراجعة وتقديم قسم الدراسات والنشر والعلاقات الثقافية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص 319.

سبق أن استولوا عليها وتقديم العون لسفن التي تمر على ساحل عمان، ومنحت بريطانيا القواسم مطلق الحرية باستخدام المرافئ الهندية[1].

الحملة الثانية 1809م: إزداد نشاط القواسم ضد بريطانيا وحليفها حاكم عمان، بعد أن أرغم الشيخ سلطان بن صقر على التنازل على الحكم[2] ولم يرضوا بالهدنة الموقعة بين الطرفين حيث تمت مهاجمة السفن البريطانية وطلبوا من حكومة الهند أن تدفع الضرائب إلى حكومة رأس الخيمة مقابل السماح لها بحرية التجارة[3].

وفي ظل هاته الظروف أصدر الحاكم العام في الهند دنكان Duncan أوامره بإعداد حملة بحرية عسكرية كان هدفها الرئيسي هو تدمير قواعد القواسم ومنحها لسعيد سلطان مسقط إضافة إلى فرض معاهدة إستسلامية على القواسم بعد عزلهم عن السعوديين تكونت الحملة من إحدى عشر قطعة حربية ومركب ذخيرة يقودها وينرايت Wainwright وأربع سفن ناقلات جنود يقودهم الكولونيل ليونل سميث Lionel Smith [4].

وأصدر حاكم بومباي في7 سبتمبر1809م تعليماته لقائدي الحملة، بتوجه إلى ميناء رئس الخيمة والهجوم عليه وحرقه وتدمير جميع السفن والمراكب الراسية فيه[5].

وصلت الحملة قبالة رأس الخيمة في 12 ديسمبر1809م وبدأ الهجوم على المدينة بالمدافع وأحرقوها ثم حاولوا إحتلالها، إلا أن بريطانيا وجدت إستماتة قوية من طرف القواسم ولم ينسحبوا من عاصمتهم رأس الخيمة إلا بعد أن أحرقت فهرب السكان من مراكزهم، ثم إتجهت إلى لَنْجَةُ والقَشَّم المركز الثاني للقواسم ودمرت السفن الموجودة في الموانئ[6] وقد تسببت الحملة في إختفاء القراصنة لمدة سنتين في المنطقة[7].

الحملة الثالثة 1819م: شهدت السنوات من أواخر عام 1811م إلى غاية 1819م نشاطا بحريا متزايدا، وتمكن القواسم من تعويض خسائرهم نتيجة تدمير البريطانين لسفنهم ببناء

---

[1]- عبد الرؤف سنو: **المرجع السابق**، ص11.

[2]- سليم طه التكريتي: **المقاومة العربية في الخليج العربي**: دار رشيد، العراق، 1982، ص 101.

[3]- سليم طه تكريتي: **الصراع على الخليج العربي، المرجع السابق**، ص 63.

[4]- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**... ، **المرجع السابق**، المجلد الأول، ص ص269، 271.

[5]- ميخين فيكتور ليونوفيتش: **المصدر السابق**، ص 340.

[6]- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**...، المجلد الأول، **المرجع السابق**، ص 272.

[7]- صلاح العقاد: المرجع السابق، ص 77.

سفن جديدة[1]، وإزداد نفوذهم في الخليج العربي، والمحيط الهندي، وبدأ أسطولهم بمهاجمة السفن الأجنبية عند مياه بومباي وعرقلوا طريق التجارة الرابط بين الهند ومُخَا في اليمن. وفي سنة 1815م إستولى القواسم على العديد من السفن البريطانية[2]، وردا على أعمال القواسم حاولت السلطات البريطانية إنتهاج سياسة التفاوض، فقام بروس Bruc ممثل الشركة في بوشهر بمفاوضات طوال سنتي 1815م و1816م إلا أن القواسم لم يستجيبوا للمفاوضات[3].

وفي عام 1918م شهدت البحرية البريطانية أضخم هجوم قام به القواسم على السفن البريطانية[4]، ومن هنا بدأ التفكير بإستعمال القوة حيث تم التجهيز للحملة وخرجت في نوفمبر 1819م من بومباي تتألف من ست سفن حربية، وكان الجنرال كيير Keir هو قائد الحملة التي وصلت إلى رأس الخيمة في أوائل ديسمبر وقامت بالهجوم على الموانئ وتم تدميرها بالكامل، ومن نتائج أنها مهدت لبريطانيا عقد معاهدات مع مشيخات الإمارات مما أدى إلى بسط نفوذها في المنطقة[5].

2- ساحل عمان:

عمدت بريطانيا إلى تفتيت وحدة الساحل العربي فعقدت سنة 1820م إتفاقية السلام الشامل(ينظر الملحق رقم02 ص 83 و84) مع ثمانية من الشيوخ المحليين، وأخذت بعدها تتحكم في شؤون الساحل وتفرض على مشايخه إتفاقيات مختلفة تحت حُجج متنوعة، فهي تتذرع بمحاربة الرقيق، وتنظيم صيد اللؤلؤ، والمحافظة على السلام بين القبائل[6]. فتوجهت حكومة بومباي إلى إنشاء وكالة سياسية في الخليج العربي وقامت بتعيين الكابتن

1- محمود شاكر : **موسوعة تاريخ الخليج العربي**، دار أسامة، الأردن، 2003، ص 357.
2- سليم طه التكريتي: **المقاومة العربية في الخليج العربي، المرجع السابق**، ص 109.
3- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 78.
4- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...، المجلد الأول**، المرجع السابق، ص 277.
5- سليم طه التكريتي: **الصراع على الخليج العربي، المرجع السابق**، ص 65.
6- خالد محمود السعدون: **العلاقات بين نجد والكويت 1902_1922**، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1983م، ص 22.

طومبسون Thompson وكيلا سياسيا حيث تحددت مهامه بالإشراف على علاقات الشيوخ المتصالحين بحكومة بومباي وتنظيم تلك العلاقات(1).

كما وقع شيوخ المنطقة سنة 1835م أول إتفاقية للهدنة البحرية تحظر على سائر مشايخ الساحل العماني الشمالي ورعاياهم الإشتباكات البحرية وتعاقب من يقوم بها(2). وفي الأول من جوان 1843م تم توقيع على إتفاقية لمدة عشر سنوات بحضور الكابتن هنيل Hannell وبموجب نصوص هذه الإتفاقية تعهد الشيوخ بمراعاة شروط الهدنة والنظر في إبرام إتفاق دائم بعد إنتهاء صلاحية الإتفاقية أو بمد صلاحيتها، كما تعهد كل شيخ من الموقعين على تلك الاتفاقية بدفع تعويضات عن اية أضرار تنجم عن أعمال يرتكبها رعاياه في مياه البحر من أي طرف مشترك في تلك الإتفاقية(3).

وتعهد أيضا الشيوخ سنة 1853م بدفع تعويضات عن أية أضرار تنجم عن أعمال يرتكبها رعاياهم في البحر ضد أي طرف أخر يكون مشتركا في توقيع تلك الاتفاقية. والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية كانت حريصة على أن يظهر الشيوخ راضين على نصوص الإتفاقيات وليست مفروضة عليهم(4).

وإستمرت بريطانيا بإحكام سيطرتها على المنطقة عن طريق سلسلة المعاهدات والاتفاقيات، حيث بلغت هذه السيطرة ذروتها بتوقيع الاتفاق المانع الأبدي عام 1891م؛ وهو مايشبه نظام الحماية، وإستطاع البريطانيون منع المنطقة من التعامل مع العالم الخارجي ومواكبته(5).

1- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلد الأول، المرجع السابق**، ص 298.

2- الصادق ياسين حلو: **السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني من المعاهدة الدائمة إلى المعاهدة المانعة 1853-1892**، د ب، د ت، ص 92.

3- جون. ب. كيلي: **بريطانيا والخليج 1795-1870**، ترجمة محمد أمين عبد الله، ج 1، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د ت، ص 641.

4- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...، المجلد الأول، المرجع السابق**، ص 298.

5- م. م. جعفر أصغر عباس: « **الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام إتحاد الإمارات العربية1968_1971** »، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 5، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، 2008، ص 257.

وفي 5 مارس 1892 وقع الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي وحاكم الشارقة الشيخ صقر بن خالد وحاكم رأس الخيمة الشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان معاهدات ربطتهم ببريطانيا وأوقعتهم تحت سيطرتها على أن تتعهد بحمايتهم[1].

إن تفاصيل هذه المعاهدات والإتفاقيات توحي لنا حرص بريطانيا على منع الشيوخ الإمارات من دخول في أي علاقات أو إجراء أية إتصالات مع أي إمارة أو دولة بخلاف بريطبانيا، وهذا ما يعني الحفاظ على كل مشيخة كوحدة منفصلة عن غيرها دون إعطاها فرصة الإندماج مع بعضها، وأن تكون بعيدة عن أية مشاريع للوحدة، وذلك لضمان إستمرار السيطرة البريطانية الحازمة على المنطقة[2].

3- البحرين:

يمكن تحديد بداية التدخل البريطاني في البحرين وعلاقتهم بشيوخ آل خليفة منذ عام 1814م، حين توجه الكابتن وليم بروس Willim Bross المقيم البريطاني في الخليج إلى البحرين موفدا من حكومة بومباي، وهناك تقابل مع حاكمها الشيخ عبد الله بن خليفة للتباحث معه في بعض الشؤون المتعلقة بضمان أمن الملاحة في المنطقة[3].

كما إزداد النفوذ البريطاني في عهد الشيخ عيسى الذي نصبته بريطانيا حاكم ثم عزلوه. وفي جانفي 1820م عقدوا معاهدة مع الشيخ سليمان بن أحمد لمنع القرصنة، وفي عام 1847م وقعوا مع الشيخ محمد بن خليفة معاهدة لمنع الإتجار بالرقيق[4]، ثم تلتها معاهدة

1- حياة محمد الحمد البسام: **ميزان القوى في الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى**، شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف عبد الله بن حامد الحيثي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1989، ص 12.

2- أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب: **قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج 1968_1971**، دراسة وثائق قطر، الدوحة، 1991، ص 1.

3- جمال زكريا قاسم: **الخليج العربي...**، **المرجع السابق**، ص 213.

4- عبد الكريم محمود غرايب: **مقدمة تاريخ العرب الحديث1500-1918 العراق والجزيرة العربية**، ج 1، جامعة دمشق، دمشق، 1950، ص 256.

التعاون والسلام عام 1856م، ثم تقدمت بريطانيا في عام 1861م بمعاهدة جديدة سمتها معاهدة الصداقة وقعها الشيخ محمد بن خليفة، وكانت أهم بنودها حق التجارة للبريطانيين والإقامة في البحرين دون قيد[1].

كما إغتنمت بريطانيا فرصة الخلافات الداخلية بين أسرة آل خليفة الحاكمة في البحرين وفرضت الحماية عليها بموجب إتفاقية 1863م[2]، وتلتها سلسلة أخرى من المعاهدات كان أهمها معاهدة 1880م[3]، والتي نصت على تعهد شيخ البحرين بعدم إجراء مفاوضات أو توقيع اتفاقيات مع أية دولة، أو فتح أية وكالة سياسية من دون إذن بريطانيا. ومعاهدة 1892م التي تعهد فيها حاكم البحرين الشيخ عيسى بن خليفة وخلفاؤه من بعده بعدم تنازل أو رهن جزءا من أرضيه لأي دولة ماعد بريطانيا[4]، وفي المقابل تتعهد بريطانيا بالدفاع عن البحرين وتولي معظم شؤونها الخارجية.

4- اليمن الجنوبي:

ترجع دوافع إحتلال بريطانيا لعدن لأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للسلطات البريطانية الإستعمارية في الهند، حيث تتصل بأوربا عن طريق الرجاء الصالح وطريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربي والعراق إلى موانئ البحر المتوسط[5]، ولموقعها الملائم للملاحة. كانت المنطقة محطة هامة للفحم على طريق الهند، ومركزا تجاريا ومرفأ هاما من حيث وضعه

1- جميل بيضون وآخرون: **تاريخ العرب الحديث**، دار الأمل، د ب، 1992، ص 131.

2- محمد عبد الله عودة وإبراهيم ياسين الخطيب: **تاريخ العرب الحديث**، الأهلية لنشر والتوزيع، عمان، 1989، ص93.

3- مسند محسن حسان الجابري: **العلاقات السعودية البريطانية 1936_1945م**، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ الإسلامي الحديث، إشراف عبد اللطيف عبد الله بن دهيس، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1996، ص 39.

4- رملة عبد الحميد حسن: **البحرين مابين 1919_1936م دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية**، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إشراف فتوح عبد المحسن الخترش، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت، 2009، ص 15.

5- مسند محسن حسان الجابري: **المرجع السابق**، ص 75.

الطبيعي ومركزه الدفاعي[1]، وتعتبر مراكز لوقف توسعات محمد علي[2] وتصفية نفوذه في الجزيرة العربية حتى لا يهدد طريق مواصلاتها إلى الهند عبر الخليج العربي والبحر الأحمر وقاعدة دفاعية لمواجهة المنافسة الروسية التي تسعى للسيطرة على المصالح البريطانية عبر إيران[3].

وبعد أن بينا الدوافع المختلفة للسيطرة على عدن سنتطرق إلى الهجوم عليها، فإثر مناوشات بين الرعايا البريطانيين التابعين لشركة الهند الشرقية التي أبرمت من قبل معاهدة صداقة وتجارة مع سلطان لَحَج وعدن في 6 سبتمبر1802م[4] لإقامة محطة للوقود في خليج عدن وبين رعايا السلطان محسن بن فضل العبدلي[5]، فأرسلت بريطانيا عام 1839م قوة من الوحدات البحرية بقيادة الكابتن هينس Haines مع قوة من مشاة الجيش الهندي لإحتلال عدن[6]. ولقد تم فعلا إحتلالها بعد معركة طاحنة وغير متكافئة بين القوات البريطانية وسلطنة العبدلي، ولقد أدى إنهيار المقاومة إلى إجبار سلطان لحج على توقيع معاهدة صداقة بينه وبين شركة الهند الشرقية في 18 حزيران 1839م إعترف فيها بالسيطرة البريطانية على عدن[7].

1- محمد عمر الحبشي : **اليمن الجنوبي سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا منذ 1937 حتى قيام جمهورية اليمن الشعبية**، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1968، ص 12.

2- ولد في مقدونيا سنة 1769م، قدم مع الحملة العثمانية لمحاربة حملة بونابرت على مصر، أصبح والي مصر من 1805-1848، قام بالعديد من الإصلاحات بهدف بناء مصر الحديثة، توفي سنة1849م. ينظر: مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج 8، بيروت، 2004، ص 226.

3- فاروق عثمان أباضة: **عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839_1918**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 1987، ص 155.

4- إسماعيل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص 236.

5- أحمد حسين شرف الدين: **اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل ميلاد إلى القرن العشرين (دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة)**، ط2، السنة المحمدية، د ب، 1964، ص 25.

6- محمد حسن عوبلي: **إغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي**، منشورات العصر الحديث، بيروت، 1970، ص 12.

7- علي الصراف: **اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الإستعمار إلى الوحدة**، رياض الريس، لندن، 1992، ص 31.

وفي سنة 1941م وقع السلطان إتفاقية مع هينس المقيم السياسي بعدن تنص على تخويل البريطانيين نفوذا أوسع في المنطقة(1)، أما فيما يخص المقاطعات التسع فقد توغلت فيها بريطانيا تدريجيا إلى أن عقدت معاهدات صداقة وحماية مستغلين الخلافات القبلية وإستمالة رجال القبائل وزعماء العشائر بالأموال والسلاح(2)، وتزويدهم بالمؤن والإكراميات السنوية وهذه السياسة نفسها إتبعتها في حضرموت ومهرة(3).

5- قطر:

ساعد الصراع البحريني القطري سنة 1868م في عقد بريطانيا معاهدة مع الشيخ محمد بن ثاني، حيث ترجع خلفيات هذا الصراع لرفض القبائل القطرية الخضوع للآل خليفة(4)، حيث قام قام كل من حاكم أبوظبي الشيخ زايد بن خليفة وشيخ البحرين محمد بن خليفة بهجوم مشترك ضد الدوحة، مما أدى إلى إحتلال مؤقت للمدينة(5).

وفي ضوء هذه الأحداث كانت بريطانيا تراقب مسألة الصراع حيث قام لويس بيلي Pelly المقيم البريطاني في بوشهر بتوجيه خطابات إلى كل من الشيخ محمد بن خليفة، والشيخ زايد بن خليفة طالبهما بتفسير سبب الهجوم، فقد تنصل الأخير من مسؤولية الهجوم عن قطر، أما محمد بن خليفة فأعتبر أنه لم يقترف أي جرم بل كان يعاقب في رعاياه الذين تمردوا عليه(6). وعليه قامت الحكومة الهندية في أوت 1868م بإرسال قوة عسكرية يقودها بيلي

1- أحمد حسين شرف الدين: **المرجع السابق**، ص 37.

2- محمد حسن عوبلي: **المرجع السابق**، ص 17.

3- محمد عمر الحبثي: **المرجع السابق**، ص 16.

4- جمال زكريا قاسم: **الخليج العربي ...، المرجع السابق**، ص 430.

5- عمر محمد جعفر قرالة وشادية حسن وأحمد العدوان: «**دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915م**»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد12، العدد2، قسم العلوم الإنسانية، كلية الأداب، جامعة الزيتونة، الأردن، 2018، ص 62.

6- مؤيد عاصي سلمان: **العلاقات القطرية – البريطانية دراسة تاريخية في العلاقات السياسية**، لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف محمد عبد الله العزاوي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 1989، ص 25.

وحاصرت السواحل البحرينية[1]. وسرعان ما شعر الشيخ محمد بن خليفة بعدم القدرة على مقاومة السفن البريطانية، مما دفع به إلى ترك السلطة لأخيه الشيخ علي بن خليفة الذي تعهد للمقيم البريطاني بإحترام بنود الإتفاقية[2].

وقد تمت المفاوضات بين قطر و البحرين بتدخل من الكولونيل بيلي، وحكم لصالح قطر وكان بمثابة إعتراف بريطاني بمحمد الثاني كحاكم لقطر بإعتبار آل خليفة كانوا يرفضون ذلك[3]، وقد ساعدت هذه الظروف على عقد إتفاقية في الثاني عشر من أيلول 1868م بين بريطانيا والشيخ محمد بن ثاني، ويعد هذا أول إتصال مباشر بين بريطانيا وقطر[4]. وتضمنت هذه المعاهدة وثيقتين؛ الوثيقة الأولى تعهد الشيخ محمد بن ثاني فيها بعدم خرق المعاهدة البحرية وعدم القيام بأعمال حربية، أما الوثيقة الثانية فهو عبارة عن تعهد من زعماء القبائل القطرية بدفع مبلغ من المال لحاكم البحرين آل خليفة[5].

6- الكويت:

رأى مبارك بن صباح خلافا لخلفائه بأن الإرتباط الوثيق بالدولة العثمانية يشكل خطر وخصوصا بعد أن تعاونت مع عدوه مبارك الأول يوسف بن إبراهيم، وفي الطرف الآخر حادثتان غيرتا السياسة البريطانية تجاه الكويت؛ الأولى كانت محاولة كابنيست الحصول على إمتياز خط الحديد، والثانية تعيين اللورد كيرزون Curzon نائب للملك في الهند الذي كان مهتم بالمنطقة[6].

1- ج. ج. لوريمر: **المصدر السابق**، ج3، ص 1215.

2- عمر محمد جعفر قرالة وشادية حسن و أحمد العدوان: **المرجع السابق**، ص 62.

3- محمد عدنان مراد وشهيرة مراد: **المرجع**، ص 317.

4- عمر محمد جعفر قرالة وشادية حسن و أحمد العدوان: **المرجع السابق**، ص 63.

5- رأفت غنيمي الشيخ: «**إمارة قطر قبيل الحرب العالمية الأولى**»، مجلة التاريخية المصرية، كلية التربية، د عدد، جامعة عين الشمس، القاهرة، د ت، ص ص 161، 162.

6- حسين علي الإبراهيم: **الكويت دراسة سياسة**، دار البيان، الكويت، 1972، ص 58.

وفي ظل هذه الظروف السياسية وجدت الكويت أن التحالف مع الأقوى هو الأمثل لحماية إستقلالها وكيانها السياسي[1]، حيث تم التوقيع على إتفاق الحماية بين الشيخ مبارك وكولونيل ميد Mead المقيم السياسي في الخليج العربي في 23 جانفي1899م[2]، وتعهد الشيخ مبارك بن صباح بعدم السماح لممثلي أية دولة أو حكومة أجنبية بالإقامة في الكويت دون موافقة الحكومة البريطانية[3]، وألا يتنازل أو يؤجر بأي صورة ما عن أي جزء من أراضيه لحكومة غير الحكومة البريطانية[4].

وكان من ضمن الإتفاق بين الطرفين أن تظل تلك الإتفاقية سرية إلى أن تسنح الظروف السياسية لإعلانها[5]، وبعد التوقيع سلم الرائد ويلسون Wilson للشيخ مبارك خطا يؤكد فيه بإسم الحكومة البريطانية نواياها الطيبة نحوه وورثته وخلفائه ماظلوا على إلتزامهم بنصوص هذه الإتفاقية[6]، وتم تعيين السيد علي ابن غلوم رضا مندوبا إخباريا في الكويت للمقيمة السياسية البريطانية في بوشهر لتزويدها بأخبار الكويت[7].

ثالثا: التنافس البريطاني الأوروبي في شبه الجزيرة العربية:

شهد القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر منافسة شديدة بين بريطانيا ودولتين كبرتين هما: فرنسا وروسيا في شبه الجزيرة العربية.

---

[1]- « **أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري لبريطانيا في الكويت 1899_1904** »، تحرير وتقديم عبد الله يوسف الغنيم: (مادة هذا الكتاب جاءت على شكل مقالات نشرت في جريدة قبس) ، من العدد 12209 حتى العدد12219، الكويت، د ت، ص 6.

[2]- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 175.

[3]- رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: **إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869_1914م في إطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي**، الحضارة العربية، القاهرة، 2014، ص 178.

[4]- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 175.

[5]- « **أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري لبريطانيا في الكويت 1899_1904** »: **المرجع السابق**، ص 6.

[6]- رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: **المرجع السابق**، ص 178.

[7]- أيمن فؤاد السيد: **الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح مختارات من الأرشيف الفرنسي 1896_1915**، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2011، ص 10.

1- التنافس البريطاني الفرنسي على شبه الجزيرة العربية:

حاول نابليون بونابرت سنة 1798م ضرب النفوذ البريطاني في المنطقة عن طريق إستمالة الأمراء العرب الذين يقطنون على سواحل الجزيرة العربية، وقد لفتت تلك المحاولات نظر بريطانيا لذا إتخذ الجنرال ولسلي Wolseley خطوات لتأمين سيادة بريطانيا في شبه الجزيرة العربية[1]، إذ بعث ميراز مهدي علي خان المقيم البريطاني في بوشهر إلى مسقط لعقد معاهدة مع سلطان بن أحمد عام 1798م تهدف إلى إبعاد مسقط عن الفرنسيين[2]، والحصول على تأييد في مجابهة المخططات الفرنسية في المنطقة[3]، وتم توقيعها في الثاني عشر من أكتوبر سنة 1798م. ويبدو من نصوص المعاهدة أن الإحتياط ضد فرنسا كان المقصود أكثر من إقامة صداقة مع سلطان بن أحمد، حيث تنص المواد 3 و5 من المعاهدة بعدم قبول وكالة فرنسية في مسقط وتوابعها، وطرد جميع الرعايا الفرنسيين[4].

وعلى الرغم من أن هذه الإتفاقية كانت بمثابة ضربة قوية وجهت للمصالح الفرنسية، إلا أنها لم تثن بونابرت عن تحقيق أهدافه ولذلك حاول أن يستميل إليه سلطان مسقط ويذكره بالصداقة الفرنسية التقلدية[5]، حيث بعث رسالة في 25 جانفي1799 إلى إمام مسقط « ... ولما كنتم دائما أصدقاء لنا عليكم أن تقتنعوا برغبتي في حماية جميع سفن دولتكم وعليكم أن تقوموا بإرسالها إلى السويس حيث تجد حماية لتجارتها »[6]. وكانت بريطانيا خائفة من الإتصالات الفرنسية العمانية، حيث كتب سدني سميث Sideny Smith وكيل شركة الهند الشرقية في بوشهر يقول أن مسقط ستصبح عن قريب وكرا للجوسسة الفرنسية على الهند[7].

1- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**...، المرجع السابق، المجلد الأول، ص 165.

2- محمود شاكر : **المرجع السابق**، ص 261.

3- أرنولدت ويلسون: **المصدر السابق**، ص 172.

4- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (1516-1966)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 239.

5- جمال زكريا قاسم: **الخليج العربي** ....، **المرجع السابق**، ص 187.

6- محمد مرسي عبد الله: **المرجع السابق**، ص 166.

7- محمد عدنان مراد وشهيرة مراد: **المرجع السابق**، ص 210.

وبدأت حكومة بريطانيا في الهند توجه اللوم لحكام عمان وقد طالب جون مالكوم من سلطان بن أحمد التوقيع على إتفاقية جديدة تنص على تأكيد البنود التي سبق أن نصت عليها إتفاقية 1798م[1] وفعلا تم ذلك في 1800م، إلا أنَّ الإتفاقية لم تحد من التقارب الفرنسي العماني بل إستمرت عمان في تغير سياستها تجاه كل من بريطانيا وفرنسا[2].

وعندما تولى سعيد بن سلطان مقاليد الحكم في عمان سنة 1809م بلغ التنافس أشده بين بريطانيا وفرنسا، حيث تطلع إلى مساندة كل من فرنسا وبريطانيا من أجل الحفاظ على أمن السلطنة[3]، فقد أُرسل ماجد بن خلفان من طرف السلطان لكي يتفاوض مع ديكان في إبرام معاهدة صداقة وسلام دائم لا ينقض بين مسقط والحكومة الفرنسية[4]. وتم التوقيع على المعاهدة في 16 جوان1807م، وتضمنت تقيد تجارة مسقط مع البريطانيين وتعين وكيل أو قنصل فرنسي في مسقط[5]، كما أُفتتحت قنصلية فرنسية في مسقط عُهد إلى مسيو دالون الإشراف عليها فإزدادت يقظة بريطانيا وحكومة الهند لنجاح فرنسا[6]، فبادرت بريطانيا بإجراء إتصالات مكثفة مع السيد سعيد من أجل التخفيف من حدة النصوص التي تتعلق ببريطانيا لذلك أعيد توقيعها في عام 1808م[7].

وفي 3 ديسمبر1810م سقطت جزيرة موريشيوس في يد حكومة بومباي مما أدى إلى نهاية النشاط الفرنسي في المنطقة[8]، كما حاولت فرنسا مجددا أن تستأنف علاقاتها بمسقط بعد بعد إستعادة جزيرة البوربون في 1814م حيث عقدت مع سلطان مسقط معاهدة في 1817م

1- جمال زكريا قاسم :الخليج العربي ....، **المرجع السابق**، ص 191.

2- محمد حسن العيدروس: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، ط2، عين للدراسات، القاهرة، 1998، ص 112.

3- عبد الله إبراهيم علي التركي: «**العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان 1806-1856م**»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 14، قسم الإجتماعيات، كلية المعلمين، جامعة الرس القصيم، السعودية، 2006، ص 11.

4- جمال زكريا قاسم: **الخليج العربي ...، المرجع السابق**، ص 200.

5- عبد الله إبراهيم علي التركي: **المرجع السابق**، ص 12.

6- ج. ج. لوريمر: **المصدر السابق**، ج1، ص 280.

7- عبد الله إبراهيم علي التركي: **المرجع السابق**، ص 13.

8- محمد مرسي عبد الله: **المرجع السابق**، ص 171.

ومعاهدة أخرى في عام 1844م، إلا أن هاتين المعاهدتين لم تتجاوزا كونهما معاهدات تجارية بالدرجة الأولى، إذ أن بريطانيا أصبحت مركز الثقل السياسي والعسكري في سلطنة مسقط[1].

2- التنافس البريطاني الروسي على شبه الجزيرة العربية

أولت الأوساط الروسية إهتماما بمنطقة شبه الجزيرة العربية في كل من عمان والبحرين والكويت، ووجهت أنظارها إلى البحرين في السنوات التي أعقبت حملة الأحساء عام 1871م، وأدى هذا النشاط إلى إثارة مخاوف بريطانيا على مصالحها في المنطقة لاسيما أن شيوخ آل خليفة كانوا يمدون يد الصداقة لها في محاولة منهم لتخفيف من الضغوطات والتدخلات البريطانية في شؤون بلادهم[2].

أما عمان فجذبت إهتمام الروس بحكم موقعها الإستراتيجي، مما أدى إلى تصاعد وتيرة القلق لدى بريطانيا خاصة بعد التحالف الروسي الفرنسي عام 1892م، وترتب عن هذا التحالف في المنطقة الإستعراض الروسي الفرنسي للبحرية الكبرى التي شهدتها المياه العمانية، التي عبرت عن رغبة الحليفين بإضعاف الوجود البريطاني في عمان[3].

أما الكويت فقد إحتلت أهمية كبيرة في المخططات الروسية الرامية إلى إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، فقد أشارت أحد التقارير البريطانية التي رفعها المقيم السياسي ميد Mead في المنطقة في 22 ديسمبر 1898م حيث قال: « أن مسألة لفتت نظري حول نشاط روسيا وعملائها في المنطقة، فقد أدركت من المعلومات التي حصلت عليها أن: الكويت هي الموقع

1- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...**، **المرجع السابق**، المجلد الأول، ص183.

2- صبري فالح الحمدي: «**أخبار البحرين في المصادر الروسية حتى 1914**»، مجلة كلية التربية، المجلد20، العدد 86، الجامعة المستنصرية، العراق، 2014، ص ص296، 301.

3- صبري فالح الحمدي: « **موقف بريطانيا من النشاط الروسي في عمان والكويت والمحمرة** »، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 52، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص 143.

الذي تتركز عليه أعين روسيا، خاصة أن المنطقة كانت محط أنظارهم كقاعدة بحرية للتزود بالفحم [1] ».

ففي 30 ديسمبر 1898م منحت الحكومة العثمانية الكونت كابنيست الروسي إمتياز إنشاء خط لسكة الحديد يربط طرابلس على البحر المتوسط مع الكويت عبر حمص وبغداد[2]، فحرصت السلطات البريطانية والهند على متابعة التحركات الروسية لأنها تهدد المصالح البريطانية، وعمل كرزن Curzon نائب الملك في الهند على إفشال مشروع كابنست الهادف إلى جعل الكويت نهاية سكة الحديد المقترحة[3]، لذلك قررت بريطانيا أن تربط الكويت بمعاهدة حيث توجه المقيم البريطاني في بوشهر ميد Mead ليوقع مع حاكمها إتفاقية، وتم توقيعها في 23 جانفي 1898م، وتنص على أن لا يؤجر أو يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته لدولة أجنبية دون إذن من الحكومة البريطانية[4].

رابعا: التنافس البريطاني العثماني في شبه الجزيرة العربية:

1- التنافس البريطاني العثماني على الإحساء:

تطلع العثمانيون للتواجد في المنطقة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وهذا يرجع إلى العديد من العوامل الداخلية والخارجية مما أثار إستياء البريطانيين وإستنكارهم للمحاولات العثمانية[5]، وتتمثل أبرز العوامل فيما يلي:

العامل الأول: تمثل في إفتتاح قناة السويس سنة 1869م نظرا لأهميتها البالغة بإعتبارها جسرا يربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر[1]، مما يسهل للأسطول العثماني العبور إلى

1- طارق نافع الحمداني: « **العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية بينهما 1878-1907** »، المجلد8، العدد16، دار المنظومة، د ب، 1990، ص 96.

2- أحمد مصطفى أبوحاكمة: **تاريخ الكويت الحديث 1750-1950**، ذات سلاسل، الكويت، 1984، ص 323.

3- صبري فالح الحمدي: « **موقف بريطانيا من النشاط الروسي في عمان والكويت والمحمرة** »، المرجع السابق، ص 139.

4- أحمد مصطفى أبوحاكمة: **المرجع السابق**، ص 223.

5- رأفت غنيمي الشيخ وآخرون: **المرجع السابق**، ص 233.

البحر الأحمر والخليج الفارسي، وصولا إلى ميناء الأستانة بالبصرة مباشرة[2]. ومثلت قناة السويس أبرز حلقات التنافس بين الدول الأوربية (بريطانيا، فرنسا، روسيا) من أجل تحقيق أطماعهم الإستعمارية في المنطقة، لذا أسرعت الدولة العثمانية في العمل على إنتهاز فرصة إفتتاح القناة لحماية أقاليمها في المنطقة في ظل التنافس الدولي[3].

العامل الثاني: تعيين مدحت باشا[4] واليا على العراق[5]، حيث إتجهت أنظاره لتنفيذ فكره الإستراتيجي الذي يخدم الدولة العثمانية في مواجهة النفوذ البريطاني الممتد من شبه القارة الهندية إلى مشيخات شبه الجزيرة العربية[6]، ويقوم فكره الإستراتيجي نحو الجزيرة العربية على على فكرة أساسية وهي تطويق الجزيرة العربية من الجهة الشرقية، لكي تضمن سيطرتها المنفردة عليها ولا تترك لأي قوة إجنبية التدخل في المنطقة[7].

العامل الثالث: الصراع الأسري بين آل سعود، ففي سنة 1866م إستنجد الأمير النجدي عبد الله بن فيصل بالأتراك ليعينوه على تولي السلطة خلفا لأبيه، وكان أخوه ينازعه فيها، ولكن ولاة بغداد لم يستطيعوا التدخل في شبه الجزيرة العربية إلا بعد أن تولى مدحت باشا إقليم العراق[8]. كما أنه كان على قناعة بأن آل سعود يتلقون دعما ماديا من بريطانيا[9]، وفي حالة إذا ما حكم

---

[1]- زكريا قورشون: **العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2005، ص140.

[2]- عبد الرؤوف أحمد عمرو: **قناة السويس في العلاقات الدولية 1869_1883**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978، ص 32.

[3]- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 169.

[4]- ولد في أسطنبول سنة 1822، عمل في الوظائف الحكومية في الدولة العثمانية، عين واليا على بغداد 20 نيسان 1869، يعتبر من أبرز الولاة المصلحين. ينظر رسول فرهود هاني الحسناوي: **إمارات شمال الخليج العربي (البصرة، الأحواز، الكويت)**، دار الفرات، العراق، د ت، ص 19.

[5]- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 169.

[6]- رأفت غنيمي وآخرون: **المرجع السابق**، ص 113.

[7]- رأفت غنيمي الشيخ: **تاريخ العرب المعاصر**، عين للدراسات، د ب، 1996، ص1.

[8]- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص170.

[9]- زكريا قورشون: **المرجع السابق**، ص155.

آل سعود النجديين أدخلُ البلاد تحت الحماية البريطانية[1]، وأن جميع سواحل نجد سوف تنتزع من أيدي العثمانيين[2]، فأعد والي بغداد حملة عسكرية لإرسالها إلى الإحساء ونجد، هدفها الظاهري إعادة عبد الله إلى الحكم وإعتباره تابعا للدولة العثمانية[3].

حملة الإحساء1871م: أصدر مدحت باشا فرمانا بموافقة السلطات العليا العثمانية على إرسال حملة إلى الإحساء كجزء من مشاريعه في بسط النفوذ على المناطق التابعة للدولة العثمانية[4]، العثمانية[4]، فاخذ يعمل بمنتهى السرية لإعدادها، بدراسة أوضاع الإحساء وتوطيد صلته بشيخ بشيخ الكويت[5]، فبدأت السلطات البريطانية تعرب عن قلقها من النشاطات التي يقوم بها مدحت باشا، ولذلك كانوا يتابعون التطورات التي تحدث في المنطقة.

وفي هذه الأثناء أعلم الخديوي إسماعيل باشا[6] السفير الإنجليزي في مصر أرجيل Argile، أن الباب العالي ينوي القيام بتحركات عسكرية في خليج البصرة[7]، حيث صدرت الأوامر للرائد هربرت Herbert المقيم السياسي ببغداد في فيفري 1871م بتحري الأمر، وكتب في أواخر مارس تقرير جاء فيه أن الحملة سترسل قريبا عن طريق البحر من القطيف للوقوف

1- مذكرات مدحت باشا: **تعريب يوسف كمال بك حتاته**، هندية، مصر، د ت، ص 147.

2- زكريا قورشون: **المرجع السابق**، ص 155.

3- إسماعبل أحمد ياغي: **المرجع السابق**، ص 19.

4- سعدية سعيد البيشي: « **وثيقتان عثمانيتان حول التنافس العثماني الإنجليزي على الساحل الغربي للخليج العربي في أواخر التاسع عشر الميلادي** »، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد52، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2010، ص 209.

5- أحمد زكريا شلق: **المرجع السابق**، ص 218.

6- ولد سنة 1830م وتولى الحكم في مصر سنة 1863م، عمل على توسيع سلطته في إطار الحكم الذاتي، قام بالعديد من الإنجازات إستمر في الحكم حتى تم عزله في عام 1879م، توفي سنة 1895م، ينظر: مسعود الخوند، **المرجع السابق**، ص 230.

7- زكريا قورشون: **المرجع السابق**، ص 160.

إلى جانب عبد الله في وسط الجزيرة العربية[1]، وأن القوة العثمانية تتألف من ستة فرق وأثنى عشر مدفعا[2].

ومن خلال تطور مسار الأحداث والمراسلات التي جرت بين السلطات البريطانية في الخليج والهند ولندن، قررت الحكومة البريطانية في الهند بذل أقصى جهودها لإفشال الحملة العثمانية ومنعها من تحقيق أهدافها[3]، لأنها ستغرق السلم في البحار وقد تؤدي إلى تدمير التجارة البريطانية، بالإضافة إلى ذلك فقد أبلغ هربرت في بغداد بأن النية تتجه إلى مد السيادة العثمانية إلى البحرين ومسقط والقبائل العربية المجاورة في جنوب الجزيرة العربية[4]؛ حيث بادر بادر هربرت بالإحتجاج الشديد إلى والي العراق حول تواجد القوات العثمانية[5].

كما نشطت الدبلوماسية البريطانية على كافة المستويات المتمثلة بوزارتي الخارجية في الهند وبريطانيا والسفارة البريطانية لدى الباب العالي وقنصلياتها في العراق ومصر ودوائر المقيمين البريطانين في الخليج العربي لمنع الحملة العثمانية[6]، كما دخل أرجيل في مشاورات من أجل الحيلولة دون وقوع هذه الحملة، غير أن جميع الطرق كانت مسدودة[7].

تحركت القوات العسكرية العثمانية والتي قوامها خمسة أفواج من الفيلق السادس العثماني، بقيادة نافذ باشا الذي زحف معززا بقوات شيخ عشائر المُنتفق ونقيب أشراف البصرة[8]، مدعومة مدعومة بأسطول من الكويت يقوده عبد الله بن صباح وجيش آخر يقوده مبارك بن صباح الذي

1- ج. ج. لوريمر: **المصدر السابق**، ج3، ص 1450.

2- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمية والدولية (1840- 1914)** ، المجلد2، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 218.

3- عمر محمد جعفر القرالة وشادية حسن أحمد العدوان: **المرجع السابق**، ص 66.

4- ج. ج. لوريمر: **المصدر السابق**، ج3، ص 1450.

5- عمر محمد جعفر القرالة وشادية حسن أحمد العدوان: **المرجع السابق**، ص 66.

6- رسول فرهود هاني الحسناوي: **المرجع السابق**، ص 24.

7- زكريا قورشون: **المرجع السابق**، ص 160.

8- م. م. حسين مخيف عبد الحسين الشريفي: « **إقليم الإحساء دراسة في أوضاعه الداخلية 1871-1913** »، مجلة مركز مركز بابل، العدد الأول، العراق، 2011، ص 128.

زحف برا إلى الأحساء[1]. وتحركت الحملة إلى رأس تنور متوجهة إلى القطيف فتحصن أعوان سعود بالقلعة وحاولوا الدفاع إلا أنهم فشلوا[2]، وأعلن قائد الحملة أن نجد وملحقاته جزء من الإمبراطورية العثمانية وأن سبب هذه الحملة هو تمرد سعود على أخيه عبد الله وأن هدفها إعادته للسلطة[3]، وإذا ما أمكن لسعود الإنتصار على أخيه فإنه سيعمل حتما على إدخال البلاد تحت حماية حلفائه البريطانين[4].

وزحفت القوات نحو عاصمة الإقليم وبعد الوصول لمشارفها وجه القائد العثماني لأهالي المدينة إعلانا طالبا منهم الإستسلام وعدم المقاومة، فأعلن القسم الأكبر من سكان المدينة إنضمامهم للسلطات العثمانية، فدخلت القوات العثمانية الهفوف عاصمة إقليم الإحساء بدون مقاومة تذكر[5].

ولقد جسدت هذه الحملة للحكومة البريطانية خطورة تعاون العشائر العربية مع الدولة العثمانية، فبادرت بكل خبراتها على توفير الظروف المناسبة لإضعاف ولاء تلك العشائر للدولة العثمانية، وخلق نفرة بينها[6].

ومهما يكن فإن مخططات مدحت باشا في منطقة الإحساء وداخل الجزيرة العربية قد أثارت مخاوف بريطانيا من إمتداد السيطرة العثمانية على سواحل الجزيرة العربية، فقامت بإجراءات وأحكمت السيطرة على سواحل الجزيرة العربية وذلك بعقد سلسلة معاهدات مع شيوخ الإمارات[7].

1- أحمد زكريا الشلق: **المرجع السابق**، ص 218.

2- مذكرات مدحت باشا: **المصدر السابق**، ص 176.

3- م. م. حسين مخيف عبد الحسين الشريفي: **المرجع السابق**، ص 219.

4- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**...، **المرجع السابق**، المجلد 2، ص 218.

5- م. م. حسين مخيف عبد الحسين الشريفي: **المرجع السابق**، ص 129.

6- سعدية سعيد البيشي: **المرجع السابق**، ص 210.

7- رسول فرهود هاني الحسناوي: **المرجع السابق**، ص 24.

2- التنافس البريطاني العثماني على قطر:

بدأ العثمانيون في شهر جويلية 1871م بعملياتهم التوسعية نحو الجنوب حتى وصلوا إلى قطر، ومن هنا ندرك أن الحملة قد دُرست وخططت مسبقا في إسطنبول لأن تقدم القوات العثمانية في قطر سوف يخلق نوعا من الصراع بين بريطانيا التي كانت قد عقدت معاهدة مع قطر عام 1868م[1]، وتم تعين قاسم بن ثاني قائمقام على قطر، كما أقام فيها محطة للفحم ومرسى للسفن وثبت حامية عثمانية[2]. وكانت بريطانيا تنظر إلى توسيع أعمال العثمانيين كخطر يهدد مراكزها ونفوذها في المنطقة[3]، وإحتج البريطانيين على هذا التصرف فقد بعث الكولونيل هربرت Herbert في بغداد إلى مدحت باشا يذكره بأن هذا العمل مخالف للتأكيدات التي سبق أن أدلت بها الحكومة العثمانية، فأجاب مدحت باشا بأن التعهدات متعلقة بالبحرين[4]، ونظرا لأهمية المسألة وخطورتها سارعت الحكومة الإنجليزية إلى تعين ليتون نائب نائب الملك في الهند خلال أفريل 1876م حيث كان يصر على ضرورة إنهاء الوجود العثماني بالقرب من سواحل قطر[5].

3- التنافس البريطاني العثماني على ساحل عمان:

برز التنافس البريطاني العثماني في ساحل عمان بعد حملة مدحت باشا على الإحساء 1871م، ولعبت مشكلة (خور العديد) دورا في إثارة هذا التنافس، بعدما إنشقت قبيلة القبيسات عن بني ياس وسكنت في خور العديد عام 1869م[6]، حيث أراد الشيخ جاسم آل ثاني حاكم

1- محمد حسن العيدروس: **المرجع السابق**، ص 171.

2- إسماعيل أحمد ياغي: «**سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج 1869-1872م**»، ندوة رأس الخيمة التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات، 2001، ص 36.

3- محمد حسن العيدروس: **المرجع السابق**، ص 171.

4- إسماعيل أحمد ياغي: « **سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج 1869-1872م** »، المرجع السابق، ص 36.

5- سعدية سعيد البيشي: **المرجع السابق**، ص 213.

6- محمد حسن العيدروس: **المرجع السابق**، ص 172.

قطر إستغلال الخلاف القبلي بين حاكم أبوظبي زايد بن خليفة وزعيم القبيسات بطي بن خادم[1] ومحاولة الأخير ربط بلاده بقطر مما أثار المخاوف البريطانية من أن يؤدي ذلك إلى تغلغل النفوذ العثماني عبر العديد إلى ساحل عمان[2].

وفي أوائل عام 1871م تقدم الشيخ زايد بن خليفة بشكوى إلى بلي المقيم السياسي أن بقاء القبيسات في خور العديد دون خضوعهم على حاكم أبوظبي سوف يهيئ الفرصة للعثمانيين التوسع في المنطقة[3]. وفي ظل هذه الظروف قام القائم بأعمال المقيم البريطاني في الخليج العربي الكابتن بريدوس بإرسال قائد البحرية البريطانية الكابتن جوثري إلى الدوحة والعُديد في مهمة إستطلاعية حول مدى تغلغل النفوذ العثماني في هذه المناطق، ورفع تقريرا لحكومة الهند في فيفري 1877م أوصى على إيجاد تسوية بين القبيسات والشيخ زايد من خلال وساطة بريطانية[4]، إلا أن هذه الوساطة فشلت للمصالحة بين الشيخ زايد بن خليفة والقبيسات، فقررت بريطانيا إستعمال القوة بتقديم مساعدات لحاكم أبوظبي للقيام بحملة على العديد، وتمكنت الحملة من الدخول إلى خور العديد في 31 مارس 1878م من غير قتال بسب لجوء القبيسات إلى قطر قبل مجيء الحملة المشتركة[5].

ونستنتج في آخر الفصل أنه يعود الفضل للتواجد البريطاني في منطقة شبه الجزيرة العربية إلى شركة الهند الشرقية، وهذا لتأمين طريق الهند من أجل حماية مصالحها التجارية ومع بروز حملة نابليون بونابرت على مسرح الأحداث غيرت إستراتيجيتها من اقتصادية إلى سياسية، حيث انتهجت بريطانيا اتجاه دول شبه الجزيرة العربية سياسة ربط المشيخات

1- عمر محمد جعفر القرالة وشادية حسن أحمد العدوان: **المرجع السابق**، ص 67.

2- شذى منعم خلف الوائلي: **الصراع العثماني- البريطاني في منطقة الخليج العربي1871-1914**، لنيل شهادة الماجستير، إشراف عبد الأمير محسن جبار الأسدي، قسم تاريخ الحديث والمعاصر، كلية علوم سياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد،2011، ص 76.

3- مؤيد عاصي سلمان: **المرجع السابق**، ص ص74، 78.

4- شذى منعم خلف الوائلي: **المرجع السابق**، ص 79.

5- عمر محمد جعفر القرالة وشادية حسن وأحمد عدوان : **المرجع السابق**، ص 67.

بمعاهدات واتفاقيات مع الحكومة البريطانية وهذا لخدمة مصالحها الإستراتيجية في المنطقة، وعرفت بريطانيا منافسة حادة مع دول الأوربية والدولة العثمانية من أجل السيطرة على منافذ شبه الجزيرة العربية.

الفصل الثاني: دور بريطانيا في النزاع الهاشمي السعودي على الحجاز1900-1932م.

أولا: جذور النزاع الهاشمي والسعودي على الحجاز

ثانيا: المراسلات البريطانية مع أطراف النزاع

ثالثا: دور بريطانيا في قيام الدولة السعودية 1915-1932م

أولا: جذور النزاع الهاشمي السعودي على الحجاز

تعود جذور الصراع بين الهاشميين وآل سعود[1] إلى عهد حركة الإصلاح الديني التي قام بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب[2] بمساعدة آل سعود، حيث بسطت هذه الحركة نفوذها في سائر جزيرة العرب وأصبحت الحجاز مهددة، وكان الهاشميون يرون أنفسهم أحق بحكم البلاد المقدسة نظرا لنسبهم، فكان من الطبيعي أن يكون هناك خلاف بينهم[3].

أولا: بسبب الدعوة الدينية، فقد كانت الحجاز مركزا للعقيدة الإسلامية التي تعارض المذهب الوهابي في نجد القائم على إنكار البدع والخرافات والمنكرات، حيث يحرم الكثير من الممارسات التي يتبعها الهاشميون، وتمثلت في الصلاة عند الأضرحة والتي إعتبرها إبن سعود أن هذه الممارسات بالنسبة لأشراف الحجاز تمثل الكفر[4].

ثانيا: النزاع على السيادة بين الهاشمين وآل سعود، فالأشراف يرون أن مركزهم الديني بالقرابة، وآل سعود يرون أنفسهم دعاة الإصلاح[5].

وفي ضوء كل هذه العوامل إنتشر النفوذ الوهابي في كل أقطار شبه الجزيرة العربية، إلا أن الدعوة واجهت في بداية الأمر معارضة من جانب الهاشمين حيث قاموا بمنع أهالي نجد

1- أسرة تنتسب إلى قبيلة بن حنيفة إحدى قبائل بكر بن وائل بن ربيعة بن نزار بن معد بن عدنان، ويتركز وجودها في شرق الجزيرة العربية. ينظر: فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود: **موجز تأريخ الدولة السعودية 1744-2017م**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018، ص 21.

2- ولد سنة 1703م بمدينة العيينية، تأثر بالمذهب الحنبلي، وفي سنة 1741م أعلن عن دعوته بمحاربة البدع والمنكرات، توفي عام 1791م. ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، **تاريخ الجزيرة العربية في حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب**، دار الكتب، بيروت، د ت، ص ص 55، 73.

3- حافظ وهبة: **جزيرة العرب في القرن العشرين، لجنة التأليف**، د ب، 1935، ص 228.

4- جوزيف كوستنر: **العربية السعودية من القبلية إلى الملكية 1916-1936**، ترجمة شاكر سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، د ت، ص 28.

5- حافظ وهبة: **المصدر السابق**، ص 228.

الوهابيين من أداء مناسك الحج، وبمنع مبادئها من الإنتشار بين القبائل الحجازية، لينشب الصراع بين آل سعود والهاشميين[1].

وكانت أولى الحملات جهزها شريف غالب أمير مكة ضد آل سعود في عام 1790م بقيادة أخيه عبد العزيز، وقد وصلت إلى السِر وإنظمت قبيلتا شُمْر ومَطِير إلى الحملة، إلا أنها فشلت أمام صمود السعوديين فإضطر الشريف غالب للخروج من مكة بتعزيزات أكبر، ورغم ذلك لم ينتصر الجيش الحجازي مما أدى به إلى الإنسحاب[2].

أدى إنتشار الدعوة الوهابية بين القبائل، إلى تحفيز الشريف غالب على تأديب تلك القبائل، فجهز حملة إلى تُرَّبَةُ ورَنِيةُ في عام 1791م بقيادة أخيه عبد العزيز وأعاد بسط نفوذه عليها[3]، ليجهز حملة أخرى ضد آل سعود سنة 1795م بقيادة الشريف ناصر بن يحي وإتجهت إلى عالية نجد، وكان عبد العزيز بن محمد على علم بتحركاتها[4]، فأمر قبائل عتيبة ومطير والعجمان والدواسر أن يقف إلى جانب هادي بن قرملة رئيس قحطان لصد الحملة، فإجتمعت القبائل بالقرب من الجمانية وحدث صدام مع عساكر ناصر الشريف وكانت الغلبة لسعوديين[5]. وتعتبر هذه المعركة من المعارك الفاصلة بين أشراف الحجاز وآل سعود، حيث مهدت الطريق لآل سعود لتوغل في الأراضي الحجازية[6].

1– أحمد بن يحي آل فائع: **ضم الحجاز في عهد الملك عبد العزيز 1914-1925م (دراسة تاريخية)**، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف محمد بن سعيد الشعفي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007، ص25.

2– عبد الله صالح العثيمين: **تاريخ المملكة العربية السعودية**، ج1، ط 13، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004، ص138.

3– أحمد بن يحي آل فائع : **المرجع السابق**، ص26.

4– عبد الله صالح العثيمين: **المرجع السابق**، ج1، ص139.

5– عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي: **عنوان المجد في تاريخ نجد**، ج 1، ط 4، حققه عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1982، ص ص 213، 214.

6– عبد الله صالح العثيمين: **المرجع السابق**، ج 1، ص 139.

وفي 1797م تكبد الشريف هزيمة أخرى في الخرمة ، على يد القبائل الموالية لآل سعود ومن أبرزهم قحطان والدواسر، ونتيجة للإنهزامات المتتالية طلب الصلح مع السعوديين وتم ذلك في عام 1798م إلا أنه لم يدم طويلا[1]، حيث نُقِض الصلح بين الشريف غالب و عبد العزيز بن محمد بن سعود في 1803م[2]، وفي نفس السنة إنشق عن الشريف غالب وزيره عثمان بن عبد الرحمان بسبب خلاف وقع بينهما، وبايع الأخير ابن سعود، فجمع له القبائل من رنية وتربة من أجل محاربة الشريف، فزحفت الجيوش إلى الطائف وكان الشريف فيها ففر مهزوما إلى مكة فتم ملاحقته من طرف سعود والجنود فدخلها منتصرا، وكان الشريف غالب وعساكره وأتباعه قد رحلوا إلى جدة[3]، ليواصل سعود بن عبد العزيز زحفه إلى الحجاز حيث قام بالهجوم عليها سنة 1805م وتمكن من دخول المدينة المنورة، مما أدى إلى إنتشار المذهب الوهابي في الحجاز، وتوسيع إمارته التي أصبحت تمتد حدودها من البحر الأحمر غربا إلى الخليج العربي شرقا، ومن بادية الشام والعراق شمالا إلى اليمن وعمان جنوبا[4].

ونظرا لما حققه آل سعود من إنتصارات عسكرية، والتوسع القوي فقد كان بمثابة تهديد للإمبراطورية العثمانية التي تمر بمرحلة الضعف، فطلب السلطان العثماني إلى محمد علي أن يحارب الوهابيين[5] فجهز حملة يقودها إبنه إبراهيم محمد علي باشا[6] سنة 1816م للقضاء على الدولة السعودية الأولى بعدما سيطرت تماما على إقليم الحجاز بأكمله، ودخلت القوات العثمانية المصرية إلى الجزيرة العربية بعتاد وتنظيم قوي، وإستمرت المعارك والهجمات بين

1- أحمد بن يحي آل فائع : **المرجع السابق**، ص27.

2- عثمان بن عبد الله بن بشر النجدي الحنبلي: **المصدر السابق**، ج 1، ص259.

3- أمين الريحاني: **تاريخ نجد وملحقاته**، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، 1928، ص57.

4- حسين إبراهيم العطار: **العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبد العزيز 1945-1971**، المكتب المصري، القاهرة، 2007، ص15.

5- جان جاك بنيربي: **جزيرة العرب**، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري، بيروت، 1960، ص49.

6- قائد مصري وهو الإبن الأكبر لمحمد علي، عينه قائدا للحملة المصرية ضد الوهابين، فهاجمهم وتم القضاء عليهم. ينظر: **الموسوعة العربية الميسرة**، المجلد الأول، المكتب العصرية، بيروت، 2010، ص6.

الطرفين إلا أن ضعفت الجبهة السعودية مما إضطر عبد الله بن سعود لطلب الصلح وإتفقا في 10سبتمبر 1818م[1]، ومنذ ذلك أصبح الحجاز تحت حكم محمد علي باشا ،حتى عام 1841م عاد الحجاز تحت حكم الدولة العثمانية[2].

وفي سنة 1844م تولى الشريف محمد بن عون جد الشريف غالب حسين قيادة حملة عثمانية للقضاء على سلطة فيصل بن تركي آل سعود، فوصلت الحملة إلى القصيم، غير أن فيصل بن تركي إتفق مع الدولة العثمانية أن يكون مستقلا في بلاده خاضعا لسيادتهم، ويدفع مبلغ مالي سنويا[3]، ليتوقف النزاع بين الطرفين، ويتجدد مع تولي الشريف الحسين[4] الشرافة في مكة 1908م[5].

ثانيا: المراسلات البريطانية مع أطراف النزاع 1915م

شهدت السياسة البريطانية في مطلع القرن العشرين إزدواجية إتجاه شبه الجزيرة العربية، حول تنصيب زعيم يقود العرب ضد الدولة العثمانية، فإنقسم الساسة البريطانيون إلى فريقين.

---

[1]- مؤسسة أعمال الموسوعة: **الموسوعة العربية العالمية**، مجلد 10، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة لنشر والتوزيع، الرياض، 1999، ص ص478، 479.

[2]- أحمد أحمد العرامي: «**دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز 1908-1925**»، مجلة الأندلس، المجلد 11، العدد 7، ، جامعة عمران، د ب، جويلية 2015، ص 256.

[3]- حافظ وهبة: **المصدر السابق**، ص230.

[4]- عين من قبل الدولة العثمانية في عام 1908م إلى غاية 1916م أميرا على مكة، ملكا على الحجاز من 1916م إلى غاية 1924م ، وحُث من طرف المسؤولين العثمانيين على إطلاق غزوات بشكل دوري في وسط شبه الجزيرة العربية من أجل القضاء على السعودين، إشتد النزاع بينهم وكانت الغلبة لآل سعود، مما إظطره لتنازل عن العرش عام 1924م. ينظر

- Wayane H . Bowen, **The History of Saudi Arabia**, The Greenwood Histories of The Modern Nations, London, 1968, p 85.

[5]- أحمد أحمد العرامي: **المرجع السابق**، ص257.

فالفريق الأول يرى أن إبن سعود هو الأنسب للرئاسة لأهمية دوره في أوضاع الجزيرة العربية، ويمثلها برسي كوكس Percy cox[1] وهي تعبر عن حكومة سملا في الهند[2]، وترى أنّ الحفاظ على الوجود والتوغل البريطاني العسكري في الحرب يجب أن يبدأ بالخليج، وبما أن آل سعود قد أصبح واسع النفوذ بعد إستيلائه على الإحساء فإن على بريطانيا الإعتماد عليه[3].

أما الفريق الثاني فيرون ضالتهم في الحسين بن علي الشريف، وتمثل في كل من كوشنيز لورانس Lawrence ورجال المكتب العربي[4] في القاهرة[5] حيث فاوضوا الشريف حسين وحملوه على التخلي عن الأتراك وسايروه في أهدافه وطموحاته[6].

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى في 1914م سعت بريطانيا للإتصال بزعماء شبه الجزيرة العربية الذين لهم ثقل سياسي ومركز مهم في المنطقة بهدف إقامة تحالفات، وقد شملت هذه المساعي كُلا من الشريف حسين بن علي والأمير عبد العزيز بن سعود لتبدأ مرحلة التقارب والمراسلات والإتصالات[7].

---

[1]– ولد في 1864م ، سياسي وعسكري إنضم إلى جيش 1884م لينضم من بعدها إلى فيلق الأركان الهندي عام 1889م، كما عمل قنصل عام في بوشهر 1904م والمقيم السسياسي في الخليج الفارسي عام 1909م. ينظر:

- Middle East Center, **Sir Percy Cox Collection**, St Antonys College, Oxford, p01.

[2]– صبري فالح الحمدي: « **السياسة البريطانية من النزعات بين نجد والحجاز ووساطة برسي كوكس في محاولات تسويتها 1915 –1923** »، مجلة كلية التربية، المجلد23، العدد 97، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017، ص 505.

[3]– حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص 33.

[4]– أنشأت الحكومة البريطانية المكتب العربي في القاهرة سنة 1915م وإنظم إليه فريق من المستشرقين ينظر: نجدة صفوة، **الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1914–1915**، المجلد الأول، دار الساقي، بيروت، 1996، ص 29.

[5]– أحمد طربين: **تاريخ المشرق العربي المعاصر1985 –1986**، المطبعة الجديدة، دمشق، د ت، ص 505.

[6]– حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص33.

[7]– جاسم محمد حسن العدول وآخرون: **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، دار إبن أثير، العراق، 2005، ص 252.

فكان أول إتصال رسمي بين بريطانيا والشريف حسين في نهاية سبتمبر عام 1914م، وقد أشرف على هذه الإتصالات السير مكماهون Mcmahon، المندوب السامي البريطاني في القاهرة، وكانت مطالب بريطانيا من الشريف حسين إعلان الثورة العربية وطرد الأتراك من الحجاز، وتعهدت مقابل ذلك بتنصيبه ملكا على دولة عربية تضم كُلا من العراق وسوريا وفلسطين وجزيرة العرب(1).

ومن جهة أخرى طلب برسي كوكس من الحكومة البريطانية أن تفوضه لعقد معاهدة مع إبن سعود فكان له ذلك، حيث إجتمع هذا الأخير مع إبن سعود في 26 ديسمبر1915م في العقير، وتمخض عن هذا الإجتماع عقد معاهدة دارين وأهم بنودها هي(2):

1- تعترف الحكومة البريطانية وتقبل بأن نجد والإحساء والقطيف وأراضيها ومؤانها على سواحل خليج العجم هي أراضي إبن سعود وآبائه، وأنها بهذا تعترف بإبن سعود حاكما مستقلا لها(3).

2- تلتزم بريطانيا بمساعدة إبن سعود في حالة أية إعتداء أجنبي على أراضيه(4).

3- يتعهد إبن سعود كما تعهد آباؤه من قبله بالإمتناع عن كل إعتداء، أو تدخل في أراضي الكويت والبحرين وقطر وساحل عُمان، لأنها كلها تحت حماية الحكومة البريطانية ولأنها ترتبط

---

[1]- ناصر الفرج: **قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية)**، الصفا لنشر والتوزيع، لندن، د ت، ص 40.

[2]- صبري فالح الحمدي: **برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915 -1923)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016، ص ص 124، 125.

[3]- نجدة فتحي صفوة : **المرجع السابق**، المجلد الثاني، ص 711.

[4]- محمد رشيد رضا: **الوهابيون والحجاز**، (طائفة من المقالات نشرت في المنار والأهرام)، مطبعة المنار، مصر، 1925، ص74.

مع هذه الحكومة بعلاقات تعاهدية[1].

4- يتعهد إبن سعود بإبقاء الطرق المؤدية إلى الأماكن المقدسة عبر هذه الأراضي مفتوحة، وبحماية الحُجاج في طريقهم إلى الأماكن المقدسة المذكورة في عودتهم منها[2].

5- يتعهد إبن سعود بصورة قطعية أن لا يتخلى ولا يبيع ولا يرهن ولا يمنح إمتيازا في تلك الأراضي لدولة أجنبية دون رضا الحكومة البريطانية[3].

وعاد ابن سعود بعد عقد هذه المعاهدة إلى الرياض وأرسل مندوبه صالح باشا العذل إلى الشريف حسين بن علي يخبره بما جرى بينه وبين بريطانيا، وكان هذا الأخير لا يزال يفاوضهم، فخشي أن يتقدم الإمام إبن سعود أمراء العرب في الزعامة والنفوذ بعد إبرام هذه المعاهدة، فسارع إلى قبول البنود الخمسة التي بُحثت بينه وبين مكماهون[4]. وقد وقعا على بنودها الخمسة في شهر جانفي 1916م. وقد واجهت بريطانيا عقبات عسكرية من الدولة العثمانية وألمانيا، مما دفعها إلى التحالف مع الحسين بن علي ومن يقف معه، وإتفقا الطرفان على العمل معا، وتمخض عن ذلك ما عُرف تاريخيا بالثورة العربية[5].

وتضمنت بنود هذه الإتفاقية ما يلي:

1- أن تتعهد بريطانيا العظمى بتشكيل حكومة عربية مستقلة بكل معاني الإستقلال في داخليتها وخارجيتها.

1- محمد حسن العيدروس: « **إتفاقية دارين لعام 1915 بين إبن سعود وبريطانيا "دراسة وثائقية** »، مجلة جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 1و2، دمشق، 2005، ص 120.

2- نجدة فتحي صفوة: **المرجع السابق**، المجلد الثاني، ص 172.

3- مكي شبيك: **العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى**، دار الثقافة، بيروت، 1971، ص 229.

4- صلاح الدين المختار: **تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها**، ج 2، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ص177.

5- عبد الله صالح العثيمين: **المرجع السابق**، ج 1، ص 155.

2- تتعهد بريطانيا بالمحافظة على هذه الحكومة وصيانتها من أي مداخلة كانت بأي صورة كانت في داخليتها وسلامة حدودها البرية والبحرية من أي إعتداء[1].

3- تتعهد بريطانيا العظمى بقطع الخط من مرسين لتخفيف وطأة الحرب عن بلاد ليست مستعدة لها.

4- تكون ولاية البصرة تحت مشاركة بريطانيا العظمى إلى أن تتم الحكومة الجديدة تنظيماتها المادية[2].

ثالثا: دور بريطانيا في قيام الدولة السعودية 1915-1932م:

1 – موقف بريطانيا من النزاع الهاشمي السعودي

عرف الموقف البريطاني بمساندة آل سعود، حيث نصح فيلبي Philby [3] في بداية الأمر حكومته بأن تقوية إبن سعود أمر ضروري لخدمة السياسة البريطانية، للوقوف في وجه الملك حسين الذي بدأ يتصلب في مواقفه معها بصدد مستقبل البلاد العربية بصورة عامة وفلسطين بصورة خاصة[4]، و إتضح الميل البريطاني إلى جانب إبن سعود بشكل واضح في حمالاتهم إلى أبعد الحدود فقد ساندت بريطانيا إبن سعود في التخلص من مشاكله القبلية منذ إتفاقية الحماية التي وقعت مع إبن سعود في دارين عام 1915م[5]، وعملت على تقويته بإمداده بإمداده بالسلاح والمال، والمخططات العسكرية التي ساعدته على مهاجمة الحجاز، والقضاء

1- حسين بن محمد نصيف: **ماضي الحجاز وحاضره (الحسين – علي)**، ج 1، مكتبة خضاية، مصر، 1930، ص 28.

2- صلاح الدين المختار: **تاريخ المملكة العربية السعودية ماضيها وحاضرها**، ج 2، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت، ص 179.

3- بعث في مهمات سياسية مع قوات الإحتلال البريطاني في العراق، كما أرسل كوسيط بين الملك الحسين والأمير عبد العزيز آل سعود، وعين مستشارا لوزارة الداخلية في العراق سنة 1926م. ينظر: نجدة فتحي صفوة: **الجزيرة العبية في الوثائق البريطانية**، المجلد الرابع، المرجع السابق، ص 89.

4- ناصر الفرج: **المرجع السابق**، ص 43.

5- محمد حسن العيدروس: **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، دار الكتاب الجامعي، الكويت، 1997، ص 195.

على الشريف حسين الذي وقف في وجه تمرير المخططات الإستعمارية[1]، وكان حسين يعارض قيام الإنتداب في البلاد العربية وإدعاء اليهود في فلسطين وبالتالي كان يرفض وعد بلفور ويصر على تحقيق مطالبه وبالتالي أدى ذلك إلى فشل المفاوضات التي كانت تهدف إلى قيام دولة عربية [2].

وعملت بريطانيا على تكوين شخصية عبد العزيز وتأسيس حكمه، كما كان لها الفضل في توسيع رقعة سيطرته وجعل عشرات القبائل تدين له بالولاء[3]، حيث عملت على خلق طابور خامس في الحجاز يتآمر على حكم الملك حسين، وكان على رأسه بعض الأسر ذات النفوذ المالي الكبير في الحجاز وربطته بالشركات البريطانية في الهند ولندن، وكونت جهاز ضخم للتجسس على الملك حسين من جهة، وعلى الأوضاع العسكرية في الحجاز والعمل على شل حركة الطيران الحجازي من جهة أخرى[4].

ثانيا: دور بريطانيا في قيام الدولة السعودية الحديثة

الدولة السعودية الأولى(1744-1818م): يعود قيام الدولة السعودية الأولى على إثر إتفاق كل من محمد بن عبد الوهاب ومحمد بن سعود والذي يعرف بإتفاق الدرعية سنة 1744م[5]، وينتهي بعد سقوط الدرعية عاصمة الدولة السعودية الأولى عام 1818م على يد إبراهيم باشا الذي أرسله محمد علي باشا والي مصر العثمانية[6].

1- ناصر الفرج: **المرجع السابق**، ص 43.

2- مديحة أحمد درويش: **تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين**، دار الشروق، جدة، 1980، ص114.

3- محمد علي سعيد: **بريطانيا وإبن سعود العلاقات السياسية وتأثيرها على المشكلة الفلسطينية**، دار الجزيرة لنشر، 1982م، د ب، ص15.

4- ناصر الفرج: **المرجع السابق**، ص43.

5- فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود: **المرجع السابق**، ص 29.

6- مؤسسة أعمال الموسوعة: **المرجع السابق**، ص 471.

الدولة السعودية الثانية(1824-1891م): إن الأثر الذي تركته الدعوة الوهابية كان له دور في بعث الدولة السعودية من جديد[1]، حيث إستولى الإمام تركي بن عبد الله على الرياض سنة 1824م، وحرر سائر نجد من قبضة محمد علي باشا[2].

ونتيجة لصراع داخل البيت السعودي عقب وفاة الأمير فيصل بن تركي سنة 1865م، تمكن آل رشيد من إنهاء عهد الدولة السعودية الثانية، ورحيل عبد الرحمن بن فيصل آخر أمرائها إلى الكويت كلاجئ[3].

الدولة السعودية الثالثة (1902-1932م)

إسترداد الرياض: خرج الأمير عبد العزيز آل سعود من الكويت سنة 1901م وزوده الشيخ مبارك بن صباح بأربعين بعيرا وثلاثين بندقية وكمية من العتاد وبمائتين ريالا، وكان معه أربعون رجالا من آل سعود[4]، فإتجه ومن معه نحو الرياض، وأقام مع قواته في يبرين وهي واحة على أطراف الربع الخالي سنة 1901م، ووضع خطة عسكرية لإسترداد الرياض من قوات إبن رشيد، كما قرر الإستعانة بالقبائل والقرى التي يمر بها[5]، فبدأ هجومه أولا على بعض القبائل الجنوبية ليموه على خصمه إبن رشيد الجهة التي يقصدها فقصد قبيلة عجمان وطلب إليها الإنضمام فأنضم إليها قسم كبير من أفرادها[6]، كما إنضمت إليه قبائل سُبيع والسهول وآل مُرة ليزداد عدد القوات ويصبح ألف مقاتل[7]، فقسم قواته إلى ثلاثة أقسام: قوة

1- عبد الله صالح لعثيمين:**المرجع السابق**، ج 2، ص 6.

2- عبد الله بن حمد الحقيل: **توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في النهضة العلمية والإجتماعية**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998، ص 12.

3- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص29.

4- محمود شاكر: **المرجع السابق**، ص 450.

5- مؤسسة أعمال الموسوعة : **المرجع السابق**، ص 504.

6- حسن خلف الشيخ خزعل: **تاريخ الكويت السياسي**، ج 2، المرجع السابق، ص 174.

7- عبد الله صالح العثيمين: **المرجع السابق**، ج 2، ص 51.

إحتياطية من عشرين رجلا تكون على مسافة قريبة من مركز الرياض أو الحصن التي تقيم فيها حامية إبن رشيد بقيادة عجلان قائد الأمير عبد العزيز بن متعب آل رشيد[1]، والقوة الثانية بقيادة أخيه محمد بن عبد الرحمن أمرها بالمكوث في البساتين المحيطة بالمدينة وبضبط في مكان يدعى الشمسية[2]، وقسم سار به إلى الرياض حتى إستطاع الدخول بيت أمير الرياض عجلان بن محمد العجلان، فوضع عبد العزيز خطة لقتله، وبالفعل عند خروجه من حصن المصمك متوجها إلى بيته إلتقى عبد العزيز وأتباعه بعجمان وحامية إبن رشيد ودار نزاع أدى إلى مقتل عجلان على يد الأمير عبد الله بن جلوى آل سعود وإستسلام الحامية، وهكذا إسترد الملك عبد العزيز الرياض[3].

توحيد نجد: بعد السيطرة على الرياض، توجهت أنظار إبن سعود من أجل توحيد الأراضي النجدية، فتقدم في صيف 1903م بمساندة حاكم الكويت مبارك الصباح وكان هدفه السيطرة على نجد، وفي 1904م إستولى على فيضة والسر وعنيزة ، وتمت محاصرة بريدة لمدة أسابيع مما أدى إلى سقوطها في يد آل سعود وأصبح مسيطر على أجزاء كبيرة من القصيم، فأثار إنزعاج إبن رشيد[4]، فتقدم الأخير بطلب لدولة العثمانية بمساعدته، فقدمت له يد العون حيث أرسلت قوة مؤلفة من ثمانية أفواج مجهزة بمدافع بقيادة أحمد فيضي باشا، فحدثت مواجهة بين قوات الأمير عبد العزيز آل سعود وقوات عبد العزيز آل رشيد في منطقة القصيم، فأدى إلى تراجع قوات آل سعود عن عنيزة، وبريدة [5]إلا أنه لم يستسلم فأعاد جمع قواته وزحف نحو قوات إبن رشيد لمقاتلتها، حيث كانت تتمركز في بلدة الشنانة، فتقدمت قوات آل سعود بلدة إلى

1- مؤسسة أعمال الموسوعة : **المرجع السابق**، ص 504.

2- حسن خلف الشيخ خزعل: **تاريخ الكويت السياسي**، ج2، المرجع السابق، ص 175.

3- فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود: **المرجع السابق**، ص 69.

4- محمد المانع: **توحيد المملكة العربية السعودية**، ترجمة عبد الله صالح العثيمين، ط 2، مكتبة الملك فهد الوطني، السعودية، 1992، ص 56.

5- محمد حرب: **الملك عبد العزيز آل سعود**، مراجعة أحمد حطيط، دار الفكر البناني، بيروت، 1991، ص 23.

الرس ومنه بدأ الهجوم على قوات إبن رشيد فقرر أن يتراجع إلى الخلف ففجأته السعودية بإمكانياتها وحققت الإنتصار في واقعة الشانة في 29 سبتمبر 1904م ومن نتائجها تمكن آل سعود من تركيز سلطته على نجد[1]، وتم إسترجاع عنيزة وبريدة، مما سهل على قوات عبد العزيز الزحف بإتجاه البكيرية، المركز العام لجيش إبن رشيد وتمكن من إحتلالها[2].

ونتيجة لما حققه إبن سعود على آل الرشيد في موقعة البكيرية والشنانة، وتقهقر الأخير في ديار حائل، بلإضافة إلى حالة الجنود العثمانيين الصعبة، ونظرا لهاته الحالة إستنجد إبن رشيد بالدولة العثمانية مرة أخرى، إلا أن الدولة العثمانية فضلت سياسة التفاوض رغبتا منها في سيادة السلم في المنطقة، وأرسلت الحكومة العثمانية إلى الإمام أنها تريد أن تفاوض والده[3]، فتوجه الإمام عبد الرحمان بن فيصل إلى العراق عبر الكويت وإنضم إليه مبارك الصباح وتباحث قرب الزبير مع والي البصرة فخري باشا الأوضاع في نجد وعرض عليه الوالي أن تكون الأقاليم الواقعة جنوب القصيم تابعة للملك عبد العزيز، والأقاليم الواقعة شماله تابعة لإبن رشيد[4]، وأن تكون مقاطعة القصيم منطقة حياد بين آل سعود وآل رشيد وتقيم حامية فيها من أجل أن يعم الأمن، وتعين عبد العزيز قائمقام على نجد، إلا أن المؤتمر فشل ويرجع ذلك إلى أن المندوب السعودي رأى أنه غير مفوض بالتوقيع وعليه الرجوع لحكومة بلاده لإستشارتها، ورأى أنه من الأفضل أن يؤجل الإجتماع، وبفشل المؤتمر فشلت الدولة العثمانية في العودة إلى نجد وإمتلاك القصيم[5].

توجه عبد العزيز إبن سعود إلى قطر لمساعدة حاكمها الشيخ قاسم الثاني من أجل قمع ثورة داخلية نشبت في بلاده، فقرر إبن رشيد سنة 1906م أن يهاجم إبن سعود، وبدأ بتجهيز

1- مؤسسة أعمال الموسوعة :**المرجع السابق**، ص 506.

2- محمد حرب: **المرجع السابق**، ص 23.

3- صلاح الدين المختار: **المرجع السابق**، ص 69.

4- عبد الله صالح العثيمين: **المرجع السابق**، ج 2، ص 98.

5- أمين السعيد: **المرجع السابق**، المجلد الثاني، ص 38.

قواته وإلتحقت به قبيلة شمرا وعدد من القبائل الأخرى، وحين علم إبن سعود بإستعدادت إبن رشيد فهيأ قواته للحرب[1]، وفي العاشر من أفريل 1906م نقل كشافة الملك عبد العزيز إليه خبر نزول عبد العزيز بن رشيد في روضة مهنا، فأمر أتباعه المكونين من ست مئة وألف مقاتل، بالتوجه لقتال خصمه[2]، فحدثت إشتباكات بين رجال آل سعود وآل رشيد في ظلمة الليل وكان يحمل راية إبن رشيد رجل يدعى الفريخ فأبعده رجال إبن سعود عن مكانه في المعركة ورفعوا رايتهم مكان راية إبن رشيد وظن الأخير أن الفريخ لا يزال حيث كان فذهب إليه وهو ينادي عليه فميزوا آل السعود الصوت إبن رشيد فأطلق الرصاص عليه وتمكن من القضاء عليه[3].

خلف حكم الإمارة إبنه متعب بن عبد العزيز آل رشيد حيث تنازل عن جميع مناطق القصيم وكذالك مناطق نجد مقابل الإعتراف له بالإمارة على جبل شمر ومركزه حائل، وبعد هذه الواقعة إنسحب الجنود العثمانيين من بلاد نجد تماما، إلا أن الصلح لم يدم طويلا حيث تم إغتيال متعب من طرف أبناء عمومته، وتولي سلطان بن حمود آل رشيد الإمارة، وأخبر الأخير آل سعود أن الصلح أصبح ملغيا[4]، لتظهر على السطح مشاكل داخلية عديدة أبرزها تحريض الشيخ مبارك الصباح لإبن الرشيد وحث بعض زعماء القصيم للتحالف مجددا مع إبن رشيد لمواجهة عبد العزيز آل سعود[5]، وكذا خروج أمير بريدة محمد أبو الخليل من آل مهنا عن طاعته، إضافة إلى تمرد فيصل بن سلطان الدويش، ونايف بن هذال وهم من أبرز زعماء الأخوان، ونشوب فتنة بين الهزازنة من عنزة وكانت لهم إمارة الحريق وخروجهم عن طاعة آل

1- محمد المانع: **المرجع السابق**، ص 58.

2- عبد الله صالح العثيمين، **المرجع السابق**، ج 2، ص 104.

3- خير الدين الزركلي: **الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز**، ط5، دار العلم للملايين، بيروت، 1988، ص 44.

4- مؤسسة أعمال الموسوعة: **المرجع السابق**، ص ص506، 507.

5- محمد حرب: **المرجع السابق**، ص 31.

سعود[1]، فقد واجه عبد العزيز هذه المشاكل حيث قضى على تمرد فيصل الدويش في القصيم، وفتنة الهزازنة والعرايف، وتصديه لحاولات إبن رشيد لإثارة المشاكل في منطقة القصيم، وكانت هذه الأحداث مابين فترة 1907و1912م[2]، ومن جهة أخرى إزداد إتصال آل رشيد بالعثمانيين من أجل مساعدتهم لضرب نفوذ آل سعود، فقرر آل رشيد مواجهة إبن سعود وإلتقى الطرفان في 24 جانفي 1915م في منطقة تعرف بماء جراب ولعب البدو دور بارزا حيث هاجم بدو شمر على خيام عبد العزيز وتم نهبها ومن جهة أخرى هاجم بدو مطير على خيام إبن رشيد مما أدى إلى تراجع الطرفين عن الهجوم وإنشغلا في ترتيب أوضاعهم[3].

سقوط الحجاز: حدث أول صدام بين الهاشميين والسعوديين سنة 1919م على مقربة من تربة على حدود الحجاز[4]، وكان السبب المباشر للصدام هو محاولة الشريف حسين الإستيلاء على واحة خرمة الإستراتيجية الواقعة على الحدود النجدية الحجازية، والتي كان شيخها خالد بن لؤي قد إتبع التعاليم الوهابية وأصبح مواليا لعبد العزيز بن سعود منذ عام 1917م بعدما كان حليف للشريف حسين[5]. فأبلغ الأخير الحكومة البريطانية نيته لسيطرة على خرمة وتربة.

وفي منتصف شهر مارس 1919م عقد اللورد كرزن وزير الخارجية البريطانيا مؤتمرا مع مستشاريه للتباحث في هذا الموضوع وتوصلوا أن تربة وخرمة هما من ضمن المملكة الحجازية[6]، كما أكد أن القوات النجدية لن تصمد أمام القوات الهاشمية المجهزة[7].

1- خير الدين الزركلي: **المصدر السابق**، ص ص49، 50.

2- محمد حرب: **المرجع السابق**، ص31.

3- مؤسسة أعمال الموسوعة: **المرجع السابق**، ص 507.

4- جورج أنطونيوس: **المرجع السابق**، ص 448.

5- جاسم محمد حسن العدول وآخرون: **المرجع السابق**، ص 253.

6- حسن خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي، ج4، **المرجع السابق**، ص 216.

7- حسين بن محمد نصيف: **المرجع السابق**، ص 154.

بدأ الشريف حسين تحركاته العسكرية تجاه خرمة سنة 1919م وجهز جيشا مكونا من ثلاثين ألف مقاتل من فرق جيشه الخاص الذي حارب الأتراك مع لورانس وعين عليه إبنه عبد الله لإحتلال تربة [1]، حيث تمكن الأخير من الإستيلاء على تربة و تم نهبها، إلا أن غالب بن لؤي إستطاع أن يستعيدها من يد الأمير عبد الله بمساعدة سلطان بن نجد، أحد رؤساء عينيية وإلحاق الهزيمة بقوات الملك حسين ووقعت في أيدي الإخوان جميع الأسلحة[2]ووصل عبد العزيز إلى تربة في بداية جويلية 1919م إلا أن رسولا وصل من جدة في 4 جويلية 1919م من طرف المعتمد البريطاني يحمل رسالة مفادها أن الحكومة البريطانية تأمر عبد العزيز العودة إلى نجد، وترك تربة منطقة غير مملوكة حتى عقد المفاوضات وتحديد الحدود، فإمتثل عبد العزيز للأوامر وعاد إلى الرياض[3].

بعدما أطاحت معركة تربة بأكبر قوة عسكرية داخل الجزيرة العربية، مما أدى لفتح الباب لآل سعود للإستيلاء على عسير، وسنحت الفرصة بعد أن إستقل حسن آل عائض بإمارة العسير بعد إنسحاب الأتراك منها لما قامت الحرب العالمية الأولى، إلا أنه كان مستبدا فنفرت منه القبائل، فإستنجدوا بالسلطان عبد العزيز آل سعود، فقام بإرسال وفدا من علماء نجد إلى حسن آل عائض يدعوه إلى العمل بالكتاب والسنة غير أن الأخير رفض ذلك[4].

سير الملك عبد العزيز حملة إلى عسير، مكونة من ثلاثة آلاف مقاتل في 1920م، بقيادة الأمير عبد العزيز بن مساعد، وعند إقترابها من عسير، إنظمت إليها عدد من القبائل الشرقية لعسير[5]، وإلتقت قوات عبد العزيز بن مساعد بقوات لإبن عائض في حَجَلا وتمت

---

[1]- محمد المانع: **المرجع السابق**، ص 95.

[2]- حسن خلف الشيخ خزعل: **تاريخ الكويت السياسي**، ج4، المرجع السابق، ص 217.

[3]- أليكسي فاسيلييف: **تاريخ العربية السعودية من القرن الثامن عشر وحتى نهاية القرن العشرين**، ط4، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص 325.

[4]- مؤسسة أعمال الموسوعة: **المرجع السابق**، ص 511.

[5]- أحمد بن يحي آل فائع: **المرجع السابق**، ص 198.

هزيمة الأخير، ليواصل عبد العزيز بن مساعد تقدمه إلى أَبْهَا عاصمة المقاطعة فإستولى عليها، مما أدى إلى إستسلام حسن بن عائض وابن عمه محمد بن عبد الرحمن للقائد، فأرسلهما إلى الرياض وإتفقا أن تكون هناك علاقات ودية بين آل سعود وآل عائض[1]إلا أن حسن بن عائض نقض عهده الذي أعطاه لإبن سعود وحرض القبائل ضده وساعده الشريف بن حسين بن علي بالمال والسلاح فهاجم أبها وحاصر حاميتها حتى إستسلمت[2]، فجهز عبد العزيز حملة بقيادة إبنه الأمير فيصل في جوان 1922م، حيث إستطاعت الحملة إحتلال أبها، ثم حاصر حسن بن علي في بلدته حرملة وإستولى عليها بعد مواجهات عنيفة، ومن جهة أخرى واجهت القوات التي بعث بها الشريف حسين إلى تهامة لمساندة محمد بن عائض، وبذلك إستطاع الأمير فيصل السيطرة على عسير[3].

ونتيجة لقرارات الشريف حسين المجحفة بمنع الحجاج النجدين بأداء فريضة الحج وإدخال السياسة والخلاف الذي بينه وبين بن سعود في المسائل الدينية[4]؛ قرر الإمام عبد الرحمن الفيصل آل سعود والد السلطان عبد العزيز عقد مؤتمر عام في الرياض سنة 1924م، وحضره العلماء ورؤساء القبائل وناقشوا مسألة أداء فريضة الحج وأنه لايحق لأحد بمنع المسلمين من أدائها، وهكذا صدرت فتوى بالذهاب إلى الحجاز، وقرر عبد العزيز آل سعود أن ينفذ قرارات مجلس العلماء[5]، وبذلك بدأت القبائل تجهز جيوشها وترسلها إلى مكان الإجتماع المختار في تربة[6]، وقد بلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف مقاتل، بقيادة الشريف خالد بن لؤي

1- أمين السعيد: **تاريخ الدولة السعودية عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل 1901-1953**، المجلد الثاني، دار الكاتب العربي، ص 96.

2- مؤسسة أعمال الموسوعة: **المرجع السابق**، ص 511.

3- محمد حرب: **المرجع السابق**، ص6.

4- فؤاد حمزة: **قلب جزيرة العرب**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 2002، ص 160.

5- صلاح الدين المختار: **المرجع السابق**، ص 296.

6- أحمد السباعي: **تاريخ مكة دراسة في السياسة والعلم والإجتماع والعمران**، ج 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1999، ص 705.

وسلطان بن بجاد، وفي أواخر شهر أوت 1924م تحركوا نحو الطائف فإجتازوا حدود الحجاز، وفي اليوم الأول من سبتمبر وصل الجيش قرية حَوْيَةُ، التي تبعد عن الطائف بضعة أميال[1]، وكان في الطائف نحو 500 جندي نظامي يقودهم صبري باشا وزير الحربية والقائد العام للجيش الحجازي، وبعض الحرس الخاص وعلى رأسهم أمير الطائف شرف بن راجح، فخرجوا إلى الحوية لصد القوات السعودية، فوقعت إشتباكات دامت بضعة ساعات كانت الغلبة فيها لسعوديين[2]، فعلم الملك حسين بإنهزام قواته، فجهز حملة بقيادة إبنه الأمير علي، وسيرهم إلى الطائف لضرب الإخوان وطردهم منها، وهنا كانت معركة الهدى التي إنقض فيها السعوديين على جنود الملك حسين وهزموهم[3].

وفي أوت كانت الإستعدادات للحرب قد تمت وفي سبتمبر أنزلت قوات الإخوان إلى مكة المكرمة[4]، فإضطر الشريف حسين بن علي التنازل عن العرش وإنتخب إبنه علي ملكا دستوريا دستوريا على الحجاز[5]، إلا أن هذا القرار لم يؤثر على السعوديين ففي 5 ديسمبر 1925م دخلت قوات الإخوان المدينة المنورة، فإضطر الملك أن يطلب وساطة بريطانيا بينه وبين السلطان نجد ففعلوا وبموجب هذه الوساطة إتفق الجانبان على تنازل الملك علي عن العرش، وهكذا دخلت قوات الإخوان ميناء جدة في أواخر ديسمبر 1925م، وفي ديسمبر 1926م نودي إبن سعود ملكا على الحجاز وأصبح يعرف بملك الحجاز ونجد وملحقاتها، وإعترفت بريطانيا به وعقدت معاهدة سعودية بريطانية في 20 ماي1927م هي معاهدة جدة إعترفت فيها بإستقلال إبن سعود التام والمطلق[6].

---

[1]- علي الوردي: **قصة الأشراف وإبن سعود**، ط3، الوراق لنشر، بيروت، د ت، ص 70.

[2]- أحمد سباعي: **المرجع السابق**، ص 399.

[3]- أليكسي فاسيلييف: **المصدر السابق**، ص 332.

[4]- جاسم محمد حسن العدول وآخرون: **المرجع السابق**، ص 254.

[5]- فؤاد حمزة: **المصدر السابق**، ص 390.

[6]- جاسم محمد حسن العدول وآخرون: **المرجع السابق**، ص 254.

وفي 18 سبتمبر 1932م، ومن أجل إعطاء إسم موحد لمناطق نجد والحجاز والعسير، وبناء على إقتراحات مستشاري إبن سعود وأفراد الأشر الحاكمة، صدر مرسوم ملكي يقضي بتوحيد البلاد تحت مسمى المملكة العربية السعودية[1]. (ينظر الملحق رقم 3 ص 85).

نستتنتج أن النزاع الهاشمي السعودي على الحجاز يعتبر من أهم حلقات النزاع في منطقة شبه الجزيرة العربية، وكان لسياسة البريطانية دور كبير في هذا النزاع، ففي بداية الأمر عملت بريطانيا على تحديد سياستها تجاه كل من شريف حسين وآل سعود وذلك من خلال الإتصالات والمرسلات وبعد بروز آل سعود وجهت سياستها نحو فقدمت له المساندة والدعم من أجل إسقاط الهاشمين في الحجاز لأنها ترى فيه الشخص الذي سوف يحقق طموحات ومصالح بريطانيا في المنطق فعملت جاهدت على قيام الدولة السعودية.

[1]- محمد حرب: المرجع السابق، ص 101.

الفصل الثالث: دور بريطانيا في رسم حدود شبه الجزيرة العربية 1932-1971م.

أولا: الإتفاقية الأنجلو-عثمانية 1913-1914.

ثانيا: رسم الحدود الكويتية – النجدية – العراقية.

ثالثا: دور بريطانيا في رسم الحدود السعودية.

رابعا: دور بريطانيا في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة 1971م.

أولا: الإتفاقية الأنجلو-عثمانية 1913-1914م

لعبت بريطانيا دورا بارزا في رسم الحدود الجيوسياسية لدول شبه الجزيرة العربية، حيث جرت مفاوضات بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية من فيفري 1911م إلى غاية جويلية 1913م[1]، لبحث مسائل الخلاف بينهما حول تحديد مناطق النفوذ في شبه الجزيرة العربية[2] بالدرجة الأولى المسألة الكويتية، وكانت حول طبيعة تبعيتها للدولة العثمانية إذا كانت تبعية إسمية أم فعلية[3].

وقد ترأس المفاوضات توفيق باشا السفير العثماني في لندن، ووزير الخارجية البريطاني إدوارد جراي Edward Gray، وقد أدرجت المسائل التي ستبحث في مؤتمر لندن تحت العناوين التالية:

1- خطة سكة حديد بغداد برلين.

2- المصالح البريطانية العثمانية في الخليج العربي.

3- زيادة الرسوم الجمركية العثمانية في ولاية بغداد[4].

إلا أن هذه المفاوضات قد تعثرت بين الطرفين في الكثير من مراحلها، نتيجة لإصرار الحكومة البريطانية على إعتبار ميناء العقير نقطة لنهاية النفوذ العثماني في الخليج، وعدم إعترافها بالسيادة العثمانية على قطر[5].

1- محمد طارق محي الدين صالح مرزوقة: **العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة (1902-1953م)**، مذكرة الماجستير في التاريخ، إشراف علي محافظة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، الأردن، 2001، ص 92.

2- عبد الكريم محمود غرايب: **المرجع السابق**، ص 413.

3- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية**، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص 119.

4- رسول فرهود هاني الحسناوي: **المرجع السابق**، ص 25.

5- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...**، **المرجع السابق**، المجلد الثاني، ص 394.

وحينما قام وزير الخارجية العثماني حقي باشا بزيارة إلى لندن إستأنفت المفاوضات من جديد في فيفري 1913م، وتمخض عنها إتفاق كامل بين الدولة العثمانية وبريطانيا، شمل النقاط المختلف عليها بين الدولتين. وتم توقيعها من قبل إبراهيم حقي باشا والسير إدوارد جراي.

وتنقسم الإتفاقية إلى خمسة أقسام[1]، القسم الأول يخص الكويت وتتضمن عشر مواد المادة الأولى قضاء الكويت يتمتع بالحكم الذاتي في الدولة العثمانية، ويمارس حاكم الكويت صلاحياته الإدارية فيه بإعتباره قائمقام عثماني[2]. المادة الثانية أن شيخ الكويت يرفع العلم العثماني مكتوب على زاويته إسم الكويت[3]، المادة الثالثة تضمنت إعتراف الدولة العثمانية بالإتفاقية البريطانية الكويتية لسنة 1899م وشرعيتها[4]. أما المادة الرابعة فتعهدت فيها بريطانيا بعدم تغيير طبيعة علاقاتها مع الكويت شرط أن لا يحدث أي تغير في الوضع القائم في الكويت من طرف الدولة العثمانية[5]. والمادة الخامسة أن شيخ الكويت يمارس إستقلاله الذاتي داخل أراضيه، والمادة السادسة تنص على ممارسة شيخ الكويت الحقوق الإدارية على القبائل الموجودة داخل الأراضي المشار إليها، وتمنع الحكومة العثمانية من القيام بأي عمل عسكري دون إتفاق مع الحكومة البريطانية[6].

تضمنت المادة السابعة تعيين الحدود الكويتية حيث نجد« أن الخط يمتد من مدخل خور الزبير وإلى الشمال الغربي مارا مباشرة من جنوب أم قصر وصفوان وجبل سِنَام ثم بإمتداد البَاطِن بإتجاه الجنوب الغربي إلى حَفَرْ، ومن هناك يمتد خط الحدود بالإتجاه الجنوبي– الشرقي ليدخل ضمن الأراضي الكويت أبار السَفَاحَ والكَرَّعَةُ ووبْرَةُ وانْطَاعَةُ، ثم يتجه نحو الشمال

1– رسول فرهود هاني الحسناوي، **المرجع السابق**، ص 28.

2– أيمن فؤاد سيد: **المرجع السابق**، ص 12.

3– محمد محمود السرياني: **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها**، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2001، ص 244.

4– شذى منعم خلف الوائلي: **المرجع السابق**، ص 168.

5– رسول فرهود هاني الحسناوي: **المرجع السابق**، ص 30.

6– حسين خلف الشيخ خزعل: **تاريخ الكويت السياسي**، ج 2، المرجع السابق، ص 145.

الشرقي إلى البحر بالقرب من جبل منيفة. وإن الخط الحدودي الممتد من الحفر وإلى ماوراء وبرة كانت بمثابة تنازل لمصلحة الدولة العثمانية، بينما خط الحدود الذي تضمن إدخال إنطاعة في أراضي الكويت، جاء ضمن صلاحية النقيب شكسبير والرائد نوكس الوكلاء السياسيين في الكويت، وبموافقة السير برسي كوكس»[1]، المادة الثامنة وتضمنت موضوع سكة الحديد المزمع مدها من قونيه إلى بغداد ثم إلى الكويت[2]، المادة التاسعة تناولت أملاك شيخ الكويت في الفاو والبصرة، المادة العاشرة تمنع المجرمين الفارين من الإمارات المجاورة اللجوء إلى الكويت[3].

أما القسم الثاني وتضمنت تنازل الدولة العثمانية عن جميع حقوقها في شبه جزيرة قطر على أن تحكمها أسرة آل ثاني بالوراثة، وتتعهد بريطانيا بمنع حُكام البحرين وآل سعود من التدخل في الشؤون الداخلية لقطر [4].

وعن القسم الثالث من الإتفاقية فقد تَحَدَثَتْ عن البحرين حيث أعلنت الدولة العثمانية تنازلها عن كافة حقوقها في جزر البحرين لُبَنَا العليا ولُبَنَا السفلى، وأعتبرت الرعايا البحرين بمثابة أجانب في المقاطعات التابعة للدولة العثمانية، وأن القنصل البريطاني في العراق هو الذي يشرف على مصالحهم[5].

وأما القسم الرابع فقد كان خاص بالملاحة في الخليج العربي ووضع بريطانيا فيها، وينص على أنَّ تحترم الدولة العثمانية الجهود البريطانية لحراسة الملاحة من قطر إلى المحيط الهندي لحماية مصالحها[6].

1- وليد حمدي الأعظمي: **الكويت في الوثائق البريطانية 1756-1960**، رياض الريس، لندن وقبرص،1991، ص41.

2- رسول فرهود هاني الحسناوي: **المرجع السابق**، ص 31.

3- شذى منعم خلف الوائلي: **المرجع السابق**، ص 196.

4- عبد القادر حمود القحطاني: **دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2008، ص 32.

5- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**،المجلد الثاني، المصدر السابق، ص 407.

6- شذى منعم خلف الوائلي: **المرجع السابق**، ص 172.

وكان القسم الخامس قد نص على أن تقوم لجنة بترسيم الحدود المختلفة التي أشارت إليها الإتفاقية والخاصة بالكويت ونجد[1].

وتعتبر الإتفاقية الأنجلو-عثمانية أول محاولة لتسوية مشاكل الحدود في شرق وجنوب الجزيرة العربية حيث وضعت أُسس الحدود بين العراق والكويت ونجد وقطر والبحرين[2] وعملت بريطانيا على إنشاء الخطين المعروفين بالخط الأزرق والبنفسجي لتحديد وتعيين الحدود بين دول شبه الجزيرة العربية؛ فالخط الأزرق يحدد حدود إقليم عمان سنة1913م[3] كما يعتبر الخط الفاصل بين السيادة العثمانية في الإحساء والبريطانية في حضرموت وأبوظبي[4]. وإتفق الطرفان على المصادقة عليها خلال ثلاثة أشهر من الإتفاق، إلا أنه تم تأجيلها بسبب إختلاف وجهات النظر بين الطرفيين.

وفي 9 مارس 1914م جددت الدولة العثمانية المفاوضات مع بريطانيا[5]، حيث عقد الباب العالي إتفاقية تم بمقتضاها التخطيط لحدود السيادة العثمانية في جنوب غربي شبه الجزيرة العربية[6] (ينظر الملحق رقم 04 ص 86). ونصت شروط الإتفاقية على أن تمتد الحدود بين ممتلكات الدولة البريطانية والعثمانية بشكل خط مستقيم من شبه جزيرة قطر عبر بوادي أواسط الجزيرة العربية حتى الحدود بين محمية عدن واليمن، وكان كل ما يقع شمالي هذا الخط ملكا للعثمانيين، بما فيها نجد والإحساء، وكل ما يقع جنوبيه يعتبر من الأراضي

1- رسول فرهود هاني الحسناوي: **المرجع السابق**، ص 31.

2- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق**، ص 52.

3- جون. س. ولينكسون: **حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء**، ط2، ترجمة مجدي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994، ص10.

4- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية –العربية في جزيرة العرب، المرجع السابق**، ص 52.

5- شذى منعم خلف الوائلي: **المرجع السابق**، ص 172.

6- محمد حسن العيدروس، **الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق**، ص 52.

البريطانية[1]، إلا أن الطرفيين فشلا على التوالي في المصادقة عليها بسبب التوتر في أوروبا مما أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى[2].

ثانيا: رسم الحدود الكويتية-النجدية-العراقية

مؤتمر المُحَمْرَة 1922م: تعتبر مشكلة الحدود بين نجد والعراق والكويت من أهم المشاكل التي واجهت الحكومة البريطانية بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى؛ لأن بريطانيا أصبحت بيدها مقاليد الحكم في العراق حيث نصبوا فيصل إبن الملك الحسين ملكا عليها، وأصبحت الكويت تحت حمايتهم وفقا للمعاهدة 1899م، وكذلك كانت لهم حضوة كبيرة عند عبد العزيز آل سعود، الذي طلب منهم الحماية، وكانوا يمدونه بالسلاح والمال أثناء الحرب العالمية الأولى[3].

فرأى المندوب السامي في العراق برسي كوكس أن تكون الحدود السياسية واضحة المعالم لدول الثلاث العراق ونجد والكويت، فإقترح عقد مؤتمر في المحمرة في 3 ماي 1922م حيث حضر المؤتمر ممثل من قبل برسي كوكس الميجر يورد بولون وصبيح نشأت وزير الأشغال والمواصلات ممثلا عن الحكومة العراقية، وممثل إبن سعود بن ثنيان السعود، وممثل الكويت مندوب بريطاني، ونتج عن هذه المفاوضات التي جرت بين بريطانيا عن توقيع معاهدة في 5 ماي 1922م، والتي إحتوت على بنود أهمها: عودة العشائر المنتفق والظفير والعمارات إلى العراق[4]، وتعيين الحدود بين نجد والعراق، وأبقت حدود نجد مع الكويت وفق إتفاقية عام 1913م. وفي البداية وافق إبن سعود عليها لكنه رفضها لاحقا بدعوى أنها غير عادلة، لأنها أعطت العراق أراضي نجدية وأبقت على حدود الكويت كما كانت[5].

1- أليكسي فاسيلييف: **المصدر السابق**، ص 302.

2- عبد القادر حمود القحطاني: **المرجع السابق**، ص 32.

3- أحمد مصطفى أبو حاكمة: **المرجع السابق**، ص 353.

4- صبري فالح الحمدي: **برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915-1923)**، الدار العربية للعلوم ناشرون، ص 85.

5- سالم مشكور: **نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية**، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993 ص108.

1- مؤتمر العقير: نتيجة لرفض إبن سعود التوقيع على معاهدة المحمرة المنعقدة في ماي 1922م[1]، رأى السر برسي كوكس أن يستأنف المباحثات المتعلقة بمعاهدة المحمرة وتحديد الحدود بين العراق ونجد والكويت، فطلب في سبتمبر 1922م من دكسن ضابط الإرتباطات البريطانية في البحرين أن يتصل بعبد العزيز ويقنعه بالقدوم إلى العقير والإجتماع بالسر برسي كوكس، وفي 10نوفمبر 1922م أعلم السلطان عبد العزيز الكولونيل داكسن بأنه سوف يحضر في 21 نوفمبر1922م[2]، ومن جهة أخرى وافق الشيخ أحمد الجابر على برقية مور الوكيل السياسي في الكويت في 16 نوفمبر، وفحوى هذه البرقية تعلمه بوصول برسي كوكس وإجتماعه مع إبن سعود في العقير.

ونتيجة لهذه الإتصالات عقد المؤتمر في 28 نوفمبر1922م[3]، وحضره المندوب السامي برسي كوكس ومعه صبيح نشأت مندوب الحكومة العراقية والميجر مود المندوب البريطاني في البحرين، وحضر كذلك مندوب الملك فيصل الخاص عبد الله المضيافي، وكذلك الشيخ فهد بن هزال شيخ عشيرة العمارات[4]، وحضر مع إبن سعود صهره سعود الكبير، وعبد اللطيف المنديل، والأستاذ أمين الريحاني، وعبد الله المدلجي، وعدد من الموظفين[5]. وتمخضت المفاوضات بين الطرف السعودي والعراقي بواسطة برسي كوكس عن توقيع بروتكولين أعتبرا ملحقين لإتفاقية المحمرة في 2 ديسمبر 1922م، وهو لتعين الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية (ينظر الملحق رقم 05 ص 87).

1- صادق حسن السوداني: **العلاقات لعراقية-السعودية 1920-1931 دراسة في العلاقات السياسية**، دار الجاحظ، بغداد، دت، ص 111.

2- حسين خلف الشيخ خزعل: **التاريخ السياسي للكويت**، ج 5، المرجع السابق، ص 132.

3- صبري فالح الحمدي: **برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915-1923)** ، **المرجع السابق**، ص 99.

4- أمين ساعاتي: **المرجع السابق**، ص 116.

5- صبري فالح الحمدي: **برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915-1923)**، المرجع السابق، ص 87.

وفي نفس المؤتمر تم التخطيط للحدود بين الكويت ونجد[1]، حيث تم توقيع إتفاقية فيما بينهم في ديسمبر1922م (ينظر الملحق رقم 06 ص 88) ، وقعها عبد الله الدملوجي نيابة عن إبن سعود، والميجور مور نيابة عن شيخ الكويت وصادق إبن سعود عليها، وأبرز ماتضمنته هي:

1- تعين الحد الجنوبي لمقاطعات الكويت.

2- تعيين حدود الإقليم المحايد بين حدود الكويت الجنوبية وحدود الإحساء الشمالية[2].

ومن النتائج التخطيط البريطاني للحدود بين نجد والكويت أن تقلصت حدود الكويت بمقدار الثلثين[3].

2- الحدود الكويتية -العراقية: يرجع تاريخ رسم الحدود بين الكويت والعراق إلى الإتفاقية الأنجوعثمانية 1913م، وبموجبها رُسِمت أول خريطة بُينت فيها الحدود بين الكويت وممتلكات الدولة العثمانية، وأصبحت الحدود التي تم الإتفاق عليها هي الفاصل في كل المعاهدات والمراسلات التي تتم حول موضوع الحدود[4].

وفي عام 1921م عين الملك فيصل بن الحسين على عرش العراق، فتوجهت أنظار الشيخ أحمد جابر الصباح نحو تثبيت حدود بلاده، فوجه هذا الأخير رسالة إلى الوكيل السياسي في الكويت الرائد جي سي مور في الأول من أفريل 1923م طالبا منه تزويده بالمعلومات فيما يخص الحدود العراقية الكويتية لأنه لا يعرف شكل حدود بلده مع العراق، فرد عليه في 4 أفريل 1923م أنه قبل إحالة الموضوع إلى المندوب السامي، فمن الأفضل أن تخبرني بمطالبك حول تثبيت الحدود، فتمثل جواب الشيخ أنه يطالب بالجزء الشمالي من الخط

1- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة مابين الحربين العالميتين وما بينهما (1914- 1945)، المجلد الثالث**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1997، ص 78.

2- صبري فالح الحمدي: **برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي(1915-1923)، المرجع السابق**، ص 87.

3- محمد حسن العيدروس: **تاريخ الكويت الحديث والمعاصر**، المرجع السابق، ص 194.

4- سالم مشكور: **المرجع السابق**، ص 97.

الأخضر بمثابة الحدود بين الكويت والعراق، ويطالب بجزر وربة وبوبيان وأم المرادم وعوهة وقارورة أنها تعود للكويت[1]، فرد السير برسي كوكس المندوب السامي في العراق على الشيخ أن حدود الكويت مع العراق تبدأ من تقاطع وادي العوجا مع الباطنة، ومنه إلى الإتجاه الشمالي عبر الباطنة إلى نقطة تقع إلى الجنوب من سفوان تترك إلى العراق، ومنها إلى خور الزبير وخور عبد الله، وجزر فليكه ومسكان وبوبيان وأم المرادم للكويت[2].

وفي عام 1932م أرسل نوري السعيد رئيس وزراء العراق، إلى المندوب السامي البريطاني في العراق إعترف فيها بالحدود مع الكويت كشرط لدخول العراق إلى عصبة الأمم عام 1932م، وهذه الحدود هي التي حددت وفقا للإتفاقية البريطانية عام 1913م، وإستمر الوضع حتى عام 1961م حينما حصلت العراق على إستقلالها[3]، فإتجهت الحكومة البريطانية بمناسبة إستقلال العراق وطلبه الإنضمام إلى عصبة الأمم إلى ضرورة تأكيد الحدود بينه وبين الكويت، وتم ذلك بموجب الرسالة التي بعثها نوري سعيد، حيث وافق فيها على الحدود المشار إليها، كما وافق عليها الشيخ أحمد الجابر الصباح[4].

ثالثا: دور بريطانيا في رسم الحدود السعودية

1- الحدود السعودية - الأردنية:

بعدما نصبت بريطانيا الأمير عبد الله بن الحسين ملكا على الأردن، قام هذا الأخير بإرسال قوة عسكرية لاحتلال قُرى الملح وما جاورها الواقعة على الحدود النجدية عقب التوقيع على إتفاق العقير مباشرة سنة 1922م، هذه التطورات أقنعت بريطانيا بضرورة عقد مؤتمر يجمع زعماء العراق والأردن والحجاز ونجد، لدراسة موضوع الحدود والمشاكل التي يثيرها تداخل القبائل في هذه الدول.

1- وليد أحمد الأعظمي: **المرجع السابق**، ص 122.

2- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**...، المجلد الثالث، المرجع السابق، ص 129.

3- محمد محمود السرياني: **المرجع السابق**، ص 247.

4- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر**...، المجلد الثالث، المرجع السابق، ص 131.

فرأت بريطانيا أن يعقد مؤتمر في الكويت في عام 1923م، وقد ترأس المؤتمر نوكس المقيم السياسي لبريطانيا في الخليج وتناول المسائل المتعلقة بتبعية القبائل وتحديد الحدود غير أن المؤتمر فشل وذلك راجع إلى رفض ملك الحجاز التفاوض مع ابن سعود إلا إذا إنسحب من جميع الأراضي التي إحتلها وهكذا فشل مؤتمر الكويت[1].

وردا على الموقف الأردني قامت قبائل نجد من الإخوان بالهجوم على الحدود الأردنية فتدخلت بريطانيا لإنهاء الوضع القائم بين الطرفين بحكم ممارستها لسيادة الخارجية على الأردن، فعقد السير جلبرت كلايتون المكلف من قبل الحكومة البريطانية، بمباحثات مع إبن سعود في حداء عام 1925م[2]، وتوصل الطرفان إلى الإتفاقية حيث جاء في المادة الأولى التي تتحدث عن الحدود بين السعودية والأردن مايلي: يبتدئ الحد بين نجد وشرقي الأردن من نقطة التقاء خط الطول 39 شرقا بدائرة عرض 32 شمالا (النقطة A) وهي نقطة نهاية الحدود بين نجد والعراق ، وينطلق في خط مستقيم إلى نقطة التقاء خط الطول 37 شرقا مع دائرة عرض 30، 31 (النقط B) ثم يمتد الخط موازيا قدر الإمكان لوادي سرحان حتى نقطة تقاطع خط طول 38 شرقا مع دائرة عرض 30 شمالا تاركا كل بروز حافتي الوادي داخل حدود نجد، وتم التوقيع على الإتفاقية سنة 1926م [3].

وتم الإعتراف الرسمي المتبادل بين الطرفين سنة 1933م عن طريق المندوب السامي البريطاني في القدس والذي كان يشرف على السياسة الخارجية للأردن[4].

---

[1]- أمين ساعاتي: **المرجع السابق**، ص 137.

[2]- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص 121.

[3]- عبد اللطيف محمد الصباغ: **بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن (1921-1939)**، مكتبة مدبولي، العراق، 1999، ص 69.

[4]- حسين إبراهيم العطار: المرجع السابق، ص 122.

2- الحدود السعودية مع ساحل عمان:

تعود مشكلة الحدود بين السعودية وساحل عمان المتصالح إلى جويلية 1933م والمعروفة بنزاع حول واحة البريمي[1]، بعدما منح إبن سعود إمتيازا لنفط لشركة ستاندار أويل كالفورنيا Standard Oil Company of California المتمثل في حق التنقيب على النفط في أراضيها، وجاء في المرسوم الملكي الخاص بمنح الإمتياز أنه «يشمل الجزء الشرقي من مملكتنا العربية السعودية وحدودها»[2]، وأرسلت الولايات المتحدة مذكرة إلى الحكومة البريطانية تستفسر فيها عن الحدود الشرقية للمملكة العربية السعودية[3]، فكان الرد في 24 أفريل 1934م من طرف وزارة الخارجية البريطانية على الإستفسار الأمريكي، أن الحدود الشرقية لسعودية هي المعترف بها وفقا للخط الأزرق الوارد في الإتفاقية الأنجلو عثمانية في 29 جويلية 1913م وكذالك الخط البنفسجي المنصوص عليه طبقا للإتفاقية المؤرخة في 9 مارس 1914م[4].

وفي 28 أفريل 1934م أبلغ السير أندرو ريان الوزير البريطاني المفوض في جدة، الحكومة السعودية رسميا برد بريطانيا حول إستفسار الولايات المتحدة المتعلقة بمسألة الحدود الشرقية لسعودية[5]، لكن هذه الأخيرة رفضت الجواب البريطاني وردت بمذكرة أرسلتها إلى المفوضية البريطانية في جدة بتاريخ 20 جويلية 1934م، بأنها رفضت فيها الموقف البريطاني من أساسه[6]، وأبدت إستعدادها لإجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية للتوصل إلى تسوية عادلة لمشكلة الحدود[7]، وعليه قررت الحكومة البريطانية إستدعاء فؤاد حمزة وكيل وزارة الخارجية السعودية إلى لندن في سبتمبر 1934م لدراسة الوضع، حيث أجرى سلسلة من

1- تتألف من تسع قرى، حيث تقع ست منها داخل حدود إمارة أبوظبي، وثلاث داخل حدود عمان، وتبلغ مساحتها الإجمالية 73554كم². ينظر: سالم مشكور، **المرجع السابق**، ص 124.

2- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...، المجلد الثالث**، المرجع السابق، ص 299.

3- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 197.

4- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية**، المرجع السابق، ص 221.

5- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص 58.

6- سالم مشكور: **المرجع السابق**، ص 126.

7- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص60.

المباحثات مع المسؤولين في وزارة الخارجية البريطانية، إلا أن الطرفيين لم يصلا إلى إتفاق[1]

ومن جهة أخرى إزدادت حدة الخلافات منذ 1935م بسبب منح إمتياز إستغلال الزيت القطري إلى شركة بريطانية[2]، فإنطلقت جولة من المفاوضات بين الطرفين في الثالث من أفريل1935م قدمت من خلالها الدولة السعودية إقتراحا بشأن حدودها الشرقية مع قطر والإمارات والمشيخات الخاضعة لها عرف بإسم خط حمزة أو الخط الأحمر[3]، وقدمت مذكرة بالنسبة للحدود السعودية- القطرية ونصت على أن يبدأ الخط الفاصل بين البلدين عند نقطة على الساحل تعرف بدوحة سلوى ويسير بإمتداد نقطة إلتقاء جبل دخان مع الإقليم المجاور له من الناحية الغربية، وتسيطر السعودية على منطقة إلتقاء جبل الدخان مع جبل النخس وخور العديد، بينما تسيطر قطر على جبل دخان والمنطقة الممتدة إلى الشرق منه، وكذا نقسيان قطر من نصيبيها[4].

أما عن الحدود السعودية والإمارات والمشيخات الخاضعة للحماية البريطانية في شرق جزيرة العرب وجنوبها، فيبدأ الخط من نقطة تبتعد عن مركز خور العديد بخمسة وعشرين كيلو متر في إتجاه الجنوب والجنوب الشرقي على محاذاة المجن وسبخة مطى وكفة اللواء تاركا البلاد التابعة لكفة اللواء للإمارات العربية وإلى غربها للملكة العربية السعودية، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت الخط وفي 9 أفريل 1935م سلم الوزير البريطاني المفوض في جدة إلى الحكومة السعودية مسودة إتفاق مقترح لتغير الخط[5]، وإقترحت خط حدود جديد، عرف بخط الرياض، وعليه تكون بريطانيا قد تنازلت عن تمسكها بالخط الأزرق كفاصل بين مناطق نفوذها وبين مناطق الدولة السعودية، وبموجب خط الرياض إعترفت بريطانيا ببعض مطالب آل سعود

1- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...**، **المجلد الثالث**، المرجع السابق، ص302.

2- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 198.

3- محمد رضوان: **منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية**، إفريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص 144.

4- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص 96.

5- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...**، **المجلد الثالث**، المرجع السابق، ص 305.

في غربي أبوظبي، خاصة فيما يتعلق بسيادتها على قبيلة مرة، وفي المقابل حرصت على ألا يكون لآل السعود موطئ قدم داخل شبه جزيرة قطر وذلك لإعتبارات جغرافية سياسية[1].

وقد ظلت مشكلة الحدود معلقة بين الطرفين خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها حتى عام 1949م، حيث منحت الحكومة السعودية إمتياز لشركة آرامكو للتنقيب عن النفط داخل المناطق التي حددتها سابقا، فإحتجت الحكومة البريطانية على ذلك وأكدت أن السعودية قد خرقت مناطق النفوذ[2]، لتستأنف المفاوضات بين الطرفين لتسوية الخلافات في مدينة الرياض في 30 أوت 1949م ولكنها فشلت فأصدرت السعودية بيانا حول حدودها مع قطر: حيث تبدأ الحدود بين السعودية وقطر من نقطة على ساحل الدوحة سلوى على خط 56,24 شمال نقطة (أ) ومنها يتجه الخط شرقا حتا يتقاطع خط طول 51 شرقي نقطة (ب)[3] وإزاء هذا البيان رفض البريطانيون المقترحات السعودية وأبلغوا المسؤولين السعوديين بمذكرة في 30 نوفمبر 1949م مفادها أنه لم يعد بوسعهم سوى التمسك بحقوقهم القانونية بموجب المعاهدة الأنجلو-عثمانية عام 1913م نظرا لمطالبهم المجحفة[4].

دعت مرة أخرى الحكومة البريطانية فيصل إلى لندن لعقد مؤتمر مشترك لتسوية المشاكل الحدود وقد عقد المؤتمر مابين 8 و24 أوت سنة 1951م بين فيصل وموريسون وزير الخارجية وتداول المؤتمر إثبات تبعية القبائل المستوطنة وقد بين فيصل أن مناقشة هذه الأمور لا يمكن أن تكون في لندن[5]، ونتيجة لهذه الإختلافات إتفق الطرفان على عقد مؤتمر لحل مسألة الحدود.

1- محمود توفيق محمود: **المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية دراسة حالة حدود السعودية- الإمارات**، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، جانفي 2000، ص 33.

2- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص ص 96، 97.

3- أمين ساعاتي : **المرجع السابق**، ص 84.

4- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية -العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق**، ص 234.

5- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 201.

وفي 28 جانفي 1952م عقد مؤتمر بالدمام، حيث إستؤنفت المفاوضات حول الحدود البرية[1]، وكان الأمير فيصل يرأس الوفد السعودي الذي يضم الشيخ يوسف ياسين نائب وزير الخارجية والأمير سعود بن جلوى أمير الإحساء والشيخ حافظ وهبة السفير السعودي بلندن، وعلى رأس الوفد البريطاني المقيم البريطاني في الخليج السير روبرت هاي Hay ومعه شيخ قطر وأبوظبي[2]، حيث إقترح أمير قطر الشيخ علي عبد الله حدود بلاده مع السعودية على النحو التالي خط يبدأ من الطرف الغربي لشبه جزيرة قطر، ثم يتجه منها إلى أقصى نقطة غربية لخور العديد[3]، أما شيخ أبوظبي شخبوط بن سلطان فحدود بلده كانت مع سعودية كالتالي خط يبدأ عند نقطة سواد نثيل، يسير في خط مستقيم إلى أقصى طرف جنوب سبخة مطي ومن هناك يسير الخط في إتجاه الجنوب الشرقي حتى بئر القريني ثم يعود هناك فيتجه إلى الشمال الشرقي إلى أبار أم المزمول[4]، وقد أبدى الطرفان السعودي والبريطاني تشددا كبيرا في موافقهما حيث أن الجانب السعودي تجاوز خط فؤاد وأما الجانب البريطاني فقد تجاوز إقتراحاته المتعلقة بخط الرياض مما أدى إلى فشل المفاوضات من جديد[5].

وعلى إثر إخفاق مؤتمر لندن والدمام أصرت السعودية على أحقيتها بمنطقة البريمي، لتتصاعد حدة الأزمة[6]، حيث حدثت إشتباكات مسلحة بين قوات السلطان مسقط الخاضعة للحكومة البريطانية، وبين القوة العسكرية التابعة لتركي بن عطيشان، الذي عينته السعودية أمير لبريمي عام 1952م، ولإنهاء الخلافات إتفق الطرفان في 30 جويلية 1954م على أن يقوم بينهم تحكيم فيما يختص السيادة على منطقة البريمي والنزاع على الحدود المشتركة بين

1- محمود توفيق محمود: **المرجع السابق**، ص 35.

2- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية–العربية في الجزيرة العربية، المرجع السابق**، ص 237.

3- محمد توفيق محمود: **المرجع السابق**، ص 35.

4- حسين إبراهيم العطار: **المرجع السابق**، ص 67.

5- محمد رضوان: **المرجع السابق**، ص 145.

6- م. م. رائد عباس فاضل الشمري: «**الأزمة الحدودية بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها 1952-1955**»، مجلة أوروك للأبحاث الأنسانية، العدد الثاني، المجلد الرابع، كلية القانون، جامعة القادسية، الكويت، أيار 2011، ص 5.

السعودية وأبوظبي[1]، وتم وضع إتفاقية التحكيم على واحة البريمي (ينظر الملحق رقم 07 ص) بالشكل التالي:

1- موضوع النزاع هو التحكيم بين الخط الذي تقترحه السعودية لسنة 1949م، والخط الذي طالبت به أبوظبي سنة 1952م.

2- السيادة في المنطقة التي مركزها واحة البريمي ويمر محيطها عبر نقطة تلاقي خط عرض 24,25 شمالا مع خط طول 55,33 شرقا[2].

وعقد الإجتماع في 11 سبتمبر 1955م حيث عمل كل طرف على إثبات أحقيته على منطقة البريمي، كما تم تبادل التهم بين الطرفين فلندن إتهمت السعودية بالرشوة وتهريب الأسلحة، أما الرياض إتهمت بريطانيا بفرض الحصار على الأهالي في البريمي وتجويع سكان المنطقة[3]، لذا قرر أنتوني إيدن إستخدام القوة لحل النزاع فأرسل قوات بريطانية في أكتوبر 1955م إستولت على واحات البريمي بإسم حاكمي أبوظبي ومسقط[4]، ومن جهة أخرى أعلنت أعلنت الحكومة البريطانية عن خط الحدود الذي نتج عن إتفاقية عمان والإمارات المتصالحة 1955م(ينظر الملحق رقم 07 ص89) والذي يفصل بين سلطنة عمان وأبوظبي على أساس تبعية القبائل، والأمر الذي ترفضه بريطانيا[5]، وعند قيام حرب السويس 1956م قطعت السعودية علاقاتها مع بريطانيا مساندة لمصر، فظلت قضية البريمي متوقفة إلى غاية 1965م عندما تم تعين حدود قطر، أما الإمارات العربية فقد ظلت مسألة الحدود متوقفة حتى عام 1970م ومنح إستقلالها [6].

1- محمود توفيق محمود: **المرجع السابق**، ص 36.

2- صلاح العقاد: **المرجع السابق**، ص 205.

3- م. م. رائد عباس فاضل الشمري: **المرجع السابق**، ص 15.

4- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية**، المرجع السابق، ص 248.

5- محمود توفيق محمود : **المرجع السابق**، ص 37.

6- سالم مشكور: **المرجع السابق**، ص 131.

3- الحدود السعودية-اليمنية:

حدث خلاف بين المملكة العربية السعودية واليمن على الحدود، ولحل هذا الخلاف إتجه الطرفين إلى المفاوضات، غير أن اليمن إحتلت جيزان وما حولها أثناء المفاوضات، فأرسل الملك عبد العزيز جيشا بقيادة إبنه فيصل لإسترجاع جيزان، ثم تدخلت الدول العربية فتوقف القتال[1]، وعقدت إتفاقية الطائف سنة 1934م حول ترسيم الجزء الأكبر من الحدود اليمنية-السعودية، وذلك بين الملك عبد العزيز بن سعود والإمام يحي إمام[2]، وقد نصت المعاهدة على:

1- إنهاء حالة الحرب والنزاع وإحلال السلم بين الدولتين.

2- ترسيم الحدود بين البلدين من خلال لجان الفنية بمساعدة ومعرفة سكان المناطق.

3- عدم إستخدام القوة لحل المشكلات الناجمة عن تفسير مواد هذه المعاهدة، والرجوع إلى التحكيم في حالة عدم الإتفاق[3].

4- ونصت على أن خط الحدود يبدأ من النقطة الفاصلة بيد ميدي والموسم على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة من جهة الشرقية.

4- الحدود السعودية-البحرينية: تركز النزاع الحدودي بين السعودية والبحرين حول الحدود البحرية على منطقة تسمى «فيشت أبو سعفة» تقع بين جزيرتان هما لَبَنِية الكبرى ولَبَنِية الصغرى[4]، ويعود سبب النزاع على المنطقة هو منح حكومة البحرين عام 1941م لشركة

1- خليل حسين: **التاريخ السياسي للوطن العربي**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص 553.

2- عبد القادر زريق المخادمي: **نزاعات الحدود العربية**، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص 163.

3- محمد محمود السرياني: **الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها مشكلاتها**، الرياض، 2001، ص 272.

4- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية-العربية في الجزيرة العربية**، دار الكتاب الحديث ودار العيدروس للكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص 208.

البحرين للبترول حق القيام بعمليات لإستكشاف والتنقيب عن النفط في المنطقة، لكن السعودية إعترضت على ذلك ليتم البحث في مسألة تحديد الحدود البحرية[1].

وعقد مؤتمر في لندن عام 1951م للبحث عن مشكلة الحدود، وكان الأمير فيصل بن عبد العزيز آل سعود وزير الخارجية يرأس الوفد المملكة بينما كانت بريطانيا تمثل كافة الدول الخليج الخمس (عمان، الإمارات، والبحرين وقطر، والكويت)[2]، وإقترح فيها الوفد البريطاني الذي مثل البحرين، أن تكون فيشت أبو سعفة من نصيب السعودية، وجزيرتي لبنية لصالح البحرين، غير أن سعودية رفضت[3] ذلك وإقترحت أن تكون أبو سعفة ولبنية الكبرى لصالحها في حين تترك لبنية الصغرى للبحرين، إلا أن الطرفان لم يتفقا حول هذا الإقتراح إلا في مباحثات عام 1954م، حيث وافق السعوديون على مبدأ تقسيم فاشت أبو سعفة إلى قسمين القسم الغربي يكون لسعوديين، والقسم الشرقي للبحرين، ولبنية الكبرى لصالح السعودية، ولبنية الصغرى لصالح البحرين[4]، ولقد وضعت حلول عديدة للمشكلات المطروحة، وبعد مفاوضات طويلة إستمرت سبع سنوات تم خلالها وضع إتفاقية عام 1957م لتحديد الحدود السعودية البحرينية وقد نصت على:

1- تقسيم الجزر؛ فقد مُنحت جزيرة لبنية الكبرى إلى السعودية، في حين لبنية الصغرى للبحرين.

2- وكانت منطقة أبو سعفة مثار جدل، فقد أعطيت ملكية هذه المنطقة لسعودية من حيث السيادة، في حين تأخذ البحرين نصف صافي عائدات النفط المستخرج من حقل أبو سعفة[5].

1- محمد محمود السرياني: **المرجع السابق**، ص 171.

2- أمين ساعاتي: **الحدود الدولية للملكة العربية السعودية التسويات العادلة**، المركز السعودي لدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1991، ص 75.

3- محمد حسن العيدروس: **الحدود العربية –العربية في الجزيرة العربية،المرجع السابق**، ص 209.

4- أمين ساعاتي: **المرجع السابق**، ص 76.

5- محمد محمود السرياني: **المرجع السابق**، ص 171.

ثالثا: دور بريطانيا في تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة 1971م:

عَرفت السياسة البريطانية في منطقة شبه الجزيرة العربية الكثير من المتغيرات والمستجدات، أجبرت الحكومة البريطانية على تغير سياستها، بل وحتى التفكير في وجودها العسكري في المنطقة[1]، ومن أبرز العوامل التي ظهرت في أعقاب الحرب العالمية الثانية هي:

أولا: بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمنافس جديد لبريطانيا حول الإمتيازات النفطية في المنطقة، بحيث أصبح لنفط قيمة إستراتيجية وإقتصادية بعد الحرب العالمية الثانية[2]، لذا أصرت الحكومة الأمريكية على إلزام بريطانيا سياسة الباب المفتوح وينص هذا المبدأ على عدم إحتكار دولة بعينها لإمتياز معين قد يشكل ضرار لدولة أخرى، وبفضل هذا المبدأ كسبت بعض الشركات الأمريكية إمتيازات لإستغلال النفط في كل من البحرين والكويت[3].

ثانيا: عامل نمو الوعي القومي، مما أدى إلى خلق صراع مع الوجود الإستعماري البريطاني على نحو جديد، بعد نجاح قيام الثورة المصرية عام 1952م وتوقيع إتفاقية جلاء البريطانيين عن قاعدة قناة السويس، وبسبب حرب السويس سنة 1956م أجبر أهالي البحرين المستشار البريطاني بلجريف Belgrave على مغادرة البلاد عام 1957م[4].

ثالثا: تدهور الإقتصاد البريطاني بسب إنخفاض قيمة الجنيه الإسترليني[5]، كما أوضحت الحكومة في جويلية 1968م أن الدافع الرئيسي للإنسحاب من المنطقة هو تخفيض نفقات

1- أحمد زكريا الشلق: **فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة**، الدوحة، 1999، ص 143.

2- محمد حسن العيدروس: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المرجع السابق**، ص 259.

3- جمال زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الأوضاع السياسية والإقتصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الإستقلال (1945- 1971)**، المجلد الرابع، ص 261.

4- أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب: المرجع السابق، ص 13.

5- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر**، دار العيدروس للكتاب الحديث، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002، ص 39.

الدفاع البريطاني[1].

ونتيجة لهذه العوامل قررت حكومة حزب العمال التي خلفت حكومة المحافظين أن تعيد النظر في سياساتها في هذه المنطقة، وفي 16 جانفي 1968م أعلن هارولد ويلسون Harold Wilson رئيس الحكومة البريطانية أمام مجلس العموم نية بلاده الإنسحاب من الخليج العربي مع نهاية 1971م، وجاء قرار الإنسحاب بعد الترتيبات بينها وبين مشيخات المنطقة[2]، ولكي تستمر السيطرة البريطانية على هذه المنطقة الهامة حاولت بريطانيا خلق إتحاد بين

الإمارات[3]، وذلك بإقامة إتحاد فدرالي بين المشيخات التسع المعنية بقرار الإنسحاب (البحرين، قطر، وأبوظبي، دبي، والشارقة، وعجمان وأم القوين، ورأس الخيمة والفجيرة)، وأن تعلن كلا من البحرين وقطر وأبوظبي إستقلالها بعد أن توقع معاهدات دفاعية مع بريطانيا[4].

وقبل قرار الحكومة البريطانية الإنسحاب من المنطقة كانت لها محاولات من أجل تشكيل دولة إتحادية تضم إمارات الخليج العربي، ففي عام 1935م جرى حوار من أجل إنشاء إتحاد بين الإمارات[5]. والواقع أن هذا المشروع لم يتخذ شكلا جديا لأن مشيخات الإمارات كانت تعتمد على بريطانيا، وتجددت فكرة الإتحاد في الأربعينيات بعد ظهور النفط في كل من قطر والبحرين والكويت[6].

1- محمد أحمد عبد الله و بشير زين العابدين: **تاريخ البحرين الحديث (1500-2002)**، مركز الدراسات التاريخية، البحرين، 2009، ص 180.

2- رياض نجيب الريس: **الخليج العربي ورياح التغير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديموقراطية**، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د ت، ص 15.

3- ر. ف. كليكوفسكي وف. ا. لوتسكييفيتش: **الإمارات العربية المتحدة**، ترجمة حسان اسحق، دار ميسل، د بلد، 1979، ص25.

4- رياض نجيب الريس: **المرجع السابق**، ص 15.

5- محمد أحمد عبد الله و بشير زين العابدين: **المرجع السابق**، ص 187.

6- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر**، المرجع السابق، ص 41.

كما تجددت المحاولات من جديد خلال الخمسينيات، حينما حثت بريطانيا حكام الإمارات العربية على إنشاء كيان موحد، فظهر عام 1952م ما سمي «بمجلس الإمارات المتصالحة» الذي يضم ساحل إمارات عمان السبع تحت إشراف بريطانيا، وأن يجتمع المجلس مرتين أو ثلاث كل سنة برئاسة المقيم السياسي البريطاني في الخليج لتدبير شؤون وأوضاع الإمارات، إلا أنه لم يحقق الهدف من إنشائه[1].

وفي عام 1955م وعلى إثر تأسيس حلف بغداد كانت هناك محاولة لضم بعض الإمارات إلى الحلف كالكويت والبحرين، إلا أنها واجهت معارضة شديدة ضد سياسة الأحلاف العسكرية[2].

كما إنبثق عن جامعة الدول العربية فكرة إنشاء إتحاد إمارات الخليج عام 1964م، إلا أن بريطانيا عارضت هذه الفكرة لأنها تتنافى مع السياسة البريطانية ومع نصوص المعاهدات التي أبرمت مع ساحل عمان[3].

إن هاته المحاولات البريطانية لم تهدف إلى قيام إتحاد عربي يرعى المصالح المنطقة بقدر ما كان الهدف من قيام إتحاد يحقق أهدافها السياسية ومصالحها الإستراتيجية[4]، وكذلك إيجاد شكل جديد في إطار وحدوي لتسهيل التعامل البريطاني القائم على المصالح الإقتصادية مع هذه الإمارات بدل التعامل بإنفراد مع كل إمارة، خصوصا أن الإمارات جميعها ترتبط بمعاهدات مماثلة مع بريطانيا، وهذا من أجل توجيه السياسة البريطانية في المنطقة بشكل أفضل[5].

1- أحمد زكريا الشلق: **فصول من تاريخ قطر السياسي**، المرجع السابق، ص 148.
2- زكريا قاسم: **تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر...، المجلد الرابع**، المرجع السابق، ص 264.
3- محمد أحمد عبد الله و بشير زين العابدين: **المرجع السابق**، ص 188.
4- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر، المرجع السابق**، ص 45.
5- م.م. جعفر أصغر عباس: **المرجع السابق**، ص 263.

ومع إعلان بريطانيا قرارها بالإنسحاب من المنطقة في 16 جانفي 1968م، ونشوء فكرة الفراغ الذي سيخلفه الإنسحاب البريطاني، عادت فكرة الإتحاد بين الإمارات العربية تبرز من جديد، كما تشير مصادر إلى دور بريطانيا في إقتراح فكرة إقامة إتحاد، وخلق كيان يضم الإمارات التسع[1]، لتبدأ الخطوات الفعلية من أجل إقامة إتحاد فيما بينهم.

1- الإتحاد الثنائي: حيث قام الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حاكم أبوظبي بتشجيع من بريطانيا بزيارة إلى دبي وبحث مع حاكمها الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم بإقامة إتحاد يضم الإمارتين المتجاورتين[2]، وفي 18 فيفري 1968م إجتمع حاكم أبوظبي مع حاكم دبي من أجل الإتفاق على أسس الوحدة بينهم عقب تلقي الضوء الأخضر من سلطات الإحتلال البريطاني[3]، وكان اللقاء في منطقة السميح الواقعة بين الإمارتين، حيث إتفاقا على إقامة إتحاد يضم الإمارتين كما إتفقا على تخطيط الحدود البرية والبحرية بينهما[4]، وفي ختام الإجتماع صدر إتفاق ثنائي تضمن مبدأين هما:

1- تكوين إتحاد يضم الإمارتين، تكون مهماتهما الإشراف على الشؤون الخارجية، ومسائل الدفاع والأمن الداخلي والخدمات الصحية، وتوحيد العلم، وتسوية الحدود المعلقة بينهما.

2- دعوة حكام إمارات الساحل الأخرى (الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوان، الفجيرة، عجمان) لمناقشة بنود الإتحاد والإشتراك فيه، ودعوة حاكمي قطر والبحرين للتداول معهما حول مستقبل المنطقة[5].

---

[1]- أحمد زكريا الشلق ومصطفى عقيل الخطيب: **المرجع السابق**، ص 23.

[2]- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر: **تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر 1492-1980م الجناح الأسيوي**، ج1، دار المريخ لنشر، الرياض، 1995، ص 102.

[3]- إيهاب عمر: **الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي**، دار اكتب، القاهرة، 2008، ص 209.

[4]- خالد بن محمد مبارك القاسمي: **التطور التاريخي لقيام الإمارات العربية المتحدة**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009، ص177.

[5]- م.م. جعفر أصغر عباس: **المرجع السابق**، ص 264.

2- إتحاد الإمارات العربية التسع: لاقت الدعوة تجاوب من طرف الحكام حيث إجتمعوا في دبي في 25 فيفري 1968م، وعقدوا مؤتمر شارك فيه حكام المشيخات التسع المعنية بقرار الإنسحاب من أجل البحث في مسألة قيام إتحاد فدرالي بينهم[1]، وأسفر هذا المؤتمر عن توقيع إتفاقية دبي، والتي تضمنت إنشاء إتحاد للإمارات العربية في الخليج يسمى «بإتحاد الإمارات العربية» هدفه توثيق الصلات بين أعضاء الإمارات ، وتقوية التعاون بينهم في كل المجلات وإحترام سيادة وإستقلال كل إمارة[2].

وقدمت قطر مشروعا للإتحاد أطلقت عليه إسم إمارة «الساحل الغربي المتحد» يدعو فيه إلى ضرورة إتحاد يتكون من أبوظبي ودبي والبحرين وقطر وضم الإمارات الخمس الصغيرة إليه بعد دمجهم في إمارة واحدة وهم (الشارقة، رأس الخيمة، أم القيوين، عجمان، الفجيرة)، إلا أن الإمارات الخمس رفضوا المشروع بسبب عدم مساواتهم بالإمارات الأخرى[3].

وفي ماي 1958م عقد الإجتماع الأول للمجلس الأعلى لإتحاد الإمارات العربية في مدينة أبوظبي، وتم فيه إختيار الشيخ زايد آل نهيان رئيسا للمجلس الأعلى للإتحاد، وشكلت عدة لجان لمتابعة دراسة الموضوعات الأخرى[4]، وفي هذا الإجتماع برزت خلافات حادة بين أبوظبي وقطر، بسب إصرار حاكم أبوظبي على أن المهمة الأولى تتمثل في وضع دستور في حين أن حاكم قطر أصر على أن تكون المهمة الأولى هي إختيار الرئيس والعاصمة، وتحديد العملة وتعيين رئيس مجلس الوزراء وتشكيل القوات المسلحة، فضطروا إلى تأجيلها[5].

وفي 20-22 أكتوبر 1968م إنعقدت في الدوحة حيث إستكمل المجلس إنشاء لجان اللازمة في مجال الخدمات الصحية والتعليمية والعمالية، إلا أن أبرز ما توصلوا إليه هو أن

[1]- ر. ف. كليكوفسكي وف. ا. لوتسكييفيتش: **المرجع السابق**، ص 26.
[2]- خالد بن محمد مبارك القاسمي: **المرجع السابق**، ص 190.
[3]- محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر**، المرجع السابق، ص 50.
[4]- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر: **المرجع السابق**، ص 102.
[5]- ر. ف. كليكوفسكي وف. ا. لوتسكييفيتش: **المرجع السابق**، ص25.

يكون للإتحاد قوات مسلحة برية وبحرية وجوية[1]، كما عرفت هذه الدورة خلافات أعمق بين الإمارات ولم يتوصل المجتمعون إلى إتفاق[2].

في 10-14 ماي 1969م حيث إتفق فيها على أن يكون مجلس الأعلى الإتحادي رئيس ونائب رئيس ينتخبان لمدة سنتين، وإتفق كذلك على تشكيل مجلس وزراء وعلى إنشاء علم واحد، وبتشكيل لجنة لوضع الدستور، وظهرت صعوبات بحيث أن حكومة أبوظبي بذلت جهودا لتخطي العقبات، ولم يكتب لهاته الجهود النجاح[3].

في21-25 أكتوبر 1969م في أبوظبي حيث تم الإتفاق على الشيخ زايد آل نهيان حاكم أبوظبي رئيسا للإتحاد لمدة سنتين، والشيخ راشد آل مكتوم حاكم دبي نائبا لرئيس، وتعين حاكم قطر خليفة بن حمد آل ثاني رئيسا لمجلس وزراء الإتحاد، إختيار أبوظبي عاصمة مؤقتة إلا أن يتم إنشاء عاصمة دائمة، تشكيل لجنة لإعداد المشروع النهائي لدستور [4] إلا أن المباحثات لم تستمر لقيام إتحاد الإمارات العربية التسع بحيث وصلت إلى طريق مسدود، وذلك بسبب الخلافات بين دول الإمارات التسع[5]، إضافة إلى النزعة الذاتية المحلية عند الحكام، والصراع حول زعامة الإتحاد بين كل من أبوظبي وقطر والبحرين مما جعل أبوظبي تفضل الإتحاد السباعي بدل الإتحاد التساعي[6].

3- الإتحاد السباعي: وبعد فشل المبحاثات لقيام إتحاد إمارات الخليج العربي، أنعقد مؤتمر بدبي في جويلية 1971م إجتمع فيه حُكام أبوظبي ودبي والشارقة وأم القيوين والفجيرة، لدراسة

1- خالد بن محمد مبارك القاسمي: **المرجع السابق**، ص 195.

2- ر . ف. كليكوفسكي وف. ا. لوتسكييفيتش: **المرجع السابق**، ص 25.

3- إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر : **المرجع السابق**، ص ص 102، 103.

4- م. م. جعفر أصغر عباس: **المرجع السابق**، ص 270.

5- مصطفى عقيل الخطيب: **الخليج العربي دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي**، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2013، ص 134.

6- خالد بن محمد مبارك القاسمي: المرجع السابق، ص 236.

إمكانية التوصل إلى صيغة لقيام إتحاد سداسي بينهم، وأعلنت كل من البحرين إستقلالها في 14 أوت 1971م وقطر في أول سبتمبر[1].

وفي 2 ديسمبر 1971م إجتمع المجلس الأعلى لإتحاد الإمارات العربية، وأعلن رسميا عن قيام دولة الإمارات العربية المتحدة التي ضمت ست إمارات هي أبوظبي، دبي، الشارقة، عجمان، أم القيوان، الفجيرة[2]، وفي 23 ديسمبر 1971م طلب حَاكم رأس الخيمة قبول بلاده عضوا في إتحاد الإمارات العربية، وفي الدورة الثانية للمجلس الأعلى التي إنعقدت في فيفري 1972م تم قبول إمارة رأس الخيمة عضوا في الإتحاد[3]، وتم إنهاء الإتفاقيات المعقودة مع بريطانيا من خلال المقيم السياسي في الخليج جيفري آرثر وتبادل الطرفان وثائق إنهاء المعاهدات والإتفاقيات السياسية التي أبرمتها بريطانيا مع مشيخات ساحل عمان خلال فترة تواجدها[4].

نستنتج أن مسألة الحدود في جزيرة العرب أخذت مساحة واسعة في مخططات السياسية البريطانية وهذا لتوسيع نفوذها في المنطقة، وأصبحت هي المسؤولة عن عملية رسم الحدود الجيوسياسية في منطقة وذلك من خلال عقد إتفاقيات مع الدولة العثمانية لتقسيم النفوذ بينهم حيث كانت أول محاولة لرسم حدود دول وإمارات شبه الجزيرة العربية يعود إلى الإتفاقية الأنجلو عثمانية ورغم عدم المصادقة عليها إلا أنه يتم تفعيل الإتفاقية من طرف بريطانيا في أي مشكلة من أجل تسوية الحدود، كما يعتبر مؤتمر العقير 1922م من أبرز المسائل الحدودية التي عملت بريطانيا لتخطيط له من أجل رسم خطوط واضحة حول المناطق التي أصبحت مسيطرة عليها، وبعد قيام الدولة السعودية نشب نزاع مع بريطانيا من أجل واحة البريمي فتمت العديد

1– محمد حسن العيدروس: **الإمارات بين الماضي والحاضر**، المرجع السابق، ص 59.

2– إسماعيل احمد ياغي ومحمود شاكر : **المرجع السابق**، ص 103.

3– ر . ف. كليكوفسكي وف. ا. لوتسكييفيتش: **المرجع السابق**، ص 27.

4– خالد بن محمد مبارك القاسمي: **المرجع السابق**، ص 250.

من المفاوضات من أجل تعين الحدود بين السعودية ومشيخات الإمارات، ليتم تسوية النزاع بين الطرفين.

ونتيجة لمستجدات التي عرفتها السياسة البريطانية في أعقاب الحرب العالمية الثانية إتجهت نحو الإنسحاب من المنطقة، وقبل الإنسحاب عملت على سياسة ملئ الفراغ حيث حيث عملت جاهدة من أجل قيام إتحاد بين إمارات الساحل العماني وهذا من أجل توجيه سياستها في المنطقة، ورغم العديد من المحاولات الفشل إلا أنها نجت في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة.

الخاتمة

نستنتج من خلال دراستنا لهذا الموضوع المعنون بـ «السياسة البريطانية في شبه الجزيرة العربية 1798-1971م»، أن السياسة التي إتبعتها بريطانيا تجاه إمارات ودول شبه الجزيرة العربية كانت مدروسة ومنظمة، وهذا من أجل تحقيق مصالحها الإستراتيجية وبسط نفوذها على المنطقة، حيث توجهت نحو مشايخ دول شبه الجزيرة العربية وقامت بإبرام العديد من المعاهدات والإتفاقيات لربطهم بها لتدخلهم تحت حمايتها وتصبح الآمر والناهي في المنطقة والمتحكم في قرارات دول شبه الجزيرة العربية، ومن جهت أخرى عملت بريطانيا على مجابهة وإبعاد القوى الأوربية الطامعة والمنافسة لها في دول شبه الجزيرة العربية وكذا إبعاد النفوذ العثماني من أجل الإنفراد بالمنطقة. وبالفعل إستطاعت بريطانيا الإطاحة بمنافيسيها والهيمنة على شبه الجزيرة العربية.

وبعد ذلك وجهت أنظارها نحو إيجاد حليف في المنطقة من أجل خدمة مشاريعها ومصالحها الإستعمارية، حيث كان لها اليد الطولى في الصراع الهاشمي السعودي على الحجاز وذلك من خلال التحكم في النزاع وتسيره وفق أهوائها، حيث أن السياسة البريطانية في البداية تمثلت بالإزدواجية تجاه كل من السعوديين والهاشمين وهذا من أجل الوقوف ضد الدولة العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، فقامت بتوطيد صلاتها مع كلا الطرفين، إلا أنه مع سقوط الدولة العثمانية وبروز آل سعود كقوة صاعدة في المنطقة توجهت صوبهم وقامت بمساندتهم وتمويلهم والعمل على إضعاف الهاشمين والتخلص منهم لأنه أصبحوا يمثلون حجر عثرة في المخططات البريطانية في المنطقة، وهكذا لعبت بريطانيا دور محوري في إسقاط الحجاز وخلق كيان جديد وهي الدولة السعودية.

وبعدما وجدت حليف قوي في المنطقة، عملت على توسيع مناطق نفوذها في شبه الجزيرة العربية من خلال رسم الحدود الجيوسياسية لدول شبه الجزيرة العربية، وترجع أول محاولة لتعين حدود دول شبه الجزيرة العربية إلى الإتفاقية الأنجلوعثمانية من أجل تقسيم مناطق النفوذ بين الدولة العثمانية وبريطانيا في المنطقة، إلا أنه لم يتم المصادقة عليها بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى ورغم ذلك أصبحت سارية المفعول وتتعامل بها بريطانيا لتسوية مشاكل الحدود

مع دول شبه الجزيرة العربية، وبعدما فرضت بريطانيا الإنتداب على العراق، وعقدت مع الكويت إتفاقية الحماية سنة 1899م، والتحكم في آل سعود، رأت أن ترسم خطوط واضحة بين الدول الثلاث لتعقد مؤتمر العقير في عام 1922م وكان برسي كوكس الوسيط في عملية رسم حدود شبه الجزيرة العربية وعملوا على رسمها وفقا لمصالحهم الإستراتيجية. لتبرز على السطح مشاكل بين السعودية وبريطانيا حول واحة البريمي، حيث ترى السعودية أن مناطق من الواحة تابعة إلى الأراضي السعودية في حين ترى بريطانيا أن الواحة تابعة لساحل العماني التي فرضت عليه الحماية، لذا لجأ الطرفان للمفاوضات من أجل تسوية المشكل وعملا على تعيين خطوط في المنطقة، إلا أن السعودية فشلت في كسب مزيد من الأراضي وضمها إلى نفوذها. وهكذا لعبت ريطانيا دور الوسيط في عملية رسم الحدود الجيوسياسية للمنطقة.

وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية قررت بريطانيا الإنسحاب من منطقة شبه الجزيرة العربية لعدة عوامل داخلية وخارجية أبرزها التنافس الأمريكي في المنطقة ، ومن أجل الحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والسياسية والعسكرية والإقتصادية عملت بريطانيا على قيام إتحاد بين ساحل عمان وقطر والبحرين إلا أنه فشل ويرجع إلى العديد من العقبات، لتجدد المحاولة من جديد في قيام كيان بين إمارات ساحل عمان السبع، لتنجح في قيام دولة الإمارات العربية المتحدة 1971م.

وهكذا رسمت بريطانيا سياستها التوسعية في شبه الجزيرة العربية.

الملاحق

الملحق رقم 01: الإتفاقية البريطانية العمانية سنة 1798م.

ه ــ معاهدة سنة ١٧٩٨ بين امام مسقط والانكليز (*)

وثيقة اتفاق من ولاية الملاذ العماني تحت اشراف الامام المدبر « سيد سلطان » دام امره ، الى الشركة السامية المقتدرة دامت عظمتها ، مضمنة في المواد التالية :ــ

مادة (١) : من وقت وصول كتاب انائدي الدولة « ميرزا مهدي علي خان بهادور » (١) لا يجوز الانحراف عن هذه القولةنامة •

مادة (١) : من وقت قراءة الكتاب المذكور اخذ قلبي يميل الى توثيق الصداقة مع تلك الدولة • ومنذ هذا اليوم سيصبح صديق احدنا صديق الاخر وعدوه عدوه •

مادة (٣) : ونظرا الى أن طلبات مختلفة قدمت ولا تزال تقدم من الفرنسيين والهولنديين لاقامة مصنع او بعبارة اخرى يركزوا انفسهم اما في مسقط او في « جومبردوم » (٢) او في الموانيء الاخرى • لهذا السردار فقد كتبت على نفسي انه طالما الحرب مستمرة بين الشركة الانكليزية وبينهم ، فلن اعطي لهم في اراضي ما رعاية مني لصداقة الشركة ، ولن يجدوا لانفسهم فيها موضعا لقدم •

مادة (٤) : وبما ان هناك شخصا فرنسيا ظل السنوات العديدة الماضية يعمل في خدمتي ، وقد ذهب الان على رأس احدى سفني الى جزائر الموريشيوس ، فانني سافصله من خدمتي بمجرد عودته ، واطرده من بلدي •

مادة (٥) : في حالة دخول احدى السفن الفرنسية مياه مسقط فلن يسمح لها بالدخول الى المرفأ الذي يسمح للقوارب الانكليزية بدخوله ، بل تبقى خارجه • وفي حالة وقوع اعتداء في هذه الجهة بين السفن الفرنسية والسفن الانكليزية ، فان قوة هذه الولاية في البر والبحر ، وكذلك شعبي سيشتركون فيه الى جانب الانكليز • فاما في البحار المكشوفة فانني لا اتدخل •

مادة (٦) : في حالة غرق سفينة او سفن تابعة للانكليز فانها تلقى حتما المساعدة اللازمة ، وتتوفر لها وسائل الراحة من جانب هذه الحكومة • كما ان عليها من متاع لا يغتصب ولا يستولى عليه •

مادة (٧) : اذا رغب الانكليز في أي وقت في انشاء مصنع بميناء «اباسي» بجومبردوم ، فلا اعتراض لي على تحصينهم لهذا الميناء ، ووضع المدافع بقدر ما يتراءى لهم • ولا اعتراض على أقامة اربعين ، او خمسين رجلا انكليزيا هناك ومعهم سبعمائة او ثمانمائة جندي من الهنود • اما فيما عدا ذلك فان الرسوم التي تجبى على البضائع عند البيع والشراء ، ستكون في نفس المستوى المعمول به في البصرة وابوشهر •

حرر في اول جمادي الاولى سنة ١٢١٣ هجرية الموافق ١٢ اكتوبر سنة ١٧٩٨ •

المصدر: سليم طه التكريتي، المقاومة العربية في الخليج العربي، ص ص 147

.148

الملحق رقم 02: المعاهدة العامة بين بريطانيا وشيوخ إمارات الساحل العماني 1920م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الامان نعمة للعاطلين ، لقد تم عقد السلام بين الحكومة البريطانية والقبائل العربية المشتركة في هذا الاتفاق حسب الشروط التالية :

المادة الاولى : يتوقف النهب والقرصنة برا وبحرا الى الابد من جانب العرب المشتركين في هذا الاتفاق .

المادة الثانية : اذا هاجم اي فرد من العرب المتعاقدين مسافرا ما برا او بحرا مهما كانت جنسيته بقصد النهب والقرصنة في غير ما حرب معترف بها تستحيه عدوا للنوع الانساني وسيعتبر آثما ابيح ماله . ان الحرب المعترف بها هي التي يتم اعلانها جهارا وتشنها حكومة ضد حكومة اخرى . ان قتل الناس وسلب اموالهم بدون اعلان صريح من حكومة ما او اوامر منها هو نهب وقرصنة .

المادة الثالثة : يحمل العرب المتصالحون (اثناء السفر) في البر او البحر علما احمر ولهم الخيار ان يحمل هذا العلم شيئا من الكتابة ام لا ، ضمن حاشية بيضاء ويكون عرض البياض في الحاشية مساويا لعرض الاحمر كما يظهر لنا الهامش ويؤلف مجموع الابيض والاحمر العلم المعروف لدى البحرية البريطانية باسم بياض تتوسطه حمرة وهذا سيكون علم العرب المتصالحين دون غيره .

المادة الرابعة : ان القبائل العربية المتصالحة ستستمر في علاقاتها السابقة مع بعضها الا انها ستكون في صلح مع الحكومة البريطانية وانها لن تحارب بعضها بعضا وان العلم سيكون رمزا لهذا لا اكثر من ذلك .

المادة الخامسة : ان سفن العرب المتصالحين جميعها ستحمل معها ورقة « سجلا » تحمل توقيع الشيخ وتحتوي على اسم السفينة وطولها وعرضها وكم طنا حمولتها وكذلك سيكون عندها وثيقة اخرى (رخصة من سلطة الميناء) تحمل توقيع الشيخ وتحتوي على اسم المالك واسم النوخذة وعدد

الرجال والسلاح ومن اين ابحرت ووقت ابحارها والميناء المتوجهة اليه واذا واجهت هذه السفن سفينة بريطانية فسيقدمون لها السجل والرخصة .

المادة السادسة : من الممكن للعرب المتصالحين اذا ارادوا ارسال مندوب الى دار المقيم السياسي في الخليج مع ما يلزم من الوسائل ويبقى هناك للقيام باعمالهم مع دار المقيم السياسي وللحكومة البريطانية اذا شاءت ارسال مندوب عنها اليهم على نفس المنوال وسيضيف المندوب توقيعه الى توقيع الشيخ في الورقة (السجل) التي تسلمهم والتي تحتوي على طول السفينة وعرضها وحمولتها بالاطنان ويجب ان يجدد توقيع المندوب سنويا . هذا وسيكون جميع هؤلاء المندوبون على نفقة الطرف الذي ينتمون اليه .

المادة السابعة : اذا لم تتوقف اية قبيلة او جماعة عن النهب والقرصنة فان جميع العرب المتصالحين سيعملون ضدها حسب طاقاتهم وظروفهم وسيجري اتفاق بهذا الخصوص بين العرب المتصالحين والبريطانيين عندما يحدث مثل هذا النهب والقرصنة .

المادة الثامنة : ان اعدام الناس بعد تسليم اسلحتهم هو عمل من اعمال القرصنة وليس من اعمال الحرب المعترف بها فاذا قامت قبيلة باعدام جماعة ما سواء كانوا مسلحين او غير مسلحين بعد ان يكونوا قد سلموا اسلحتهم فستعتبر مثل هذه القبيلة قد خرقت الامن وسيشترك العرب المتصالحون في العمل ضدها مع الانكليز واذا اراد الله فان الحرب ضدها لن تتوقف حتى يجري تسليم اولئك الذين ارتكبوا تلك الفعلة والذين امروا بها .

المادة التاسعة : ان حمل الرقيق سواء كانوا رجالا ام نساء ام اطفالا من سواحل افريقيا او غيرها ونقلهم في السفن هو نهب وقرصنة . ان العرب المتصالحين لن يقوموا بعمل من هذا القبيل .

المادة العاشرة : لسفن العرب المتصالحين التي تحمل العلم الآنف الذكر ان تدخل الموانيء البريطانية وموانيء حلفاء البريطانيين ما دامت تستطيع الدخول ولها ان تبيع وتشتري هناك فاذا هاجمها مهاجم فان الحكومة البريطانية ستهتم بهذا الامر .

المادة الحادية عشر : ان الشروط المتقدمة ستكون متاحة لجميع القبائل والاشخاص الذين يتمسكون بها فيما بعد على هذه الصورة .

حررت في رأس الخيمة في ثلاث نسخ ظهر السبت الثاني والعشرين من شهر ربيع الاول ١٢٣٥ هجرية الموافق ٨ كانون الثاني ١٨٢٠ ميلادية ووقع عليها المتعاقدون في الامكنة والتواريخ التالية :

وقعت في رأس الخيمة عقب تحريرها .

الجنرال وليم غيرانت كير
حسن بن رحمة
شيخ (؟) سابقا شيخ رأس الخيمة
رجب بن احمد شيخ جزيرة الحمراء .
جي . اي لومسدن — كابتن

وقعت في رأس الخيمة يوم الثلاثاء ٢٥ من شهر ربيع الاول ١٢٣٥ هجرية الموافق ١١ كانون ثاني لسنة ١٨٢٠م

شخبوط شيخ بو ظبي

وقعت في رأس الخيمة ظهر السبت ٢٩ ربيع الاول ١٢٣٥ هجرية الموافق ١٥ كانون ثاني لسنة ١٨٢٠

حسن بن علي شيخ زيارة .

نسخة من المعاهدة العامة مع العرب المتصالحين تحمل توقيعات الذين اشتركوا فيها حتى ١٥ كانون الثاني ١٨٢٠ وقد قدمت موقعة بأختامهم وختمهم .

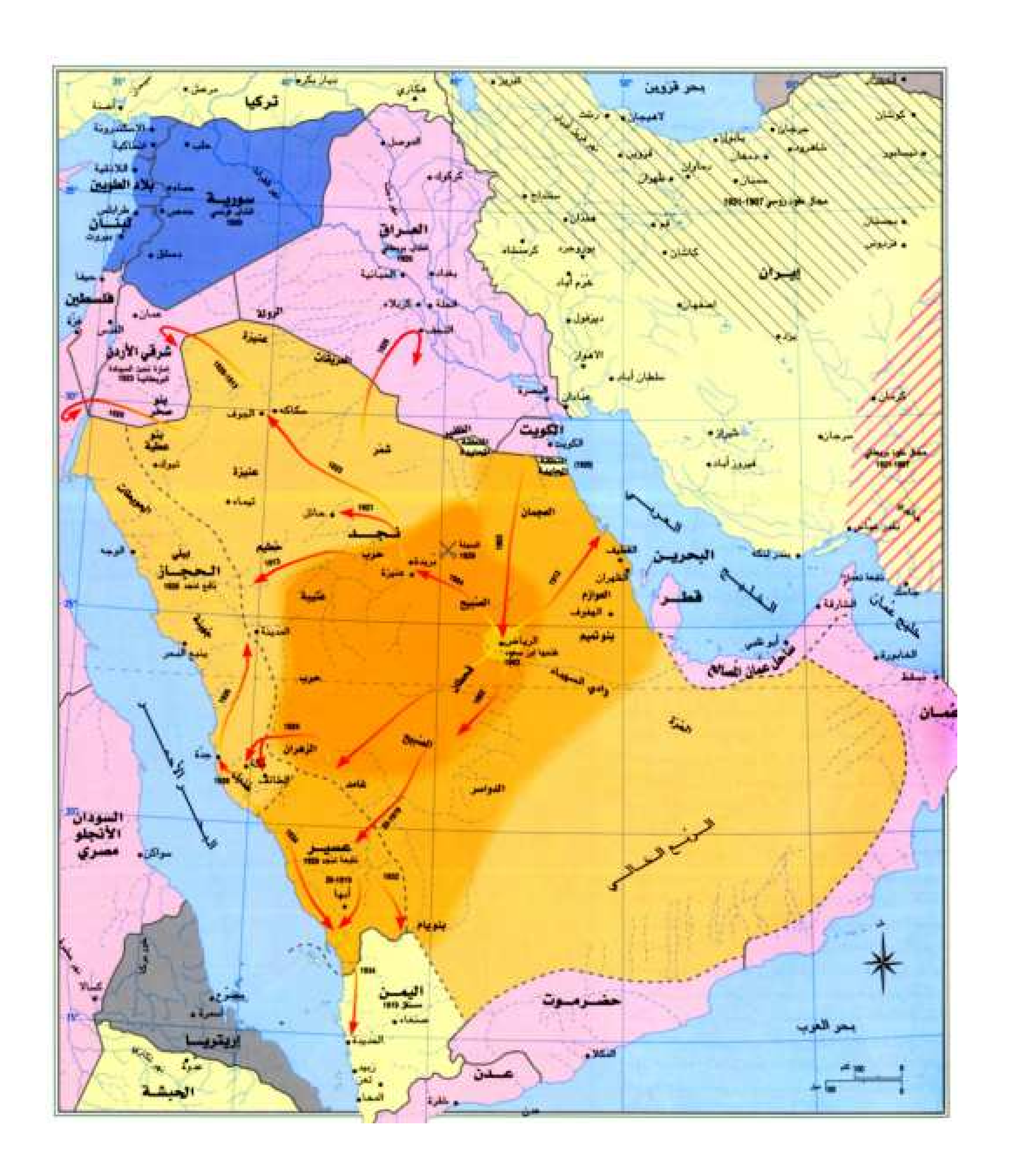
صدقت من قبل الحاكم العام في ٢ نيسان ١٨٢٠

وقعت في الشارقة عن محمد بن هزاع شيخ دبي يوم الجمعة ٣٠ ربيع الاول ١٢٣٥ الموافق ٢٨ يناير ١٨٢٠ .

سعيد ابن يوسف — عم شيخ محمد

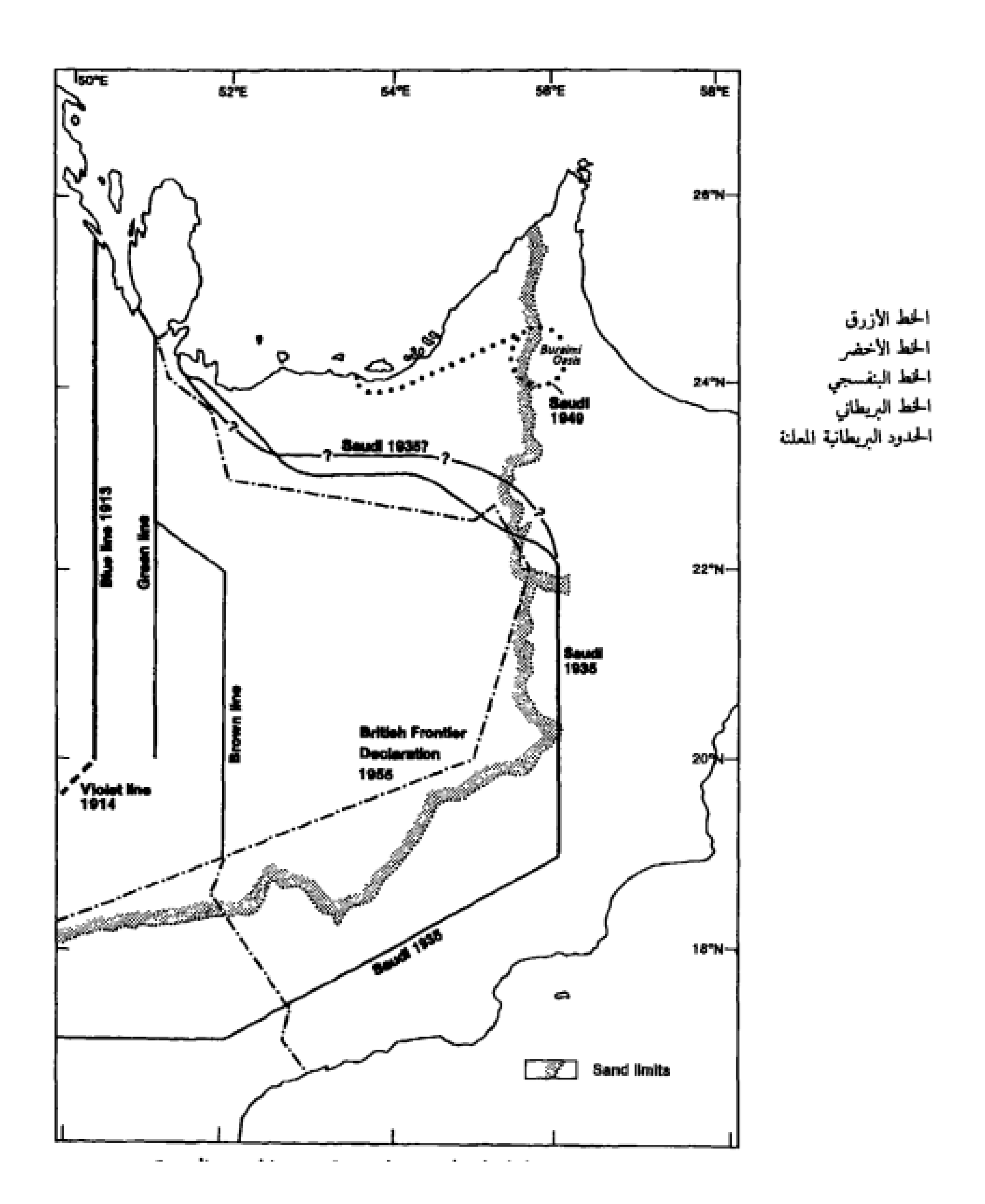
المصدر: سليم طه تكريتي: الصراع في الخليج العربي، ص 109

الملحق رقم 03: خريطة منطقة الحجاز.



المصدر: ماليز روثقن، الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، ترجمة سامي كعكي، أكاديميا، بيروت، 2007، ص 161.

الملحق رقم04: الخطوط الحدودية في شرق شبه الجزيرة العربية



المصدر: جون.س. ولينكسون، المصدر السابق، ص 465.

الملحق رقم 05: إتفاقية مؤتمر العقير ورسم الحدود بين نجد والعراق

بروتوكول العقير رقم (١)

إن هذا البروتوكول لتحديد الحدود بين الحكومتين العراقية والنجدية وهو ملحق بالاتفاق المعقود بتاريخ ٧ رمضان المبارك ١٣٤٠هـ = ٥ مايو ١٩٢٢م .

المادة الأولى – (أ) الحدود من الشرق تبتدىء من نقطة التصاق وادى العوجه مع البطن ومن هذه النقطة تبتدىء حدود المملكة النجدية على خط مستقيم إلى البئر المسماة «الوقبة» يترك الوقبة والدليمية شمالي هذا الخط ومن الوقبة شمالاً بغرب الى بئر الغاب .

(ب) – ابتداء من النقطة الآنف ذكرها، أعني التصاق وادى العوجه مع البطن ، تمتد حدود العراق على خط مستقيم شمالاً بغرب إلى الأصفر تاركاً إياها جنوبى هذا الخط من هناك يمتد الخط غرباً بجنوب على خط مستقيم إلى أن يتصل بحدود نجد فى بئر الغاب .

(ج) – الشكل المعين المرسوم بين النقاط المحدودة آنفاً والذى يحتوى على النقاط جميعاً ، يبقى على الحياد ومشتركاً بين الحكومتين العراقية والنجدية اللتين تحوزان جميع الحقوق المتساوية والمقاصد داخل هذه «النقطة المحايدة» .

(د) – من بئر الغاب تمتد الحدود بين الحكومتين شمالاً بغرب إلى بركة (الجمجمية) ومن هنالك تتجه شمالاً إلى بئر العقبة ثم قصر تيمة ، ومن هناك تمتد إلى الغرب على خط مستقيم يمر بين وسط جاك البطن إلى بئر ليفية ثم بئر المناعية ومنه إلى جديدة عرعر ومنه إلى مكور إلى جبل عنزان الواقع فى جوار نقطة تقاطع دائرة العرض ٣٢ شرقى دائرة الطول ٣٩ شمالى حيث تتم الحدود العراقية – النجدية .

المادة الثانية – بما ان كثيراً من الآبار دخلت داخل الحدود العراقية وبقيت الجهة النجدية مجردة منها، تتعهد الحكومة العراقية بأن لا تتعرض لعشائر المملكة النجدية القاطنة على أطراف الحدود إذا اقتضت الأحوال أن يردوا الآبار المجاورة لهم فى الأراضى العراقية إذا كانت هذه الآبار هى أقرب الآبار الموجودة داخل الحدود النجدية .

المادة الثالثة – تتعهد الحكومتان كل من قبلها أن لا تستخدم الماء والآبار الموجودة على أطراف الحدود لأى غرض حربى كوضع قلاع عليها وأن لا تبقى الجنود فى أطرافها .

المادة الرابعة – لقد اتفق مندوبو حكومتى الطرفين على ما تقرر فى مواد هذا البرتوكول ووقعوه فى بندر العقير يوم ١٢ ربيع الثانى ١٣٤١هـ = ٢ديسمبر ١٩٢٢م والله الموفق[١]

بروتكول العقير رقم (٢)

أ – بما أن حكومتى العراق ونجد قد اتفقتا على تقرير الحدود بينهما ، فهما تتعدان الواحدة إلى الأخرى، ألا يتعرضا لأى فخذ أو عشيرة خارجة عن حدود الطرفين ، ولم تكن تابعة لحكومة إحداهما إذا أرادت الانحياز إلى إحدى الحكومتين والدخول تحت سيادتها .

(ب) – بما أن الرسوم العينية النظامية عند الحكومتين معترف اعترافاً متبادلاً، فجميع الأموال التى تصدر من بلاد الطرفين أو تدخل فيها أو تمر فى أراضيها تابعة لتلك القوانين المرسومة ، فعليه الحكومتان تقرران ان تعملا معاً فى جميع ما لديهم من الوسائط بأن يقطعوا عوائد العشائر بأخذ (الخاوة) .

(ج) – لقد اتفق مندبو حكومتى الطرفين المفوضين على ماتقرر أعلاه ، فى مواد هذا البروتوكول ويوقعون عليه ادناه فى بندر العقير فى يوم ١٢ ربيع الثانى ١٣٤١هـ = ١٩٢٢م والله الموفق [١] .

المصدر: أمين ساعاتي، المرجع السابق، ص ص 118، 119.

الملحق رقم 06: إتفاقية رسم الحدود بين الكويت ونجد

تبتدىء حدود نجد والكويت من ملتقى وادى العوجا بالباطن ويكون الرقعى (١) لنجد من هذه النقطة تمتد على خط مستقيم إلى حيث تلتقى بالخط التاسع والعشرين (٢٩) عرضا من الأرض وبنصف الدائرة الحمراء المشار إليها بالمادة الخامسة من الإتفاق الإنجليزى التركى المؤرخ فى تموز ١٩١٣م (هى ، دائرة مركزها قلب مدينة الكويت ونصف قطرها أربعون ميلا) وهذا الخط يستمر إلى الجانب من نصف الدائرة حتى يصل إلى النقطة التى تنتهى عند الساحل جنوب رأس(٢) وهذا الحد الجنوبى لأراضى الكويت . إن بقعة الأرض المحددة شمالا بهذا الخط والتى يحدها غربا ضلع من الأرض يسمى (الشق) وشرقا البحر وجنوبا خط يمر غربا بشرق من الشق إلى عين العبد ومنها إلى الساحل شمالا رأس المشعاب فهذه الأرض تعتبر مشتركة بين حكومة نجد والكويت ولهما فيها الحقوق المتساوية إلى أن يتفق اتفاقا آخر بين نجد والكويت بخصوصها بمصادقة الحكومة البريطانية (معلوما أن الخريطة المرقومة عليها الحدود آسيا ١/٠٠٠/١٠٠٠ وضعتها الجمعية الملكية الجغرافية تحت إشراف دائرة الجغرافية الحربية سنة ١٩١٨م) . حرر فى بندر العقير واتفق عليه من قبل مندوبى حكومتى الطرفين فى كانون الأول سنة ١٩٢٢م الموافق ١٣ ربيع الثانى سنة ١٣٤١ هـ .

المعتمد السياسى بالكويت — المندوب من قبل سلطان نجد

ميجور – ج – ك (مور) — عبد الله سعيد الدملوجي

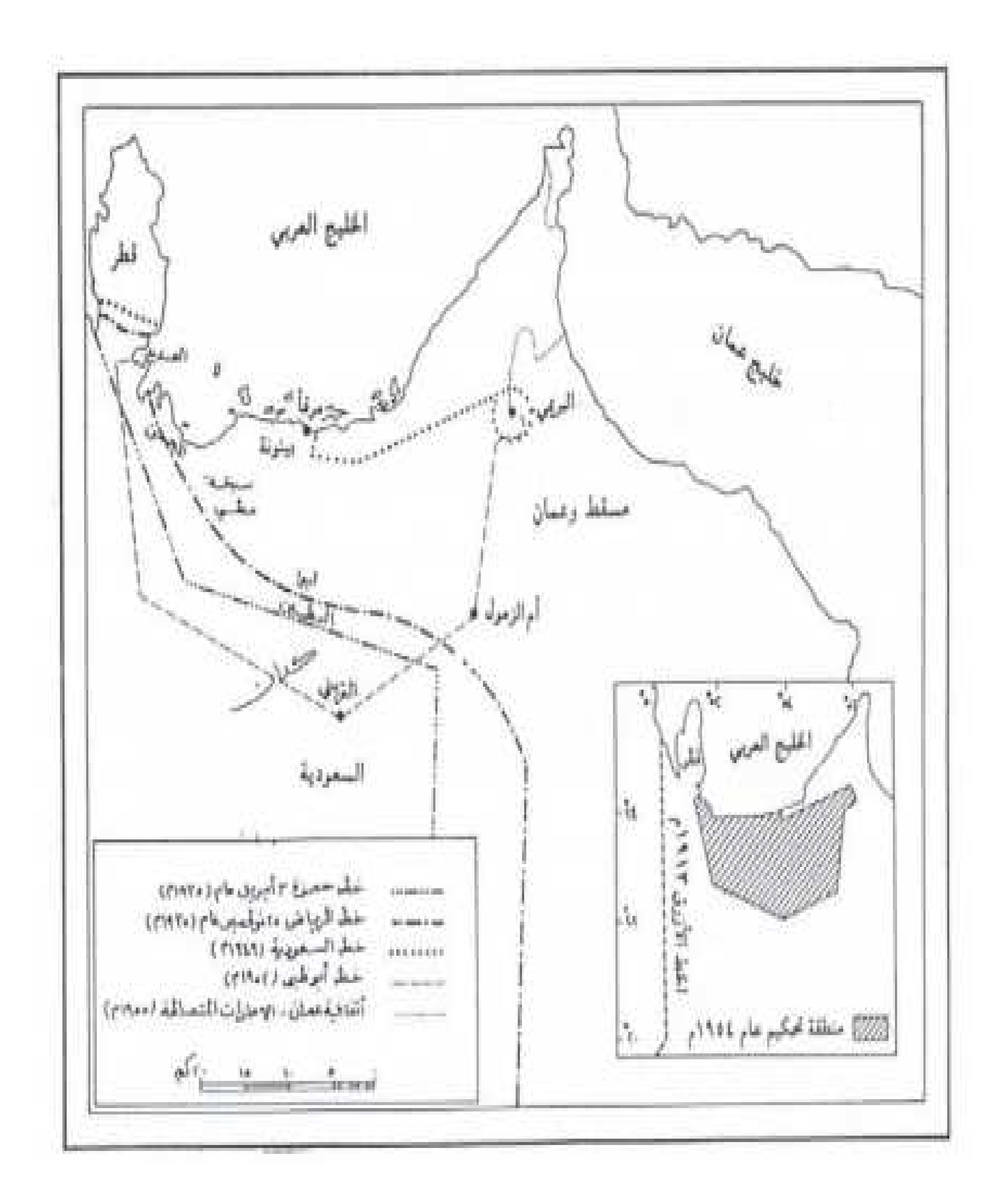
أوافق على مضمون هذه الاتفاقية

حاكم الكويت — سلطان نجد وتوابعها

أحمد الجابر الصباح — عبد العزيز بن عبد الرحمن السعود

المصدر: راشد عبد الرحمان: ماضي الكويت وحاضرها مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، راجعه عبد الله زكريا الأنصاري، دار العروبة، 1960، القاهرة، 1960، ص 134

الملحق رقم 07: النزاع الحدودي بين السعودية وبريطانيا حول أبوظبي 1932م.



المصدر: محمود توفيق محمود، المرجع السابق، ص 32.

قائمة المصادر و المراجع

أولا: مصادر

أ–الرحلات

1– بيركهارت جون لويس: رحلات إلى شبه الجزيرة العربية، ترجمة هتاف عبد الله، الإنتشار العربي، بيروت، 2005.

ب– المذكرات

1––مذكرات مدحت باشا: تعريب يوسف كمال بك حتاته، هندية، مصر، د ت.

جـ–الكتب

1– بن بشر عثمان بن عبد الله النجدي الحنبلي: عنوان المجد في تاريخ نجد، ط 4، حققه عبد الرحمن بن عبد اللطيف بن عبد الله آل الشيخ، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1982، الجزء الأول.

2– بنيربي جان جاك: جزيرة العرب، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز، المكتب التجاري، بيروت1960.

3– حمزة فؤاد: قلب جزيرة العرب، مكتبة الثقفافة الدينية، القاهرة، 2002.

رشيد رضا محمد: الوهابيون والحجاز، (طائفة من المقالات نشرت في المنار والأهرام)، مطبعة المنار، مصر، 1925.

4– ريحاني أمين: تاريخ نجد وملحقاته، بيروت، 1928، ص57.

5– الزركلي خير الدين: الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، الطبعة الخامسة، دار العلم للملايين، بيروت، 1988، ص 44.

6– كوستنر جوزيف: العربية السعودية من القبلية إلى الملكية 1916–1936، ترجمة شاكر سعيد، مكتبة مدبولي، القاهرة، د ت.

7– كيلي جون. ب.: بريطانيا والخليج 1795_1870، الجزء الأول، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومي والثقافة، سلطنة عمان، د ت.

8– لوريمر ج .ج: دليل الخليج، القسم التاريخي، ج1، ج2، ج3، ترجمة مكتبة أمير دولة قطر، قطر، 1914.

9- ليونوفيتش ميخين فيكتور : حلف القواسم وسياسة بريطانيا في الخليج العربي في القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، ترجمة سمير نجم الدين سطاس، مراجعة وتقديم قسم الدراسات والنشر والعلاقات الثقافية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، 2008.

10- الهمداني الحسن بن أحمد بن يعقوب (ت 350-360ه): صفة جزيرة العرب، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالي، مكتبة الرشاد، صنعاء، 1990.

11- ولينكسون جون. س: حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ط2، ترجمة مجدي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1994.

12- وهبة حافظ: جزيرة العرب في القرن العشرين، لجنة التأليف، د ب، 1935

13- ويلسون أرنولدت: تاريخ الخليج، ط4، ترجمة محمد أمين، وزارة التراث والثقافة، سلطنة عمان، 2016.

ثانيا:المراجع

الكتب:

1- أباضة فاروق عثمان: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839_1918، الهيئة المصرية، 1978.

2- الإبراهيم حسين علي: الكويت دراسة سياسة، دار البيان، الكويت، 1972.

3- إبراهيم عيسى الفكر: الجغرافي والكشوف الجغرافية، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، 2000.

4- أبوحاكمة أحمد مصطفى: تاريخ الكويت الحديث 1750-1950، ذات سلاسل، الكويت، 1984.

5- أبوعيانة فتحي محمد: دراسات في جغرافية شبه جزيرة العرب، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1994.

6- أحمد حسين شرف الدين: اليمن عبر التاريخ من القرن الرابع عشر قبل ميلاد إلى القرن العشرين (دراسة جغرافية تاريخية سياسية شاملة)، ط2، السنة المحمدية، 1964.

7- أحمد درويش مديحة: تاريخ الدولة السعودية حتى الربع الأول من القرن العشرين، دار الشروق، جدة، 1980.

8- أحمد عمرو عبد الرؤوف: قناة السويس في العلاقات الدولية 1869_1883، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1978.

9- الأعظمي وليد حمدي: الكويت في الوثائق البريطانية 1756-1960، رياض الريس، لندن وقبرص،1991.

10- أنطونيوس جورج: يقظة العرب، تاريخ حركة العرب القومية، ترجمة ناصر الدين الأسد وإحسان عباس، ط8، تقديم نبيه أمين فارس، دار العلم للملايين، بيروت، 1997.

11- البخار فخري خليل: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، دار الصفاء، عمان، 2011.

12- البلوي مطلق: العثمانيون في شمال الجزيرة العربية 1908_1923، الدار العربية للموسعات، بيروت، 2007.

13- بيضون جميل وآخرون: تاريخ العرب الحديث، دار الأمل، 1992.

14- التكريتي سليم طه: الصراع على الخليج العربي، وزارة الثقافة والإرشاد، بغداد، 1966.

15- (ـــــ،ـــــ): المقاومة العربية في الخليج العربي، دار الرشيد، العراق، 1982.

16- الجبوري فتحي عباس ، الجبوري أحمد صالح: تاريخ الخليج العربي، دار الفكر، عمان، 2010.

17- الجنابي قيس حاتم هائي: تاريخ الشرق الأدنى القديم، دار صفاء لنشر والتوزيع، عمان، 2004.

18- الحبثي محمد عمر : اليمن الجنوبي سياسيا وإقتصاديا وإجتماعيا منذ 1937 حتى قيام جمهورية اليمن الشعبية، ترجمة خليل أحمد خليل، دار الطليعة، بيروت، 1968، ص12.

19- حرب محمد: الملك عبد العزيز آل سعود، مراجعة أحمد حطيط، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1991.

20- الحسناوي رسول فرهود: إمارات شمال الخليج العربي (البصرة، الأحواز، الكويت)، دار الفرات، العراق، د ت.

21- حسين خليل: التاريخ السياسي للوطن العربي: منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.

22- الحقيل عبد الله بن حمد: توحيد المملكة العربية السعودية وأثره في النهضة العلمية والإجتماعية، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

23- حلو الصادق ياسين: السياسة البريطانية تجاه المشيخات في الساحل العماني من المعاهدة الدائمة إلى المعاهدة المانعة 1853_1892، د بلد، د ت.

24- الحمدي صبري فالح: برسي كوكس والسياسة البريطانية في الخليج العربي (1915-1923)، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2016.

25- (ـــ،ـــ): برسي كوكس والسياسة البريطانية إزاء أمراء نجد، الكويت، الحجاز، حائل (1915 -1923)، الدار العربية للعلوم ناشرون، لبنان، 2016.

26- الخطيب محمد: المجتمع العربي القديم، دار علاء الدين، دمشق، 2005.

27- الخطيب مصطفى عقيل: الخليج العربي دراسات في الأصول التاريخية والتطور السياسي، وزارة الثقافة والفنون والتراث، قطر، 2013.

28- خزعل الشيخ حسين خلف: تاريخ الكويت السياسي، ج 1، ج 2، ج 4، ج5، بيروت، 1962.

29- (ـــ،ـــ)، تاريخ الجزيرة العربية في حياة الشيخ محمد بن عبد الوهاب، دار الكتب، بيروت، د ت.

30- داغر أسعد: الثورة العربية الكبرى 1916، ط2، منشورات وزارة الثقافة، عمان، 1991.

31- رأفت الشيخ: تاريخ العرب المعاصر، عين للدراسات، 1996، د ب.

32- رضوان محمد: منازعات الحدود في العالم العربي مقاربة سوسيوتاريخية وقانونية لمسألة الحدود العربية، إفريقيا الشرق، بيروت، 1999، ص144.

33- الريس رياض نجيب:الخليج العربي ورياح التغير دراسة في مستقبل القومية العربية والوحدة والديموقراطية، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، د ت.

34- أبو زيد بكر بن عبد الله: خصائص جزيرة العرب، ط3، أضواء البيان، الرياض، 1999.

35- ساعاتي أمين: الحدود الدولية للملكة العربية السعودية التسويات العادلة، المركز السعودي لدراسات الإستراتيجية، القاهرة، 1991.

36- السباعي أحمد: تاريخ مكة دراسة في السياسة والعلم والإجتماع والعمران، الجزء الأول، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 1999.

37- السرياني محمد محمود: الحدود الدولية في الوطن العربي نشأتها وتطورها ومشكلاتها، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2001.

38- السعدون خالد محمود: العلاقات بين نجد والكويت 1902_1922، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 1983م.

39- السعيد أمين: تاريخ الدولة السعودية عهد الملك عبد العزيز بن عبد الرحمان الفيصل 1901-1953، المجلد الثاني، دار الكاتب العربي.

40- السوداني صادق حسن: العلاقات لعراقية-السعودية 1920-1931 دراسة في العلاقات السياسية، دار الجاحظ، بغداد، د ت.

41- السيد أيمن فؤاد: الكويت في عهد الشيخ مبارك الصباح مختارات من الأرشيف الفرنسي 1896_1915، مركز البحوث والدراسات الكويتية، الكويت، 2011

42- شاكر محمود: موسوعة تاريخ الخليج العربي، دار أسامة، الأردن، 2003.

43- شبيك مكي: العرب والسياسة البريطانية في الحرب العالمية الأولى، دار الثقافة، بيروت، 1971.

44- الشلق أحمد زكريا و الخطيب مصطفى عقيل: قطر وإتحاد الإمارات العربية التسع في الخليج العربي1968-1971م دراسة ووثائق، الطبعة الثانية، دار الثقافة، الدوحة،1998.

45- الشلق أحمد زكريا: فصول من تاريخ قطر السياسي، مطابع الدوحة الحديثة المحدودة، الدوحة، 1999.

46- شلق أحمد زكريا: العرب والدولة العثمانية من الخضوع إلى المواجهة 1516-1916، مصر العربية لنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

47- الصباغ عبد اللطيف محمد: بريطانيا ومشكلات الحدود بين السعودية وشرق الأردن (1921- 1939)، مكتبة مدبولي، العراق، 1999.

48- صبري باشا أيوب: مرآة جزيرة العرب، ترجمة أحمد فؤاد متولي، تعليق الصفصافي أحمد الموسى، دار الأفاق العربية، القاهرة، 1999.

49- الصراف علي: اليمن الجنوبي الحياة السياسية من الإستعمار إلى الوحدة، رياض الريس، لندن، 1992.

50-صفوة فتحي نجدة، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز) 1914-1915، المجلد الأول، دار الساقي، بيروت، 1996.

51- طربين أحمد: تاريخ المشرق العربي المعاصر1985-1986، المطبعة الجديدة، دمشق، د ت.

52- العثيمين عبد الله صالح: تاريخ المملكة العربية السعودية، ج1، ط 13، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2004.

53- العطار إبراهيم حسين: العلاقات البريطانية السعودية في عهد الملك عبد العزيز 1945-1971، المكتب المصري، القاهرة، 2007.

54- العقاد صلاح: الإستعمار في الخليج العربي، مكتبة أنجلو المصرية، مصر، د ت.

55- عمر إيهاب: الخليج البريطاني كيف صنعت بريطانيا دول الخليج العربي، دار اكتب، القاهرة، 2008، ص 209.

56- عمر عبد العزيز عمر: تاريخ المشرق العربي (1516- 1966)، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.

57- عويلي محمد حسن: إغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي، منشورات العصر الحديث، د ب، د ت.

58- عودة محمد عبد الله و الخطيب إبراهيم ياسين: تاريخ العرب الحديث، الأهلية لنشر والتوزيع، عمان، 1989.

59- العيدروس محمد حسن: تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الجامعي، الكويت، 1997.

60- (ـــ،ـــ): تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، ط2، عين للدراسات، القاهرة، 1998.

61- (ـــ،ـــ): الإمارات بين الماضي والحاضر، دار العيدروس للكتاب الحديث، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.

62- (ـــ،ـــ): الحدود العربية – العربية في الجزيرة العربية، دار الكتاب الحديث، الإمارات، 2002.

63- غرايب عبد الكريم محمود: مقدمة تاريخ العرب الحديث1500-1918 العراق والجزيرة العربية، الجزء الأول، ، جامعة دمشق، 1950، دمشق.

64- غنيمي الشيخ رأفت وناجي هدهود عبد الباسط و رمضان محمد: إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي 1869_1914م في إطار التنافس العثماني البريطاني على أقطار الخليج العربي، الحضارة العربية، القاهرة، 2014.

65- الفرج ناصر: قيام العرش السعودي (دراسة تاريخية للعلاقات السعودية البريطانية)، الصفا لنشر والتوزيع، لندن، د ت.

66- الفرحان راشد عبد الله: ماضي الكويت وحاضرها مختصر تاريخ الكويت وعلاقاتها بالحكومة البريطانية والدول العربية، راجعه عبد الله زكريا الأنصارى، مكتبة دار العروبة، القاهرة، 1960.

67- فيصل بن مشعل بن سعود بن عبد العزيز آل سعود : موجز تأريخ الدولة السعودية 1744-2017م، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2018.

68- قاسم جمال زكريا: تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الإمارات العربية في عصر التوسع الأول الأوربي (1507-1840)، المجلد الأول، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

69- (ـــ،ـــ): تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية والمنافسات الإقليمة والدولية (1840-1914)، المجلد الثاني، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

70- (ـــ،ـــ): تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر الأوضاع الداخلية في إمارات الخليج العربية وعلاقات الجوار فترة الحربين العالميتين وما بينهما (1914- 1945)، المجلد الثالث، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

71- (ـــــ،ـــــ): تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر تطور الأوضاع السياسية و الإتقصادية في إمارات الخليج العربية ووصولها إلى الإستقلال (1945- 1971)، المجلد الرابع، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

72- (ـــ،ـــ): الخليج العربي (الإمارات العربية في عصر التوسع الأوربي الأول 1507_1840م)، دار الفكر العربي، القاهرة، د ت.

73- القاسمي خالد بن محمد مبارك: التطور التاريخي لقيام الإمارات العربية المتحدة، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2009، ص177.

74- القحطاني عبد القادر حمود: دراسات في تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، الدوحة، 2008.

75- قورشون زكريا: العثمانيون وآل سعود في الأرشيف العثماني، الدار العربية للموسوعات، 2005.

76- كحالة عمر رضا: جغرافية شبه جزيرة العرب، ط2، راجعه أحمد علي، مكتبة النهضة الحديثة، مكة، 1964.

77- كليكوفسكي ر. ف. و لوتسكييفيتش ف. ا.: الإمارات العربية المتحدة، ترجمة حسان اسحق، دار ميسل، د بلد، 1979

78- المخادمى عبد القادر زريق: نزاعات الحدود العربية، دار الفجر، القاهرة، 2004.

79- المانع محمد: توحيد المملكة العربية السعودية، ترجمة عبد الله صالح العثيمين، ط2، مكتبة الملك الفهد الوطنية، السعودية، 1994.

80- محمد أحمد عبد الله و بشير زين العابدين: تاريخ البحرين الحديث (1500-2002)، مركز الدراسات التاريخية، البحرين، 2009.

81- محمود توفيق محمود: المدخل الزمني لنزاعات الحدود العربية دراسة حالة حدود السعودية- الإمارات، رسائل جغرافية، قسم الجغرافيا بجامعة الكويت والجمعية الجغرافية الكويتية، الكويت، جانفي 2000.

82- المختار صلاح الدين: تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج 2، دار مكتبة الحياة، بيروت، د ت.

83- مراد محمد عدنان و مراد شهيرة: صراع القوى في المحيط الهندي والخليج العربي جذوره التاريخية، تقديم شاكر الفحام، دار دمشق، 1984.
84- مرسى محمد عبد الله: إمارات الساحل عمان و الدولة السعودية الأولى1793ـ1818، ج 1، المكتب المصري الحديث، القاهرة، 1978، ص145.
85- مشكور سالم: نزاعات الحدود في الخليج معضلة السيادة والشرعية، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 1993.
86- نصيف حسين بن محمد: ماضي الحجاز وحاضره (الحسين – علي)، الجزء الأول، مكتبة خضاية، مصر، 1930.
87- همام فكري محمد: محمد صادق باشا الرحلات الحجازية، بدر للنشر والتوزيع، بيروت، 1999
89- الوردي علي: قصة الأشراف وإبن سعود، ط3، الوراق لنشر، بيروت، د ت.
90- ياغي إسماعيل احمد و شاكر محمود: تاريخ العالم الإسلامي الحديث والمعاصر 1492-1980م الجناح الأسيوي، ج1، دار المريخ لنشر، الرياض، 1995
91- ياغي إسماعيل أحمد: العالم العربي في التاريخ الحديث والمعاصر، مكتبة العبيكان، الرياض،1997.
92- يحي جلال: مدخل إلى تاريخ العالم العربي الحديث، دار المعارف، مصر، 1965.
93- نقلا عن بعض المؤلفات الفرنسية وبالأخص أرتور لافي: نابليون الأول أو النسر العظيم،
94- تعريب يوسف البستاني، الهلال ط2، مصر، 1924.

المقالات المنشورة في المجالات العلمية:

1- أحمد أحمد العرامي: «دور بريطانيا في الصراع الهاشمي السعودي في الحجاز 1908-1925»، مجلة الأندلس، المجلد11، العدد 7، جامعة عمران، جويلية 2015.
2- «أخبار الكويت رسائل علي بن غلوم رضا الوكيل الإخباري لبريطانيا في الكويت 1899_1904»، تحرير وتقديم عبد الله يوسف الغنيم: (مادة هذا الكتاب جاءت على شكل
3- مقالات نشرت في جريدة قبس) ، من العدد 12209 حتى العدد12219، الكويت، د ت.

4- التركي عبد الله إبراهيم علي: «العلاقات العمانية الفرنسية في عهد السلطان سعيد بن سلطان 1806-1856م»، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 14، قسم الإجتماعيات، كلية المعلمين، جامعة الرس القصيم، السعودية، 2006.

5- الحمداني طارق نافع: «العثمانيون والروس في الخليج العربي دراسة في العلاقات السياسية بينهما 1878-1907»، المجلد8، العدد16، دار المنظومة، د ب، 1990.

6- الحمدي صبري فالح: «موقف بريطانيا من النشاط الروسي في عمان و الكويت و المحمرة»، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 52، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.

7- (ـــ،ـــ): «أخبار البحرين في المصادر الروسية حتى 1914»، مجلة كلية التربية، المجلد20، العدد 86، الجامعة المستنصرية، العراق،2014.

8- (ـــ،ـــ): «السياسة البريطانية من النزعات بين نجد والحجاز ووساطة برسي كوكس في محاولات تسويتها 1915-1923»، مجلة كلية التربية، المجلد23، العدد 97، الجامعة المستنصرية، العراق، 2017.

9- سعيد البيشي سعدية: «وثيقتان عثمانيتان حول التنافس العثماني الإنجليزي على الساحل الغربي للخليج العربي في أواخر التاسع عشر الميلادي»، مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية، العدد52، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 2010.

10- سنو عبد الرؤف: «إتفاقات بريطانيا ومعاهداتها مع إمارات الخليج العربي(1798_1916) فصول من الهيمنة والتفتيت»، مجلة تاريخ العرب والعالم، الأعداد (1،2،3)، بيروت، 1998.

11- الشريفي م. م.حسين مخيف عبد الحسين: «إقليم الإحساء دراسة في أوضاعه الداخلية 1871-1913»، مجلة مركز بابل، العدد الأول، العراق، 2011.

12- الشمري م. م. رائد عباس فاضل: «الأزمة الحدودي بين عمان والمملكة العربية السعودية حول واحة البريمي والموقف البريطاني منها 1952-1955»، مجلة أوروك للأبحاث الأنسانية، المجلد الرابع،العدد الثاني، كلية القانون، جامعة القادسية، الكويت، أيار 2011.

13- عباس جعفر اصغر: «الإنسحاب البريطاني من الخليج العربي وقيام إتحاد الإمارات العربية1968_1971»، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 5، قسم التاريخ، كلية التربية للبنات، جامعة تكريت، العراق، 2008.

14- العيدروس محمد حسن: «إتفاقية دارين لعام 1915 بين إبن سعود وبريطانيا "دراسة وثائقية»، مجلة جامعة دمشق، المجلد 21، العدد 1و2، دمشق، 2005.
15- غنيمي الشيخ رأفت: «إمارة قطر قبيل الحرب العالمية الأولى»، مجلة التاريخية المصرية، كلية التربية، د عدد، جامعة عين الشمس، القاهرة، د ت.
16- قرالة عمر محمد جعفر و حسن شادية و العدوان أحمد: «دور بريطانيا في إنهاء الوجود العثماني في قطر عام 1915م»، المجلة الأردنية للتاريخ والآثار، المجلد12، العدد2، قسم العلوم الإنسانية، كلية الأداب، جامعة الزيتونة، الأردن، 2018.
17- ياغي إسماعيل أحمد: سياسة مدحت باشا والي العراق العثماني تجاه الخليج 1869-1872م، ندوة رأس الخيمة التاريخية بين الخليج العربي والدولة العثمانية، مركز الدراسات والوثائق، الإمارات، 2001.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1- البسام حياة محمد الحمد: ميزان القوى في الخليج العربي في أعقاب الحرب العالمية الأولى، شهادة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي، إشراف عبد الله بن حامد الحيثي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، 1989.
2-الجابري محسن حسن: العلاقات السعودية البريطانية 1936_1945م، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه تاريخ الإسلامي الحديث، إشراف عبد اللطيف عبد الله بن دهيس، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السعودية، 1996.
3-رملة عبد الحميد حسن: البحرين مابين 1919_1936م دراسة للأوضاع السياسية والثقافية والإجتماعية والإقتصادية ، مذكرة لنيل درجة الماجستير، إشراف فتوح عبد المحسن الخترش، كلية التربية، جامعة الكويت، الكويت،2009.
4-سلمان مؤيد عاصي: العلاقات القطرية – البريطانية دراسة تاريخية في العلاقات السياسية، لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف محمد عبد الله العزاوي، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، 1989.

5- مرزوقة محمد طارق محي الدين صالح: العلاقات السعودية البريطانية خلال الفترة (1902-1953م) ، مذكرة الماجستير في التاريخ، إشراف علي محافظة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية ، الأردن، 2001.

6- الوائلي شذى منعم خلف: الصراع العثماني- البريطاني في منطقة الخليج العربي1871-1914، لنيل شهادة الماجستير، إشراف عبد الأمير محسن جبار الأسدي، قسم تاريخ الحديث والمعاصر، كلية علوم سياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد،2011.

7- بن يحي آل فائع أحمد: ضم الحجاز في عهد الملك عبد العزيز 1914-1925م (دراسة تاريخية)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، إشراف محمد بن سعيد الشعفي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض، 2007.

الموسوعات والمعاجم والأطلس:

1- الحميري محمد بن عبد المنعم (ت 717هـ/ 1314م) : الروض المعطار في خبر الأقطار، تحقيق إحسان عباس، مكتبة لبنان، بيروت، 1975.

2- الخوند مسعود ، الموسوعة التاريخية الجغرافية، الجزء الثامن، بيروت، 2004، ص226.

3- روثقن ماليز: الأطلس التاريخي للعالم الإسلامي، أكاديميا، بيروت، 2007.

4- الموسوعة العربية الميسرة، المجلد الأول، المكتبة العصرية، بيروت، 2010.

5- مؤسسة أعمال الموسوعة: الموسوعة العربية العالمية، مجلد 10، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة لنشر والتوزيع، الرياض، 1999.

6- ياقوت الحموي شهاب الدين أبي عبد الله بن عبد الله الرومي (ت626هـ/ 1228م)، معجم البلدان، الجزء الرابع، تحقيق فريد عبد العزيز الجندي، دار الكتب العلمية، بيروت، د ت.

الكتب الأجنبية:

1-Middle East Center, **Sir Percy Cox Collection**, St Antonys College, Oxford

2- Wayane H . Bowen, **The History of Saudi Arabia**, The Greenwood Histories of The Modern Nations, London, 1968

فهرس المحتويات